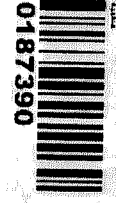


مركز الدراسات
العربي - الأوروبي
CENTRE D'ETUDES
EURO-ARABE

القدس
من بن غوريون الى نتانياهو

أحمد يوسف القرعي



٣
بحوث استراتيجية

القدس:

من بن جوريون

إلى نيتانياهو

الطبعة الأولى
١٩٩٧

مركز الدراسات العربي - الأوروبي
Centre d'Études Euro-Arabe

القدس:
من بن جوريون إلى نيتانياهو

احمد يوسف القرعي

بحوث استراتيجية (٣)

C. E. E. A.
23 rue de Washington 75008 - Paris
tel: 00 - 1- 49539580
Fax 00- 1- 49530260

الطبعة الأولى
١٩٩٧

المحتويات

تقديم

إن المحاولات التي يبذلها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نيتانياهو والهادفة إلى تهويد القدس وجعلها عاصمة موحدة وأبدية للدولة العبرية ليست سوى تعبير عن اطماع مكنونة بدأ بها بن غوريون وتواصلت مع كل الذين حكموا إسرائيل من بعده.

وإذا كانت اتفاقات أوسلو قد نصت على عدم فتح ملف القدس ما لم يتم الانتهاء من الملفات الأخرى فليس معنى ذلك أن تل أبيب كانت بصدد تعديل استراتيجيتها أو التغاضي عن أطماعها بل لأنها تعلم أن فتح هذا الملف في بداية المفاوضات يعني القضاء على المسيرة السلمية في مهدها بالنظر لحساسيته ولما له من أبعاد تهم كل العرب والمسلمين.

فالقدس بما لها من معانٍ دينية وقيم روحية كانت دائماً عامل توحيد للمسلمين بدليل أنهم وعبر كل العصور كانوا يتناسون خلافاتهم وتناقضاتهم عند تعرض القدس لأي تهديد أو خطر خارجي خاصة إذا كان هذا الخطر ذا بعد ديني كما كان يحصل خلال مرحلة

الحروب الصليبية. فعبارة «ريكاردوس» التي قالها عندما ركل برجله قبر صلاح الدين الأيوبي «ها قد عدنا يا صلاح الدين» لا تزال تطن في آذان المسلمين وقد ازدادت صخباً اليوم لأن ريكاردوس كان «فاتحاً» وعاد من حيث أتى. أما نيتانياهو فإنه مختلٌ وباقٍ لأنه يعتقد أنه يستعيد أرضه التوراتية.

لقد أخطأ نيتانياهو عندما اتخذ قرار بناء مستوطنات في «جبل أبو غنيم» ليس فقط لأنه قضى على المسيرة السلمية بل أيضاً لأن الاستيطان في القدس الشرقية تمهيد لتهويدها وضمها وهذا ما أثار حفيظة كل المسلمين حتى أولئك الذين كانوا يعتبرون أنفسهم غير معنيين بما يجري بين إسرائيل والعرب. ومن غير الواضح إلى أي حد سيتمادى نيتانياهو في غلطته ولكن الواضح أن من يتراجع الآن عن مسألة الاستيطان يكون قد اعترف للطرف الآخر بسيادته على القدس الشرقية.

في شتى الأحوال ولكي نفهم أبعاد قرار نيتانياهو يجب العودة إلى جذور تأسيس الكيان الإسرائيلي وهذا ما يفعله أحمد يوسف القرعي في هذا الكتاب الذي ورغم صفحاته المتواضعة فإنه غني بما يتضمن من معلومات ووثائق وأسانيد كفيلة بأن تقدم للقارىء فكرة واضحة عن تاريخ وحاضر الأطماع الإسرائيلية في القدس الشريف.

وإذا كنا قد قررنا نشر هذا الكتاب فإنما من منطلق وضع الأمور في نصابها، ومن باب حرصنا على إعطاء قضية القدس الأهمية التي تستحقها خاصة وإن مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي الذي آل على

نفسه منذ تأسيسه أن يكون المدافع عن القضايا العربية المشروعة لا يمكن أن يتغافل عن اقدس مقدسات هذه القضايا حيث موطئ الأنبياء ومعرج الرسول وثالث الحرمين الشريفين.

والله ولي التوفيق

د. صالح بكر الطيار

رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

مستشار قانوني

مقدمة

في البداية وحتى لا ننسى فقد مضى نحو ٤٩ عاماً على احتلال القدس الغربية و ٣٠ عاماً على احتلال القدس الشرقية و ١٧ عاماً على صدور قانون الكنيست بتوحيد المدينتين الغربية والشرقية وجعلهما عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

وحتى لا نفقد إحساسنا بمرور الوقت يجدر التذكير بأنه لم يتبق سوى ٣ سنوات على تحديد المصير النهائي لمستقبل القدس خلال مرحلة مفاوضات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩) وهي السنوات الثلاث الحاسمة التي تواكب ولاية رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نيتانياهو (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠).

وأحلام نيتانياهو بشأن القدس من خلال تصريحاته الأخيرة تفوق أحلام ديفيد بن جوريون مؤسس الدولة العبرية، الذي لم يكن يحلم إلا بقدس صغيرة تكون عاصمة لإسرائيل في المستقبل، وعلى هذا الأساس قدم مشروعه للكنيست الإسرائيلي بعد أسابيع قليلة من احتلال المدينة في يونيو ١٩٦٧ وسرعان ما تم رسم التصورات والمخططات التنفيذية لهذا المشروع.

يعني هذا أن الجيل الصهيوني المعاصر يحقق أهداف التوسع الصهيوني في المدينة المقدسة بشكل يفوق أحلام رواد الصهيونية الأوائل، ويستهدف هذا الكتاب التعرف على موقع القدس في فكر وسياسة رؤساء حكومات إسرائيل ابتداء من بن جوريون وحتى بنيامين نيتانياهو ومروراً بموسى شاريت (٥٣ ـ ١٩٥٥) وليفي أشكول (٦٣ ـ ١٩٦٩)، وجولدا مائير (٦٩ ـ ١٩٧٤)، وإسحاق رابين (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧)، ثم ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)، ومناحم بيجين (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)، وإسحاق شامير (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥)، ثم ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢)، وشيمون بيريز (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، ثم (٩٥ ـ ١٩٩٦).

لقد حاول كل واحد من رؤساء حكومة إسرائيل التسعة (وعاشرهم نيتانياهو) وعلى مدى ٤٩ عاماً أن يترك بصماته على المدينة المقدسة ويحاول آخرهم (نيتانياهو) أن يتوج عمله السياسي وفترة حكمه بحسم قضية القدس لصالح الدولة العبرية ويدخل بذلك التاريخ العبري من أوسع أبوابه.

ولا شك أن التعرف على فكر وسياسية رجال الدولة العبرية هؤلاء بشأن القدس من الأهمية بمكان في وقت يعيد المفاوض الفلسطيني ترتيب أوراقه استعداداً لمفاوضات الوضع النهائي المتوقعة. وكل الدلائل تؤكد أن قضية القدس سوف تكون أصعب القضايا المطروحة ي هذه المفاوضات وأبرزها قضايا اللاجئية والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود... إلخ.

وإذا كان الفصل الأول من هذا الكتاب يرصد موقع القدس في فكر وسياسة رؤساء حكومات إسرائيل ابتداء من بن جوريون إلى

بنيامين نيتانياهو فإن الفصل الثاني يُعنى بأهمية تعبئة رأي عام عالمي تفهم لأبناء قضية القدس ومناصر للحق العربي في مختلف المحافل الإقليمية والدولية. أما الفصل الثالث فيسجل أهمية بلورة استراتيجية عربية إسلامية بشأن القدس تتجاوز مجرد القرارات والبيانات والإعلانات التي تصدر بين حين وآخر وتحظى بأكناف ضاع القرار في كل بلد من بلاد الأمة العربية والإسلامية.

وتوقيعاً لما جاء في متن الكتاب تخصص ملحقاً خاصاً لمجموعة من الوثائق المعنية بشؤون القدس.

أحمد يوسد القرعي

مساعد رئيس تحرير جريدة الأهرام

ومدير تحرير مجلة السياسة الدولية

الفصل الأول

موقع القدس
في فكر وسياسة رؤساء حومات إسرائيل

(١) كيف تطلع بن جوريون الى القدس؟

(٢) ليفي اشكول واحتلال القدس الشرقية وتهويدها خطوة خطوة

(٣) جولدا مائير ومحاولة إحراق المسجد الأقصى في العام الأول من حكمها

(٤) المدينة المقدسنة واخطر احداثها في ظل رئاسة رابين وبيجين وشامير

(٥) قدسنا في مهب رياح التغير من بيريز ١٩٨٥ إلى نيتانياهو ١٩٩٦

(٦) نقاط الخلاف بين بيريز ونيتانياهو حول القدس

(١) كيف تطلع بن جوريون إلى القدس؟

ثمة اعتبارات عديدة تدعونا إلى البحث عن قضية القدس في فكر وسياسة بن جوريون، فهو أول من تطلع إلى القدس كعاصمة للدولة العبرية حتى قبل إعلان استقلالها في منتصف ليلة ١٤/ ١٥ مايو ١٩٤٨ ثم وهو يرأس الحكومة المؤقتة حتى أصبح رئيساً للوزراء في ١٧ فبراير ١٩٤٩ ولمدة ١٥ عاماً (باستثناء سنوات ٥٣ ـ ١٩٥٥) أي حتى اعتزاله عام ١٩٦٣. ونظراً لتمتعه بكاريزما قيادية ظلت تصريحاته بشأن القدس حتى رحيله عام ١٩٧٣ نبراسا لكل رجالات الدولة العبرية من مختلف الإتجاهات.

فرض الأمر الواقع

وإلى بن جوريون وحده يعود مخطط فرض الأمر الواقع مبكراً على القدس منذ صدور قرار تقسيم فلسطين في نوفمبر ١٩٤٧ وتقسيمها إلى مدينتين والتهويد المبكر للجزء الغربي منها قبل احتلال الجزء الشرقي في المدينة المقدسة عام ١٩٦٧.

لقد تعامل بن جوريون مع قرار تقسيم فلسطين بخدعة لم يدرك العرب مغزاها إلا مؤخراً، وهو القرار الذي جعل للقدس كياناً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص على أن تتولى الأمم المتحدة إدارته وتعيين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

وأشار القرار إلى حدود المدينة وتشمل بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة وأبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.

وإذا كان القرار قد أعطى للدولة اليهودية نحو ٥٣٪ من إجمالي مساحة فلسطين الكلية، لكن القدس لم تكن من نصيب الدولة اليهودية ولم يتم توفير شريط أرضي يصل بين إسرائيل والقدس ـ وكان الوضع داخل المدينة من الناحية السكانية والجغرافية آنذاك في صالح العرب بنسبة ٧٠٪.

ورفض العرب المشروع انطلاقاً من أن التدويل يسلب العرب حقهم التاريخي والشرعي في السيادة على المدينة بينما تقبل الطرق اليهودي ـ في خبث ودهاء ـ مشروع التدويل على مضض حتى يتمكن أولاً من إعلان استقلال الدولة اليهودية وبعدها تحاول إسرائيل فرض وقائع جديدة، وهذا ما تحقق فعلاً حتى قبل إعلان الإستقلال . . إذ قامت القوات الصهيونية باحتلال مناطق عربية واسعة في اللد والرملة ووطدت طريقاً قوياً بين تل أبيب والقدس ونقلت عليها الذخائر والمؤن كما بادرت باحتلال حي القطمون العربي ذي الموقع الإستراتيجي الهام

في القدس وذلك قبل أسبوعين من إعلان قيام إسرائيل.

هكذا تطلع بن جوريون إلى القدس منذ ذلك الوقت تحديداً وضرب بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط. فمثلاً عندما أصدرالمجلس قراراً بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٤٨ يتضمن فيما يتضمن تجريد القدس من السلاح لحمايتها من الدمار أخذ الصهاينة يتهربون منه.. وصدرت عدة تصريحات لبن جوريون في مناسبات مختلفة بعد ذلك تفيد بأن الإسرائيليين يعتبرون القدس عاصمة الدولة. واستطاعت إسرائيل أن تضع أول لبنة في سياسة الأمر الواقع في اتفاق وقف إطلاق النار مع الأردن حيث تم تعيين خطوط وقف إطلاق النار في القدس وهي الخطوط التي أصبحت فيما بعد خطوط الهدنة في اتفاق الهدنة (٣ أبريل ١٩٤٩) أو خطوط الأمر الواقع لتقسيم القدس إلى مدينتين شرقية وغربية.

وعندما اجتمعت لجنة التوفيق في سبتمبر ١٩٤٩ طالب الوفد الإسرائيلي اللجنة باعتبار الوضع القائم في القدس على أنه وضع نهائي وقصر التدويل على الأماكن المقدسة فحسب. وكانت إسرائيل قد تمكنت من احتلال القسم الأكبر من القدس وجميع الأحياء الحديثة فيها.

وتأكد هذا الاتجاه في الجمعية العامة في دورتها الرابعة (خريف ١٩٤٩) إذ قدمت إسرائيل مشروعاً اقترحت فيه أن تتعهد بجميع الأعباء التي كانت تقوم بها السلطة المنتدبة من أجل حماية الأماكن المقدسة على أن يعين ممثل دبلوماسي من الأمم المتحدة له حق الإشراف والمراقبة.

وفي ٥ ديمسبر ١٩٤٩ ـ وقبل أيام من صدور قرار الجمعية العامة الثالث بشأن التدويل (في ٩ ديسمبر) أصدر الكنيست بياناً جاء فيه أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل كما أعلن بن جوريون أن قراري الجميعة العامة للأمم المتحدة بشأن تدويل منطقة القدس والصادرين في ١٩٤٧/١١/٢٩، ١٩٤٨/١٢/١١ لم يعد لهما إية قوة إلزامية بعد أن فشلت الأمم المتحدة ـ على حد زعمه ـ في تنفيذهما!!.

وجاء قرار ٩ ديسمبر ١٩٤٩ لتؤكد فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ وللمرة الثالثة ـ قرارها الخاص بتدويل منطقة القدس وعهدت إلى مجلس الوصاية مهمة استيفاء واستكمال دستور منطقة القدس والشروع بتنفيذه دون أي تأخير مع عدم السماح لأية حكومة ذات شأن بأن تحول بين المجلس وبين اعتماد الدستور وتنفيذه.

ولم تُصْغِ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها بل تحدتها ووضعت الدول أمام الأمر الواقع الذي خطط له بن جوريون منذ وقت مبكر وأكد هذا في تصريح له يوم ١٣ ديسمبر ١٩٤٩ يرفض فيه رفضاً باتاً قبول تدويل القدس كما أعلن الكنيست الإسرائيلي في اليوم نفسه أنه سيعقد اجتماعه القادم في القدس.

وتكريسا للأمر الواقع بادر بن جوريون في اليوم التالي (١٤ ديسمبر) بنقل مكتبه إلى القدس وتلى ذلك نقل عدد من الوزارات إلى المدينة. ولم تصغ إسرائيل إلى قرارات مجلس الوصاية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ بشجب الخطوات التي أقدمت عليها تل أبيب بنقل العاصمة إلى القدس والإبتداء بتنفيذه، بل إن الكنيست بعد عدة أيام

قليلة عقد أولى جلساته في القدس وذلك في ٢٦ ديسمبر ١٩٤٩ وأعلن من هناك أن القدس هي عاصمة لإسرائيل منذ إنشائها في ١٤ مايو ١٩٤٨.

وحتى تحظى الخطوات التي أقدمت عليها إسرائيل بشأن القدس بالشرعية الدولية قامت بنقل وزارة الخارجية ابتداء من ١٢ يوليو ١٩٥٢ وحتى يونيو ١٩٥٤ حتى تضطر الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها بنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس وبالتالي تعترف بالأمر الواقع الذي خطط له بن جوريون!.

ومن ناحية أخرى شرعت إسرائيل في إقامة مبنى جديد للكنيست في القدس بتبرع خاص من الثري اليهودي جيمس دي روتشيلد وتم إرساء حجر الأساس للمبنى في ١٤ أكتوبر ١٩٥٨ وافتتح بعد ذلك بـ ٨ سنوات (٣٠ أغسطس ١٩٦٦).

هكذا هيأ بن جوريون لخلفائه أمراً واقعاً في القدس الغربية بتهويدها. وظل وهو خارج السلطة ابتداء من عام ١٩٦٣ يتابع عن كثب عملية التهويد كاشفاً أبعاد مخططه بشأن القدس منذ صدور قرار التقسيم وذكر في حديث أدلى به إلى صحيفة معاريف (٢٨/ ٤/ ١٩٧١) أنه طمعاً في ضم القدس فيما بعد إلى حدود دولة إسرائيل رفض إدراج حدود الدولة في إعلان الإستقلال لاعتقاده أن الجيش الإسرائيلي هو الذي سيتولى تعيين الحدود لا قرارات الأمم المتحدة، وأضاف بن جوريون يقول:

(لقد قبلت الشعوب العربية قرار الأمم المتحدة وربما كنا قبلنا قرار التقسيم أي أن تكون القدس ويكون النقب والجليل الغربي

خارج الدولة. ولو كان العرب قد وافقوا آنذاك لكانت هذه هي الحدود. ولقد كنت أدرك أن الجيش اليهودي هو الذي سيعين الحدود. وتحقق هذا فلقد اعترف العرب في الهدنة بالحدود التي عينها الجيش لا الأمم المتحدة).

لجأ بن جوريون إلى سياسة الأمر الواقع هذه رغم أن طموحاته كانت أكبر من هذا بكثير، وكان قد أعلن الخطوط العامة لفكرته عن حدود دولة إسرائيل قبل قيامها بسنوات طويلة حيث كان يرى أن تكون الحدود الشمالية هي نهر الليطاني جنوب لبنان والحدود الشرقية عند نهر العوجى في سوريا وصحراء الأردن والحدود الجنوبية عند البحر الأحمر.

وظلت مثل هذه الحدود المائية هي الهاجس الذي يحرك سياساته حتى أنه كان ينوي إعلان الحرب على الأردن عام ١٩٥٢، والإستيلاء على القدس الشرقية عندما دمر الأردنيون الأنبوب المؤدي إلى القدس وخرقوا الهدنة وهو الأنبوب الذي ينقل الماء من رأس العين إلى القدس الغربية ويمر في منطقة اللطرون. ويكشف بن جوريون عام ١٩٧١ وقائع هذا الحدث بقوله: «إنه رغم أننا أقمنا في الخفاء أنبوباً آخر ولكن هذا لم يكن يعفي الأردنيين واللجوء إلى احتلال قضاء القدس وقضاء الخليل لولا معارضة الحكومة الإسرائيلية اقتراحي بأكثرية أعضائها».

وكم كان بن جوريون (وهو خارج السلطة) أسعد الإسرائيليين كلهم مع احتلال القدس الشرقية في ٥ يونيو ١٩٦٧ وحيث قدم بعد أسابيع قليلة من الإحتلال مشروعه للكنيست بتوحيد القدسين الغربية

والشرقية (دون توسيع) كعاصمة لإسرائيل.

وكما سبقت الإشارة في البداية فإن خلفاء بن جوريون كانوا أكثر طموحاً ورغبة في التوسع، ولا عجب أن يتبلور مشروع القدس الكبرى في عهدي ليفي أشكول وجولدا مائير.. على أمل أن تستوعب المدينة مليون يهودي مع أوائل القرن القادم.. ولا عجب أيضاً أن يشهد المسجد الأقصى في عهدهما أيضاً الحريق الكبير في ٢١ أغسطس ١٩٦٩ في إطار مخطط تأكدت معالمه لإعادة بناء هيكل سليمان كما يزعمون.

(٢) ليفي أشكول.. واحتلال القدس الشرقية وتهويدها خطوة خطوة

نعم.. لقد حاول كل رئيس من رؤساء حكومات إسرائيل التسعة ابتداء من ديفيد بن جوريون إلى شيمون بيريز أن يترك بصماته على المدينة المقدسة، وإذا كان بن جوريون هو أول من تطلع إلى القدس الغربية وقام بتهويدها خلال ١٣ عاماً من توليه رئاسة الحكومة منتهكاً كل مواثيق وقرارات الأمم المتحدة، فإن خليفته ليفي أشكول (١٩٦٣ـ ١٩٦٩) كان يفخر باحتلال القدس الشرقية في فترة حكمه، ولم يتردد في مباشرة أولى عمليات تهويدها حتى جاءت جولدا مائير بعده لتبدأ عامها الأول في الحكم بمحاولة إحراق المسجد الأقصى في ٢١ أغسطس ١٩٦٩.

لقد جاء ليفي إشكول إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية باختيار من قبل بن جوريون عام ١٩٦٣ الذي اعتزل الحياة السياسية وعاد إلى

الكيبوتز سيدى بوكر.

وكان من الطبيعي أن يستكمل أشكول خطوات سلفه بشأن تهويد القدس الغربية ومحاولة انتزاع اعتراف دول العالم بها كعاصمة لإسرائيل. وانتهزت إسرائيل فرصة الإحتفال بتدشين المبنى الجديد للكنيست في القدس الغربية في ٣٠ أغسطس ١٩٦٦ ودعت سفراء بعض الدولة ورؤساء وأعضاء عدد من برلمانات تنتمي إلى ٤٤ دولة منها ١٧ دولة لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل بالإضافة إلى دعوة وفود عن معظم الجاليات اليهودية في العالم.

واستهدف أشكول من هذه المظاهرة الدولية تكريس سياسة الأمر الواقع التي تبناها سلفه بن جوريون، إلا أن المخطط الإسرائيلي هذا لم يسفر عن نجاح كبير حيث لم يتجاوز عدد الدول التي استجابت لرغبة إسرائيل حتى عشية عدوان ١٩٦٧ سوى ١٣ دولة فقط.

وجاءت أحداث العدوان الإسرائيلي على الدول العربية ابتداء من ٥يونيو ١٩٦٧ لتسقط القدس الشرقية في أيدي الصهاينة ثالث أيام العدوان وعندئذٍ وصف موشى ديان وجوده في القدس بأنه اللحظة التي تتجاوز في أهميتها قيام إسرائيل. وبعد ثلاثة أسابيع وبالتحديد في ٢٨ يونيه ١٩٦٧ أعلن موشى شابيرو وزير داخلية إسرائيل ضم الأحياء العربية في القدس الشرقية قسراً وتوحيد المدينة.

وشمل أمر الضم هذا المنطقة ما بين مطار وقرية قلنديا شمالاً وحدود الهدنة لعام ١٩٤٩ غرباً وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً، وقرى الطور والعيسوية وعناتا والام شرقاً.. وكان يقطن في هذه

المناطق يوم ٢٨ يونيه ١٩٦٧ حوالى مائة ألف عربي.

وفي ٢٩ يونيه ١٩٦٧ أصدرت سلطات إسرائيل أمراً بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب من سكان القدس وبإقصاء أمين القدس عن عمله، وبإلحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم المحتل من المدينة.

وأقامت السلطات مراكز حدود عسكرية وجمركية وبوليسية على الطرق والمنافذ معتبرة أن القدس منطقة أجنبية بالنسبة للمدن والقرى في الضفة الغربية ويستلزم دخول القدس تصاريح عسكرية لا تمنح إلا بصعوبة كبيرة.

كما أجرت السلطات الإسرائيلية إحصاء للسكان العرب في القدس القديمة بتاريخ ٢٥يوليو ١٩٦٧ سجلت خلاله أسماء جميع الموجودين من مواطنين وأجبرتهم خلال ثلاثة شهور على الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية (وهذه الهويات لا تفرض على حامليها الجنسية الإسرائيلية) واعتبرت غير الموجودين منهم أثناء الإحصاء غائبين، ومنعتهم من حق الرجوع والسكن في المدينة ولا يقل عدد الذين اعتبرتهم غائبين عن مائة ألف نسمة (في منطقة القدس).

وطبقت إسرائيل قانون أموال الغائبين على سكان القدس، وكان هذا القانون قد أقر في ٣١ مارس ١٩٥٠ ليتيح للسلطات الإسرائيلية وضع يدها على الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ بالنسبة لمواطني الدولة العربية وبعد أول سبتمبر ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين.

وبموجب هذا القانون وضعت السلطات الإسرائيلية يدها على مساحات واسعة في القدس وكان اليهود الا يملكون إلا ٤٠ دونما (أي ٤٪ فقط) من مساحة القدس الشرقية البالغة ٢٩٧ دونما.

وهكذا بدأت سياسة أشكول لتغيير معالم الأرض التي جرى الإستيلاء عليها في الحرب بمبادرتها وبدء بناء أحياء سكنية للسكان اليهود وإقامة مبان للخدمات الرسمية والطبية والثقافية والاجتماعية للقدس كعاصمة يهودية موحدة بالإضافة إلى المباني الحكومية والخاصة التي جرى الإستيلاء عليها كالمستشفى العربي بالقدس الذي تحول إلى مركز عام للشركة الإسرائيلية وأيضاً ترميم الجامعة العبرية ومستشفى (هداسا) على جبل المكبر.

وحول سؤال عن معدل التقدم في توحيد القدس في الناحية الواقعية والقانونية أجاب أشكول في حديث خاص لمجلة جويش أو بزرفر في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٨ قائلا وهو يطمس حقائق ومعالم التاريخ: (إن القدس عاصمة إسرائيل مدينة واحدة وقد كانت دائماً كذلك باستثناء التسعة عشر عاماً التي انقضت خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧. وفضلاً عن هذا فقد كان يعيش في هذه المدينة أغلبية يهودية لما يقرب من قرن حتى الآن. أما فترة التسعة عشر عاماً (١٩٤٨ـ ١٩٦٧) فكانت فترة شاذة، فبأي حق استولى الأردنيون على الجزء الشرقي من القدس في عام ١٩٤٨؟ ولقد عادت المدينة إلى وضعها السابق كمدينة واحدة غير مقسمة).

ويواصل أشكول مغالطاته ويقول أنه: «فيما يتعلق بإعادة توحيد هذه المدينة من الناحية الواقعية فإن هذا يحدث الآن، إن هناك تدفقاً

مستمراً للشعب في كلا الاتجاهين وهناك نشاط تجاري بين العرب واليهود. واليهود يدرسون اللغة العربية كما يدرس العرب اللغة العبرية فضلاً عن مواد أخرى. وبدأ جبل المكبر يعود إلى دوره كمركز للتعليم والعلوم الطبية في نفس الموقع الذي أرسى فيه اللورد بلفور والبروفسور حاييم وايزمان حجر الأساس للجامعة العبرية منذ ٥٠ عاماً.

ويضيف أشكول قائلاً: «أن آلاف العرب يعملون في الجزء الغربي من القدس وآلاف اليهود سوف يعيشون قريباً في الجزء الشرقي من المدينة حيث يوجد الآن بالفعل بضع مئات من اليهود معظمهم في منازل شيدت حديثاً».

ويعبر أشكول عن خطته لتهويد المدينة المقدسة بقوله: «أنني لست راضياً تماماً عن معدل التقدم في اتجاه إعادة توحيد شطري المدينة توحيداً كاملاً. ولكنك لا تستطيع أن تتوقع حدوث ذلك بين يوم وليلة. فسوف تظهر مشكلات من وقت لآخر وسوف نتغلب عليها وعموماً فإن ما حدث في القدس في مجالات العلاقات الإنسانية هو أهم ظاهرة حدثت نتيجة للمواجهة العسكرية التي وقعت عام ١٩٦٧ بين إسرائيل والدول العربية، فهنا أصبحنا نقف وجهاً لوجه مع العرب وعلى نطاق أكبر من أي مكان آخر وفي أي وقت آخر خلال العقدين الأخيرين».

هكذا بدأ أشكول مخطط تهويد القدس الشرقية وباشر إجراءات ضمها للقدس الغربية خطوة خطوة مع الحرص على إطلاق المزيد من المزاعم والإفتراءات التاريخية.

وعندما مات ليفي أشكول في فبراير ١٩٦٩ وكانت إسرائيل تبحث عن خليفة له سأل مراسل نيويورك تايمز الأمريكية الرئيس جمال عبد الناصر ما هو أثر موت أشكول وهل يكون هناك صراع على خلافته بين الصقور والحمائم في إسرائيل، أجاب عبد الناصر بقوله: «لا أعتقد أن هناك صقوراً وحمائم ولا أعتقد أنه سيكون هناك أي تغيير بين القادة الإسرائيليين فهي اختلافات في الأدوار ولكن ليس بينهم خلافات في النزعات العدوانية».

(٢) جولدا مائير ومحاولة إحراق المسجد الأقصى

وجاءت جولدا مائير لتتولى رئاسة الحكومة وسرعان ما واصلت سياسة الأمر الواقع التي كرسها بن جوريون الأب الروحي لكل رؤساء حكومات إسرائيل، وقد استهلت فترة حكمها بأبشع جريمة عرفتها القدس وذلك بمحاولة إحراق المسجد الأقصى في ٢١ أغسطس ١٩٦٩. ولم يكن اختيار إسرائيل لهذا اليوم اختياراً عشوائياً، فالتوقيت نفسه كان يدل دلالة واضحة على أن هناك مخططاً عاجلاً وآخر آجلاً لطمس كل المقدسات الإسلامية.

لقد وقعت الجريمة في اليوم التالي لإنجاز بعض الحفريات التي تقوم بها حكومة إسرائيل تحت أرض المسجد الأقصى بحثاً وراء مزاعم الآثار المندثرة منذ ألفي سنة لهيكل سليمان. ومحاولة إحراق المسجد الأقصى كانت إجراءاً متمماً لعمليات الحفر.. وفضلاً عن هذا فقد مهدت إسرائيل لهذا الحريق بعدد من الإجراءات الأخرى منها مصادرة وهدم ونسف العقارات الوقفية الملاصقة للمسجد

الأقصى من الغرب والجنوب واحتلال باب المغاربة (أحد أبواب الحرم الشريف الملاصق للمسجد الأقصى من الغرب) وأجراء حفريات عميقة خلف الحرم... إلخ.

وأكثر من هذا فقد وقعت جريمة إحراق المسجد الأقصى في غير الموسم السياحي الذي تنظمه إسرائيل للقدس، وفي يوم الخميس حتى يجد المصلون المسلمون أنفسهم في يوم الجمعة التالي أمام الأمر الواقع الذي تتحكم به السلطات الإسرائيلية لإغلاق المسجد.

وإذا كان لكل جريمة في الوجود قرائن تثبتها، فإن قرائن الجريمة الإسرائيلية يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٩ أكثر من أن تحصى وتعد رغم العرض المسرحي الذي حاولت إسرائيل أن تقيمه أثناء محاكمة الشاب الأسترالي مايكل روهان الذي اتهمته إسرائيل وحده بالجريمة ثم ادعت أنه مجنون ومعتوه.

بدأت مسرحية محاكمة الشاب الأسترالي بعد أن أصدرت السلطات الإسرائيلية عدة بيانات متناقضة عن الحريق تضمنت تصريحات رسمية قالت أولاً بأن الحريق حدث عرضاً من احتكاك الأسلاك الكهربائية ثم عادت وقالت ثانياً إن الحريق حدث من تطاير شرارة من جهاز لحم بالأوكسجين.. كما تناقضت أقوال المسؤولين الإسرائيليين بشأن توقيت الحادث فادعوا أن الحادث وقع في الساعة السابعة والدقيقة العشرين صباحاً والحقيقة أنه وقع قبل ذلك بساعة على الأقل، وأخيراً أعلنت السلطات الإسرائيلية في بيان رسمي أن شاباً أشقر دخل المسجد في ساعة مبكرة من الصباح وعندما خرج

منه ليختفي في الحي اليهودي كانت ألسنة النار تلتهم جميع أروقة المسجد.

وعندما بدأت المحاكمة الإسرائيلية للشاب مايكل روهان في ٦ أكتوبر ١٩٦٩ بالغت إسرائيل في شكليات المحاكمة حتى يصدقها الرأي العام العالمي. فوضعت المتهم في قفص من الزجاج الذي لا يخترقه الرصاص ووضعت على أذنيه سماعة لترجمة الإنجليزية لمدلولات المحاكمة التي تجري باللغة العبرية. وبدأت المحاكمة بمفاجأة غير متوقعة. فالمتهم المزعوم بحرق المسجد الأقصى ينفي التهم الأربع الموجهة إليه بينهما تهمتان بإشعال النار وتهمتان بتدنيس مكان مقدس.. وقد أثار الإنكار ضجة في المحكمة لأن الإدعاء كان يعتمد على اعترافات كاملة إدعى أن روهان أدلى بها بمحض إرادته واختياره ودون أي ضغط ويعترف فيها بأنه أحرق المسجد الأقصى وحده.

وزيادة في الحبكة المسرحية كما أرادتها إسرائيل فإن المتهم عاد مرة أخرى واعترف بجزء من جريمته وقال إنه أشعل النار في المسجد الأقصى بالفعل ولكن في ظروف خاصة سيطر فيها عليه الجنون.. وقال محامي المتهم أن موكله ليس مذنباً لأنه كان وقت الحادث يعاني مرضاً عقلياً جعله غير قادر على وضوح التفكير خلال عمله وذكر المحامي أنه بسبب ذلك المرض العقلي لا يعتبر موكله عرضة للعقاب!.

وفعلاً تم تبرئة المتهم وأُخلي سبيله.. ولكن لم تنطل هذه الخدعة على الرأي العام العربي والإسلامي أو الدولي.

ولم تثن أصابع الإتهام الموجهة إلى جولدا مائير وحكومتها عن مواصلة سياسة فرض الأمر الواقع كما هو مخطط له، إذ سرعان ما استأنفت جولدا مائير سياسة مصادرة الأراضي التي ابتدعها ليفي أشكول وكان من أخطر القرارات في هذا المجال قرار ٣٠ أغسطس ١٩٧٠ الذي صادر مساحات واسعة بلغت مجموعها (١١٦٨٠) دونما من الأرض العربية التي يقع قسم منها في أراضي القدس والباقي وهو الأكبر انتزع من عشر قرى عربية تحيط بالقدس وأقيمت فوق هذه المساحة الشاسعة من الأراضي العربية طرقات ومحطات ومضخات ودوائر رسمية وغيرها بالإضافة إلى نحو ٢٢ ألف وحدة سكنية.

كما أعلن في يونيو ١٩٧١ عن مصادرة ١٢ ألف دونم جديدة في ضواحي القدسة الشرقية لمصلحة الإستيطان من أجل إقامة حي أشكول.

وهكذا استكملت جولدا مائير سياسة طمس وإلغاء الطابع العربي عن المدينة المقدسة.. ثم قدمت استقالتها في أبريل ١٩٧٤ في أعقاب الأزمة السياسية الطاحنة داخل إسرائيل التي ترتبت على تقرير لجنة أجرانات عن مسؤولية الأخطاء في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

(٤) المدينة المقدسة وأخطر أحداثها في ظل رئاسة رابين، بيجين، شامير (٧٤ـ ١٩٨٥).

خلفا لجولدا مائير جاء إسحاق رابين ليتولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية فيما بين ١٩٧٤، ١٩٧٧ وخاض خلال هذه السنوات

مرحلة المفاوضات الصعبة بشأن فك الإشتباك على الجبهتين المصرية والسورية.

وفي الوقت نفسه واصل رابين السياسة الاستيطانية التي نفذتها قبله الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وشهدت الأراضي المحتلة بما فيها القدس هيمنة استيطانية زادت في حجمها عن السنوات السابقة لتولي رابين رئاسة الحكومة ـ وأكد هذا في مذكراته عندما صرح في منتصف ١٩٧٦ بأن حركة الاستيطان منذ حرب ١٩٧٣ وبالتحديد في عهد حكومته (١٩٧٤ـ ١٩٧٧) قد ازدادت حجماً وأهمية.

وبشأن القدس أيضاً، فلقد واصل رابين سياسة ضم المدينتين الغربية والشرقية خطوة خطوة بمصادرة مزيد من الأحياء العربية والإستيلاء على الأراضي المحيطة بالمسجد الأقصى للبدء فيما يسمى بمشروع بناء القدس الكبرى لتبتلع المدينة أكثر من ربع مساحة الضفة الغربية وإكراه سكانها العرب الفلسطينيين على بيع أراضيهم وعقاراتهم وطردهم من المدينة إلى خارج نطاقها الجديد والاستيلاء على بيوتهم أو هدمها ومصادرة الأراضي وبناء أحزمة يهودية لتطويق القدس الشرقية بسور كثيف من قلاع المستوطنات والمستوطنين اليهود لعزلها عن بقية الأرض الفلسطينية وتغيير التوازن السكاني لتحقيق أغلبية يهودية فيها.

هكذا اتضح منذ وقت مبكر نوايا رابين في فترة ولايته الأولى (١٩٧٤ـ ١٩٧٧) أبعاد مشروعه عن القدس اليهودية الموحدة كعاصمة موحدة لإسرائيل. ولا عجب أن يصدر هذا عن رابين، فقد كان من مواليد القدس (١٩٢٢) من أبوين مهاجرين من روسيا، وكان

يفخر بقيادته للقوات الصهيونية في محاولات متكررة للإستيلاء على القدس ١٩٤٧ـ ١٩٤٨ حتى استطاع فتح طريق القدس - تل أبيب الأمر الذي أدّى إلى نزوح آلاف الفلسطينيين من ديارهم. كما كان رابين يفخر أيضاً بقيادته في حرب ١٩٦٧ لاحتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في ٧ يونيه ١٩٦٧.

أيا كان الأمر، فلم يسطع رابين في فترة ولايته الأولى تحقيق مشروعه الصهيوني بشأن القدس كاملاً وذلك إثر سقوط حزبه في انتخابات مايو ١٩٧٧ وفوز كتلة الليكود التي تولت حكم إسرائيل للمرة الأولى لتنهي بذلك إحتكار حزب العمل للسلطة في إسرائيل.

وجاء مناحم بيجين رئيساً للوزراء، ومن المفارقات التاريخية ما قاله خصومه وقتها بأن توليه الرئاسة يعني إشعال الحروب والنزاعات المسلحة.. ولكن بعد ٦ شهور فقط من ذلك فوجىء العالم كله بمبادرة السلام وزيارة الرئيس السادات للقدس ثم توقيع إتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨ ثم المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩.

واتضحت النيات الخبيثة لمناحم بيجين بشأن القدس في الخطابات الثلاثة المتبادلة بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وبين كل من الرئيس السادات والرئيس الإسرائيلي وهي وفقاً لقواعد البروتوكول تعتبر من ملاحق إتفاقات كامب ديفيد.

وفي رسالته إلى الرئيس كارتر أكد السادات موقف مصر بشأن القدس في النقاط التالية:

- تعتبر القدس العربية جزءاً من الضفة الغربية ويجب إحترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة.

ـ أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.

ـ أن من حق السكان الفلسطينيين ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في المنطقة الغربية.

ـ أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢، ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أي تمييز أو تفرقة.

- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين.

- ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة ويمكن إقامة مجلس بلدي من كل من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف.. وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة.

وجاء رد مناحم بيجين ليكشف أبعاد المشروع الصهيوني بكل وضوح حيث اكتفى بيجين بالإستناد إلى كل من قانون الكنيست في ٢٨ يونيه ١٩٦٧ وقرار الحكومة في يوليه ١٩٦٧ بشأن تهويد القدس قائلاً إن قانون الكنيست قد خوّل سلطة الحكومة ـ عن طريق مرسوم تصدره ـ إخضاع أي جزء من أرض «إسرائيل الكبرى» للقانون والقضاء والسلطة الإدارية للدولة على النحو المبين في المرسوم،

وأضاف أن حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون قد أصدرت مرسومها الذي ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل.

ولا شك أن موقف بيجين بشأن القدس كان دافعاً قوياً للكنيست الإسرائيلي لتأكيد قراره السابق بشأن المدينة عام ١٩٦٧ حيث أقر وبشكل استثنائي عاجل في ٣٠ يوليه ١٩٨٠ قانوناً شاملاً جديداً لتهويد القدس وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

تقدم بمشروع القانون النائبة جيئولا كوهين التي كانت عضواً في المنطقة الإرهابية ليحيى (عصابة شتيرن) قبل قيام إسرائيل ثم عضواً في حزب حيروت والليكود. لكنها عادت وانسحبت من حيروت والليكود احتجاجاً على توقيع اتفاق السلام المصري الإسرائيلي والإنسحاب من سيناء.

وكانت كوهين من كبار العاملين في إطار حركة أرض إسرائيل الكاملة التي تشكلت في أعقاب حرب يونيه ١٩٦٧ وركزت نشاطها منذ ذلك الوقت على المطالبة بفرض القانون الإسرائيلي على كافة المناطق التي احتلتها إسرائيل إنذاك وضمها إلى إسرائيل نهائياً. وأسست كوهين بعد انسحابها من الليكود حزباً يمينياً متطرفاً مع عدد من زملائها السابقين أطلقوا عليه اسم (هتحياه) «البعث».

وكان الهدف من القانون إحراج الحكومة الإسرائيلية القائمة والحكومات التالية وتكبيل أيديها لمنعها من التقدم باقتراحات أو التوصل إلى اتفاقات ضمن أية تسوية محتملة يمكن أن تمس وضع القدس.

ونجحت جينولا ومؤيديها في مساعيهم تلك عندما حملوا الكنيست على إقرار قانون القدس بأكثرية ٦٩ صوتاً (من أصل ١٢٠) ومعارضة ١٥ وامتناع ثلاثة عن التصويت (وتغيب الباقين أو انسحابهم قبل التصويت تلافيا للإحراج والإضطرار للتصويت إلى جانب القانون).

نص البند الأول من القانون بعد التعديلات التي أدخلت عليه أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل وهي مكان ومقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكملة العليا. وتحدثت البنود الأخرى عن المحافظة على الأماكن المقدسة من الإنتهاك (!!) وأية إساءة أخرى وحرية الوصول إليها (!!) وتوفير موارد خاصة بما في ذلك منحة سنوية خاصة لبلدية القدس ومنحها أفضلية خاصة في نشاطات أجهزة الدولة.

ورغم شجب وإدانة الأمم المتحدة والمحافل الدولية المختلفة لهذا القانون، فإن كلا من حكومة بيجين لغاية عام ١٩٨٣ ثم حكومة إسحاق شامير حتى عام ١٩٨٥ إستندت إلى هذا القانون في ممارسة بناء المزيد من المشاريع الإستيطانية في القدس.

ويمكن تقسيم هذه المشاريع إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ المشاريع التي استهدفت الأحياء العربية في القدس نفسها حاولت من خلالها تغليب العنصر اليهودي ـ حضاريا وسكانياً ـ على الطابع العربي للمدينة. والهدف العميق من ذلك ليس فقط إجراء تغيير من وجهة النظر الحضارية والسكانية والدعائية فحسب، بل أيضاً تحقيق تفوق عسكري تحاصر من خلاله الأحياء والبيوت العربية بمواقع لها أهميتها العسكرية.

٢ ـ توسيع المدينة بشوارع تربطها بالضواحي التي أقيمت فوق أراض القرى العربية القريبة من القدس كقرى شعفاط والعيسوية والعيزرية وأبوديس وبيت صفافا وشرفات وصور باهر. والانتقال خطوة أخرى نحو الشمال والشرق والجنوب لمصادرة مزيد من الأراضي وإقامة المزيد من المستوطنات والخريطة الجغرافية لهذه المستوطنات توضح أن المقصود من إنشائها هو عزل القرى العربية عن بعضها وعن مركز مدينة القدس وعن باقي قرى ومدن الضفة الغربية.

وبهدف تعزيز الاتصالات بين المراكز الإستيطانية اليهودية من جهة وإحكام تطويق القرى العربية القريبة من القدس من جهة أخرى وفصلها عن المدن الأخرى في الضفة الغربية من جهة ثالثة، جرى الاستيلاء على أراض عربية في قرى سكاريا وأرطاس وبيت ساحور.

٣ ـ إقامة الحي اليهودي في القدس الشرقية ليكمل عملية التهويد الشاملة للمدينة. والحي اليهودي عبارة عن حزام من العمارات الحجرية الشاهقة من طرف الكنائس والبيوت المقببة في حارة الأرمن من الجهة الغربية للقدس إلى المسجد الأقصى في جانبها الشرقي. وتستهدف إسرائيل ربط الحي اليهودي مع مجموعة من البؤر الإستيطانية اليهودية في كل أحياء وحارات المدينة القديمة وصولاً في نهاية المطاف إلى السيطرة الكاملة على المدينة الشرقية.

ويعتبر الحي اليهودي الجديد أخطر مشروعات القدس الكبرى لتهويد المدينة وتغيير معالمها بإقامة سور جديد للمدينة. وفي السابق كانت أسوار القدس القديمة تحيط بالمدينة التي تتوسطها قبة الصخرة المشرفة، أما منذ عهدي بيجين وشامير فقد أصبح هناك سور معماري

جديد عال يحيط بالمدينة القديمة من جميع الجهات باستثناء الجهة الشرقية.

ويعتبر هذا المشروع أكبر مشروع استيطاني في فلسطين المحتلة، وإلى جانب الأهمية الكبيرة للحيّ اليهودي من أجل استيعاب مائة ألف يهودي للسكن فيه لزيادة نسبة اليهود في المدينة، فإن السلطات الإسرائيلية كانت تهدف أيضاً إلى تحقيق هدف أمني من ورائه. ويعترف أحد المسؤولين الإسرائيليين بأنه لن ينسى أن المدينة المقدسة كانت مفتوحة الشمال والشرق خلال حرب ١٩٤٨ مما سمح للجيش الأردني بالدخول عن الطريق المؤدية إلى نابلس من القدس إلى الحي اليهودي.. ولهذا شجع المسؤولون العسكريون في إسرائيل إقامة المشروع لكي تحاط القدس بقلاع ضخمة من البنايات العالية والعمارات الشاهقة لحماية المدينة من مواجهة قادمة مع الدول العربية..

هكذا يأتي مشروع القدس الكبرى كما خطط له كل من رابين، ثم بيجين ثم شامير منذ منتصف السبعينات. وكان شامير من أشد المعارضين لاتفاقات كامب ديفيد، وقامت سياسته أساساً على مبدأ أرض إسرائيل الكاملة، وكان يفخر بأن الهجرة في فترة حكمه كانت أكثر من مختلف جهات العالم من روسيا وأثيوبيا.. إلخ.

وبانتهاء فترة حكمه في ظل الحكومة الإئتلافية التي شارك فيها الليكود حزب العمل للمرة الأولى وذلك في سبتمبر ١٩٨٥ تولى بعده شيمون بيريز رئاسة الحكومة وكانت رياح المتغيرات الدولية قد بدأت تهب على المنطقة بأسرها.

(٥) قدسنا في مهب رياح التغيير
من بيريز ١٩٨٥ إلى بيريز ١٩٩٦

تولى شيمون بيريز رئاسة الحكومة الاسرائيلية فيما بين ١٩٨٥، ١٩٨٧ خلفاً لإسحق شامير في ظل الحكومة الائتلافية التي تشكلت للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل بين الليكود وحزب العمل في منتصف الثمانينات بعد أن فشل كل حزب آنذاك في تشكيل حكومة بالائتلاف مع الأحزاب الصغيرة وتم الاتفاق بين شامير وبيريز - وقتها - على أن يرأس كل واحد منهم الحكومة لمدة ٢٥ شهراً ثم يصبح قائماً بأعمال رئيس الوزراء ووزيراً للخارجية لمدة ٢٥ شهراً أخرى.

ولقد شهدت قضية القدس تطورات سريعة ومتلاحقة ابتداء من فترة حكم بيريز الأولى (٨٥ - ١٩٨٧) إلى إسحق شامير مرة أخرى فيما بين ١٩٨٧، ١٩٩٢ إلى إسحق رابين من عام ١٩٩٢ وحتى اغتياله في نوفمبر ١٩٩٥ ثم تولى شيمون بيريز رئاسة الحكومة حتى سقوطه في الانتخابات الأخيرة.

ولقد تركت المتغيرات الاقليمية والدولية خلال تلك السنوات العشر بصمات واضحة على مسار القضية الفلسطينية بما فيها القدس، وكانت مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني في إطار اتفاقات كامب ديفيد قد انهارت على صخرة القدس بصفة أساسية مع مضي إسرائيل في موقفها المتعنت من ناحية وفي استمرار إجراءاتها لتهويد المدينة المقدسة من ناحية أخرى.

وكان شامير أكثر رؤساء إسرائيل اطلاقاً للمزاعم حول القدس وفي تصريحاته - في يونيو ١٩٩١- بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين

لاستيلاء إسرائيل على المدينة عام ١٩٦٧ قال شامير: «إن إسرائيل لن تتخلى مطلقاً عن أي جزء ـ مما أسماه ـ بعاصمتها القدس بل وستقوم بتوسيعه شرقاً على حساب أراضي الضفة الغربية» وأضاف شامير في الاحتفال الذي أقيم عند حائط المبكى: «إن محاولة من جانب أي شخص سيئ النية لتقويض وحدة القدس وأمنها ستبوء بالفشل وان أي محاولة لتخفيف حكمنا نحن عليها أو تغييره مرفوضة تماماً. إنها عاصمة إسرائيل وعاصمة شعب إسرائيل».

وأخطر ما جاء في تصريحات شامير قوله امام اجتماع مع مهاجرين من اليهود الروس: «إن عاصمتنا الأبدية ستكون مدينة السلام التي تستوعب السكان اليهود من جميع الطوائف دينية أو علمانية».

وهكذا حكم شامير على قضية القدس بالجمود.. طوال فترة حكمه، رداً على أحداث الانتفاضة الفلسطينية التي كانت قد اندلعت منذ ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ولم يحرك هذا الموقف الساكن سوى مؤتمر مدريد (٣٠ اكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٩١) رغم المزاعم التي أطلقها شامير مرة أخرى أمامه، ففي إطار ادعاءات إسرائيل التاريخية قال رئيس وزراء إسرائيل إن شعبه هو الشعب الوحيد الذي كانت أورشليم (القدس) عاصمته. ولقد انبرت الوفود العربية للرد على هذه المزاعم وإن كانت المحاولات الأمريكية والإسرائيلية قد أجلت البحث في قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي. وكان مجرد اعتراف إسرائيل بأن القدس قضية مختلف عليها وموضوعاً للتفاوض يعد أول تراجع إسرائيلي عن موقفها التقليدي تجاه مستقبل المدينة المقدسة.

لكن هذا الاعتراف الإسرائيلي الضمني لم يمنع إسرائيل من مواصلة مخططها الرامي إلى فرض الأمر الواقع في المدينة لا سيّما وإن مفاوضات أوسلو قد أسفرت أيضاً عن تأجيل قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وكانت مفاوضات أوسلو قد بدأت أساساً في ظل رئاسة إسحاق رابين الذي لم يتردد - بدوره - عن مواصلة إطلاق المزاعم حول القدس ومنها قوله أثناء زيارته لكندا - نوفمبر ١٩٩٣- إن إسرائيل لن تتخلى عن القدس رغم كل التغيرات التي حدثت ورغم أنها في أعماق قلوب الشعب الإسرائيلي!!

وفضلاً عن مثل هذه التصريحات الاستفزازية فقد صدرت أيضاً عدة قوانين عن الكنيست في إطار مخطط فرض الأمر الواقع. فلقد سارع الكنيست - بعد أربعة أسابيع فقط من موافقته على اتفاق اوسلو - باقرار قانون في ٢١ اكتوبر ١٩٩٣ يلزم الحكومة بالحصول على تأييد ٨٠ عضواً من أصل ١٢٠ عضواً هم عدد أعضاء الكنيست لإجراء أي تعديل على حدود مدينة القدس أو مكانتها.

ومع احتدام المواجهة في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لم يجد الكنيست مفراً في ١٠ مايو ١٩٩٤ من إقرار قانون آخر يزعم فيه بأن مدينة القدس ستبقى موحدة إلى الأبد تحت سيادة إسرائيل.

ومع شعور إسرائيل بخطورة مكانة «بيت الشرق» بعد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية أصدر الكنيست في ديسمبر ١٩٩٤ قانوناً يحظر نشاط المنظمة في القدس الشرقية.

ولم تكن مثل هذه القوانين التي بادر الكنيست بإصدارها في

أعقاب اتفاق اوسلو إلا محاولات إسرائيلية فاشلة في إطار مخطط فرض سياسة الأمر الواقع على المدينة المقدسة واتضح هذا المخطط في وقائع عديدة في مقدمتها محاولة مصادرة أراض فلسطينية في القدس الشرقية، والتحرش ببيت الشرق والاحتفال بالألفية الثالثة للمدينة.

ولقد كشفت إسرائيل منذ الأيام الأولى لعام ١٩٩٥ النقاب عن قرار بمصادرة أكثر من ٥٣ هكتاراً (نحو ١٣١ فداناً) من الأراضي التي يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية بهدف بناء مجمع إسكاني لليهود ومركز للشرطة. وكانت هذه هي المرة الأولى من عام ١٩٦٧ التي تعلن فيها الحكومة الإسرائيلية انها تصادر أراضي فلسطينية من أجل أحياء سكنية يهودية في حين كانت في السابق تعلل مصادرتها بأنها لأغراض عامة أو أمنية، كما أنها كانت أيضاً المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بأكبر عملية مصادرة للأراضي الفلسطينية منذ أكثر من ١٥ عاماً وهي كذلك المرة الأولى منذ انطلاق المسيرة السلمية في مدريد ١٩٩١ التي تقوم فيها إسرائيل بمصادرة أراضي الفلسطينيين في القدس الشرقية مصادرة مباشرة خلافاً لكافة الاتفاقات والرسائل المتبادلة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

أثار قرار المصادرة دوياً كبيراً في العالم العربي وتردد صداه في أوساط عربية من الرأي العام العالمي واتضح هذا التجاوب جلياً عند مناقشة القضية في مجلس الأمن حيث تبنّى مشروع القرار عدة دول (هي أندونيسيا وبتسوانا ورواندا وعمان ونيجيريا وهندوراس) ورغم أن مشروع القرار كان معتدلاً جداً في لغته وصياغته إلا أن الولايات

المتحدة الأمريكية قد استخدمت حق الفيتو (في ١٧ مايو ١٩٩٥) وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ لمحو القرار الذي نال موافقة الدول الأعضاء الدائمة وغير الدائمة الأخرى بالمجلس (١٤ دولة).» وبررت واشنطن موقفها المعارض لمشروع القرار بقول المندوبة الأمريكية بالمجلس «إننا لم نصوت ضد القرار لأننا نؤيد مصادرة إسرائيل لأراضي القدس ولكن حكومتي اضطرت لمعارضة القرار لأن المجلس سعى أن يقول رأياً في الوضع الدائم للقدس بينما يتحدد هذا بالمفاوضات بين الإجراءات المعنية بالقضية».

وأيا كان هذا التبرير الأمريكي الغامض فإن الدول العربية المعنية بتطورات القدس استشعرت أهمية عقد قمة عربية محدودة لمناقشة أبعاد قرار المصادرة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية واتخاذ موقف عربي موحد تجاهه لما يمثله من تهديد خطير لعملية السلام برمتها وقد أثمرت الاتصالات العربية عن تحديد موعد لقمة عربية في المغرب في أواخر مايو ١٩٩٥ إلا أن تراجع الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة وتعليقه أو تجميده - ٢٣ مايو ١٩٩٥- أدى إلى تعليق عقد القمة العربية.

وإذا كان الموقف العربي القوي قد حال دون تنفيذ قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية حيث تراجعت الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة فإن إسرائيل قد عادت للتحرش مرة أخرى بوضع القدس الشرقية عندما شنت هجمة شرسة لإغلاق نحو ١٥ مؤسسة فلسطينية تتمحور أساساً حول بيت الشرق الفلسطيني بالقدس الشرقية.

وبيت الشرق صار مقراً لوزارة الخارجية الفلسطينية ـ إذا صح التعبير ـ منذ عام ١٩٩١ وقد اتخذه فيصل الحسيني القيادي الفلسطيني المسؤول عن حقيبة أو ملف القدس في السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي مقراً ثم حوله إلى مقر للوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد وكمقر رسمي لاستقبال الوزراء والرؤساء والضيوف من الخارج الذين يسعون إلى لقاء مسؤولين فلسطينيين أو ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية.

وشعرت إسرائيل منذ وقت مبكر بخطورة مكانة بيت الشرق بعد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير ودخول السلطة الفلسطينية إلى غزة إذ رأت فيه إسرائيل امتدادا لهذه السلطة في القدس الشرقية والتي تحاول إسرائيل إسقاطها من أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف وشنت إسرائيل حملات مكثفة على بيت الشرق منها حملة أغسطس ١٩٩٥ حيث قامت سلطات الاحتلال بإنذار ثلاث مؤسسات فلسطينية بالإغلاق وهي مكتب العرب للصحافة ومركز الصحة ومركز الإحصاء ولم تسمح السلطات الإسرائيلية لهذه المؤسسات بالعمل إلا بعد أن أخذت عليها تعهداً كتابياً بأنها تمارس عملها خارج إطار السلطة الفلسطينية ولا تتلقى منها دعماً مالياً بطريق مباشر أو غير مباشر. وأكثر من هذا فقد جاء ايهود اولمرت رئيس بلدية القدس ليزعم أن بيت الشرق مسجل كفندق بينما البيت أصبح بالفعل مؤسسة ومسجلاً لدى الجهات المعنية بهذه الصفة. وهدد اولمرت باللجوء إلى المحاكم من أجل إغلاق بيت الشرق في محاولة لوضع حد لأنشطة الفلسطينيين المكثفة.. وبعد اولمرت جاء موشيه شاحال وزير الشرطة

الإسرائيلي في أواخر أغسطس ١٩٩٥ يهدد بدوره بيت الشرق بالإغلاق لأنه على حد تعبيره يهدد وضع المدينة كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. وقد أمهل الوزير الإسرائيلي الفلسطينيين أسبوعين لإغلاق مكاتبهم. ثم جاء الدور بعد ذلك على رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق رابين الذي طلب وقتها من وزير العدل القيام بدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات قانونية بشأن ما وصفه بتجاوزات بيت الشرق وتغير الغرض الذي بُنِيَ من أجله بيت الشرق.

هكذا تحرّشت أكثر من جهة إسرائيلية ببيت الشرق ولكن صمود الفلسطينيين في القدس حال دون ضياع هذا البيت.

وإذا كانت إسرائيل قد أقدمت منذ أوائل العام ١٩٩٥ على استكمال عملية تهويد القدس التي بدأتها منذ عام ١٩٦٧ عبر خطوات ومراحل تشريعية وتنفيذية عديدة ومستمرة فإنها (أي إسرائيل) قد خططت لاحتفال القدس ٣٠٠٠ لتتويج المرحلة النهائية لتهويد المدينة المقدسة بزعم مرور ثلاثة آلاف عام على اتخاذ الملك داوود مدينة القدس عاصمة للمملكة اليهودية عام ٩٦٦ قبل الميلاد. وإقدام إسرائيل على مثل هذا الاحتفال يوم ٤ سبتمبر ١٩٩٥ فيه مجافاة لحقائق التاريخ حيث لا تمثل حقبة المملكة اليهودية (٧٠ سنة) الا برهة زمن عابرة من تاريخ طويل ومتصل تعرضت فيه المدينة للغزاة أكثر من ٤٠ مرة. ولقد عاصر العرب من أحداث القدس وتاريخها القديم والوسيط والحديث ما لم تعاصره أمة أو طائفة أخرى من الغزاة.

والحقيقة أن إسرائيل قد أقدمت على هذا الاحتفال الذي يستمر

نحو ١٦ شهراً في محاولة لاستدراج الرأي العام العالمي للاعتراف الرسمي والواقعي بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل حيث يلاحظ أن الاحتفال يسبق بدء مفاوضات القدس (التي كان من المقرر أن تبدأ عملياً في مايو ١٩٩٦) ويواكبها، على أمل أن يشكل هذا ضغطاً على المفاوض الفلسطيني يدفعه إلى اليأس من نتيجة المفاوضات.

ولا عجب أن يكون الكونجرس الإمريكي بمجلسيه (النواب والشيوخ) هو أول من يستجيب للمخطط الإسرائيلي عندما صوت في اكتوبر ١٩٩٥ بأغلبية على نقل السفارة الأمريكية عام ١٩٩٩ من تل أبيب إلى القدس رغم تحذيرات الإدارة الأمريكية التي أعلنت مراراً من قبل اتفاقها مع مواقف الأغلبية العظمى من دول العالم حول أن الوضع النهائي للقدس لا يمكن تسويته إلا عن طريق المفاوضات.

حدثت مثل هذه الوقائع الأخيرة في فترة حكم رابين وأخيراً جاءت تصريحاته في آخر حديث له قبل اغتياله وأفصح بوضوح عن حقيقة موقفه تجاه القدس لمجلة بوليتيك انترناشيونال الفرنسية (عدد خريف ١٩٩٥) قائلاً إنه ناصر فكرة الكيان الفلسطيني على الحدود على أن يضم أكبر جزء من الأراضي المحتلة بدون العودة مع هذا وبالضبط إلى حدود ١٩٦٧ وبدون القدس بصورة جلية.

ورداً على سؤال آخر يقول إنه رغم أن حكومة بيجين قد قامت بضم القدس عام ١٩٨٠ غير أن المائة والخمسين ألف عربي داخل المدينة يرفضون هذا الضم وبينهم ١٠ آلاف فقط وافقوا على أخذ الجنسية الإسرائيلية وزعم رابين أن جميع الفلسطينيين المقيمين في

القدس هم فلسطينيون إسرائيليون ويستطيعون أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين متى رغبوا في ذلك.

ورداً على سؤال ثالث حول وجهة نظره بشأن القدس كمسألة يمكن التفاوض حولها ولماذا أدرجت القدس في برنامج مفاوضات الوضع النهائي.. وهل يبدو أن في ذلك تناقضاً؟

أجاب رابين بصراحة بالغة ـ يحسد عليها ـ بقوله:

نعلم تمام العلم ما يردده الفلسطينيون فيما يختص بالقدس ونعلم أننا لا نتفق معهم إدنى اتفاق وهذا لا يعني أننا لا نستطيع مناقشة مسألة القدس عندما تحين اللحظة المواتية، أود أن أتحدث عن القدس من وجهة نظري الشخصية فجذوري هناك أولاً وقبل كل شيء أنني ولدت فيها قبل مولد الدولة اليهودية ثانياً لأني اشتركت في حربين هي حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧ اللتين قررتا مستقبل القدس كعاصمة لإسرائيل ولكل يهود العالم أجمع.

هكذا رحل رابين في نوفمبر ١٩٩٥ تاركاً تركة مثقلة بشأن القدس لخلفه شيمون بيريز الذي ساوم على المدينة على قدر ما استطاع أمام منافسة في الإنتخابات الإسرائيلية مرشح الليكود بنيامين نيتانياهو، وكانت الغلبة لمرشح الليكود باعتباره صقراً من الصقور الإسرائيلية والذي أكد بعد فوزه تصريحاته ومزاعمه وادعاءاته بشأن القدس طوال الحملة الانتخابية.

(٦) نقاط الخلاف بين بيريز ونيتانياهو حول المدينة المقدسة

بعد هدوء عاصفة الانتخابات الإسرائيلية وباسترجاع القضايا المثارة خلال الحملة الانتخابية لكل من شيمون بيريز وبنيامين نيتانياهو تبرز قضية القدس وقد شكلت مادة كلامية مثيرة بين المنافسين.. لقد كان موضوع وحدة القدس الشعار الرئيسي لنيتانياهو، مؤكداً أن المفاوضات بشأنها ليست على جدول الأعمال وأن كل ما تمّ التوقيع بخصوصها لن يلتزم به ومعلناً عزمه على اغلاق بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية داخل القدس ومصادرة مزيد من الأراضي العربية داخل المدينة والسماح بانتهاك المقدسات الإسلامية بالموافقة على قيام اليهود بالصلاة على «جبل الهيكل».

لا مفاوضة حول القدس

وتركت القضية الخلافية الأولى بين بيريز ونيتانياهو حول وضع القدس في مفاوضات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي خلال السنوات الثلاث القادمة وفقاً لاتفاق اوسلو. وهو الاتفاق الذي رفضه نيتانياهو ووصف يوم توقيعه بأنه يوم «المهانة الوطنية» ومن ثم فهو يرفض كل ما جاء به مؤكداً أنه لا مفاوضة حول القدس وقائلاً أن المشكلة هي أن حكومة بيريز قد أثارت توقعات متفائلة كبيرة في الجانب الفلسطيني وهي توقعات لا يمكن تحقيقها من قبل أية حكومة إسرائيلية تستطيع البقاء في الحكم، فالتوقعات إزاء حق العود للفلسطينيين وإعادة تقسيم القدس هي أمور تعزز مطالبات

تؤدي في النهاية إلى تجميد عمليات السلام وتعطلها بدلاً من تعزيز روح الاعتدال والواقعية.

ويضيف نيتانياهو قائلاً: (إن القدس واللاجئين والمياه وهي قضايا مفاوضات الوضع النهائي قضايا شديدة التعقيد وعلينا أن نكون صادقين في تناولها مع جيراننا العرب بأن نحدد مسبقاً حدود مشاريع الاتفاقات حول هذه الأمور حتى لا نصل مستقبلاً إلى طريق مسدود. والمشكلة أن ما حصل في عهد حكومة بيريز هو العكس تماماً وهو ما هدد عملية السلام وعلينا إلا نخدع أحداً).

القدس من منظور أمني

بهذه الكلمات المغلوطة يحدد نيتانياهو مفهومه للسلام مع العرب ولا عجب أن يفسر مفهومه هذا تجاه القدس من منظور أمني فيقول أن حكومة بيريز كانت للدولة فرصة ذهبية لتحقيق السلام بمعنى أن يستطيع أي يهودي أو عربي أن يتوجه من ضاحية القطامون إلى محطة الأتوبيس المركزية في وسط القدس دون أن يصيبه إذى!! ثم يقول ساخراً: إن حكومة حزب العمل تضع عند كل محطة أتوبيس اثنين من الجنود مزودين بالأسلحة الأتوماتيكية وأجهزة الاتصال اللاسلكية وهذان الجنديان يقفان هناك بحثاً عن السلام!!

ومستقبل المدينة

وبعد هذا يقدم نيتانياهو تصوراً لمستقبل القدس يميز فيه بين الجانب الديني والروحي في التسوية وبين مسألة السيادة موضحاً أن الليكود يؤيد الجانب الأول ومعرباً عن تأييده لتولي الأردن إدارة

الأماكن المقدسة الإسلامية في المدينة. ويعيب نيتانياهو على حكومة بيريز أنها حققت تراجعاً في هذا المجال لأن ما وعدت به الأردن ثم تحويله إلى السلطة الفلسطينية بينما نيتانياهو وحزبه يفضلان الترتيب الأول. ويبرر هذا بقوله: «إن الأردن يدير الأماكن المقدسة الإسلامية ويستمر في تحمل مسؤولياته تجاهها. وفي إطار تسوية نهائية ترى السماح لاتباع الديانات العظيمة الثلاث بالوصول إلى أماكنهم المقدسة). . وإن هذا لن ينتهك الحق التاريخي للشعب اليهودي في عاصمته الموحدة.

وتقسيم المدينة مرفوض

وعندما أعلن بيريز في أول أبريل الماضي أنه سيجري استفتاء بين الإسرائيليين قبل توقيع اتفاق التسوية النهائية مع الفلسطينيين حول مستقبل القدس ومصير المستوطنات، رد عليه نيتانياهو معتبراً الاقتراح مجرد خدعة وقال أن الاستفتاء المقبل هو الانتخابات التشريعية ومشيراً إلى أن بيزير يقوم بالفعل بعملية تقسيم القدس.

وفي المناظرة التليفزيونية بين المتنافسين في ٢٦ مايو الماضي وصلت الحملة الانتخابية حول هذه القضية إلى ذروتها ورد بيريز على منافسة قائلاًأن مزاعم نيتانياهو حول اعتزامي تقسيم القدس هو كذبة وقحة وأن القدس ستظل عاصمة موحدة لإسرائيل إلى الأبد «وشدد بيريز على أنه» طوال حياته يردد انشودة (إذا نسيتك يا قد فلتشل يميني). . ورد عليه نيتانياهو بلهجة واثقة قائلاً أن هذا النفي لن يفيد بيريز شيئاً لأنه يسعى إلى تقسيم القدس.

وكان نيتانياهو قد أعلن في تصريحات سابقة أن محادثات سرية كانت تجري لتقسيم القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين بزعامة حزب العمل.

وذكرت صحيفة هآرتز المستقلة ما يؤكد وجهة نظر نيتانياهو عندما نشرت أن اثنين من الجامعيين الإسرائيليين هما يائير هيرشفيلد ودون بوندراك التقيا شخصيات فلسطينية بعلم بيريز وناقشا مسألة التقسيم الإداري للقدس وأوضحت أن الصيغة التي تمت مناقشتها في القدس خاصة في مجالات التخطيط والتربية والمواصلات.

ومن المعروف أن الإسرائيليين اللذين أجريا هذه المحادثات حول القدس هما اللذان قاما بمحادثات اوسلو السرية التي أدت إلى اتفاق الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع إعلان المبادىء في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.

وركز نيتانياهو طوال حملته الانتخابية على فضح حكومة بيريز بشأن عملية تقسيم القدس وانتهز صدور بيان السلطة الفلسطينية بخصوص مطالبة إسرائيل بجزء كبير من أراضي القدس الغربية يقدر بنحو ٤٠٪ وهي أراض عربية صادرتها السلطات الإسرائيلية من الفلسطينيين عام ١٩٤٨.. انتهز نيتانياهو صدور هذا البيان وعلق على المطلب الفلسطيني بأنه جاء نتيجة استعداد حكومة بيريز للمتاجرة بالقدس مؤكداً توصله إلى اتفاق سري بهذا الشأن مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومعلناً أنه لن يلتزم بأي اتفاقيات للحكومة الإسرائيلية تمنح الفلسطينيين أية سلطة في القدس.

إغلاق بيت الشرق

ويتصادف وقوع الذكرى الـ ٢٩ لاحتلال القدس في ٧ مايو ١٩٦٧ أثناء الحملة الانتخابية بين بيريز ونيتانياهو حيث أقيم احتفال تذكاري فوق تل يقع على أطراف مدينة القدس المحتلة ويطلق عليه اسم «تل الذخيرة» حيث دارت المعركة الفاصلة التي كانت بداية انطلاق القوات الإسرائيلية لاحتلال المدينة المقدسة من القوات الأردنية.

وفي يوم الذكرى تصاعدت حدة الخلاف بين بيريز ونيتانياهو حول القدس وفي الوقت الذي أعلن فيه بيريز أن القدس سوف تظل عاصمة أبدية لإسرائيل وتحت السيادة اليهودية رغماً عن أية مفاوضات بشأنها مع الفلسطينيين، فإن نيتانياهو حاول إحراج بيريز عندما أثار قضية بيت الشرق قائلاً: لقد كذب بيريز منذ عامين على الرأي العام الإسرائيلي عندما نفى بشكل قاطع تقديم تعهد مكتوب للفلسطينيين يحفظ لمنظمة التحرير تمثيلها في القدس واستطرد قائلاً: وإن بيريز يكذب الآن عندما يقول بأنه لن يفرط في القدس.. وأشار في المناظرة التليفزيونية بعد ذلك إلى أن بيريز قد أرفق باتفاق اوسلو رسالة يتعهد فيها بالإبقاء على المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وأكد نيتانياهو أنه يعتزم إغلاق كل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها بيت الشرق فوراً وأنه يعني ما يقول ولن يتراجع عنه.

ولقد وجدت دعوة نيتانياهو استجابة سريعة من المتطرفين وعلى رأسهم أيهود اولمرت رئيس بلدية القدس الذي طالب فور إعلان

نتائج الانتخابات بوقف أنشطة بيت الشرق على الفور وأضاف أنه يمكن وقف أنشطة بيت الأمة دون نسف المبنى وتحطيم نوافذه وإحراق أبوابه.

ولم يكتف نيتانياهو بالدعوة إلى إغلاق بيت الشرق بالقدس بل تبنى في حملته الانتخابية الدعوة إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربية بالمدينة المقدسة في المستقبل، رافضاً موقف حكومة رابين التي تراجعت عن مصادرة الأراضي في أعقاب أزمة ١٩٩٥.

□ □ □

ويصل الخلاف بين بيريز ونيتانياهو أثناء الحملة الانتخابية إلى عمليات انتهاك المقدسات الإسلامية وبينما أيد نيتانياهو قبل عام قيام اليهود بالصلاة على «جبل الهيكل» فإنه لا يزال يرى هذا بعكس سياسة حكومة حزب العمل. ويعلل نيتانياهو موقفه هذا ويقول: (إنه يجب التفريق بين الرغبة والظروف المواتية فإنه في رغبتي أن أرى اليهود وهم يقيمون الصلاة على جبل الهيكل ولكن ذلك لا يعني أنه شيء يمكن أن يطبق).

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد أصدرت قراراً غريباً يسمح لجماعة تُسمى «أمناء جبل الهيكل» اليهودية المتطرفة لدخول الحرم الشريف والصلاة فيه مما أثار موجة من الغضب في الأوساط الفلسطينية والعربية أدانت قرار المحكمة.

ولعل موقف نيتانياهو تجاه مثل هذه القضية يكشف بوضوح مخطط التهويد الشامل للمدينة المقدسة الذي يتبناه الليكود.

ويتأكد هذا من خلال تصريحات نيتانياهو منذ توليه السلطة ومن

أبرزها مايلي:

● «لقد تم انتخابنا حتى نسهر على القدس» من تصريحاته عند افتتاح نفق القدس في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦.

● «إن القدس لن تكون موضع تفاوض وليكن هذا معلوماً بشكل نهائي» من تصريحاته في حديث نشرته صحيفة لوفيجارو الفرنسية في ١٨ يناير ١٩٩٧.

● «لا أحد يريد إعادة بناء سور برلين في القدس وليس هناك مجال لحل وسط بشأن القدس» من تصريحاته في حديث أدلى به للتلفزيون البريطاني في ٢٢ يناير ١٩٩٧.

● «سوف تستمر القدس غير مقسمة وتحت سيادتنا ولن نعيد تقسيم القدس» من تصريحاته في لقاء نظّمه معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في ١٣ فبراير ١٩٩٧.

● «اعتزم البناء في كل أنحاء القدس بما في ذلك ضاحية هارحوما» من تصريحاته أمام الكنيست في ١٩ فبراير ١٩٩٧.

● «إن إسرائيل ستبني في القدس دون أي شرط وبدون حدود» من تصريحات منشورة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٧.

● «إن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية ولن تكون محل تفاوض وأرفض العدول عن خطة إنشاء الحي اليهودي الجديد (هارحوما) في القدس الشرقية» من تصريحاته، نشرتها صحيفة الفاينانشيال تايمز في ٢٥ فبراير ١٩٩٧.

□ □ □

ولعل مثل هذه التصريحات تكشف بوضوح الوجه القبيح لزعيم الليكود وتدفعنا إلى مزيد من البحث والدراسة لتوجهات حكومة نيتانياهو، وتلك مسؤولية مراكز البحوث والدراسات المنتشرة في العواصم العربية والإسلامية من منطلق أن القدس ليست عاصمة لفلسطين فحسب وإنما هي عاصمة عربية إسلامية يتطلع إليها أكثر من مليار عربي ومسلم في مشارق الأرض ومغاربها.

الفصل الثاني

القدس.. وتعبئة رأي عالمي حولها

تقديم

تمر قضية القدس حالياً بفترة صعبة وحرجة منذ قدوم نيتانياهو إلى الحكم حيث يحاول اغلاق ملف القدس وإلغاء مفاوضات ترتيبات الوضع النهائي لها إلى أجل غير مسمى. وأقدم على افتتاح نفق القدس الذي تم حفره في جنح الظلام.

ونحن الآن أحوج ما نكون إلى تعبئة رأي عام عالمي قوي يدرك أبعاد مثل هذه التطورات بمدينة القدس باعتبارها لب كل قضايا التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي. لقد تركنا الرأي العالم العالمي سجينا للمؤتمرات الإعلامية الصهيونية بهذا الشأن، فاللوبي الصهيوني في كل عاصمة من عالمنا المعاصر قادر على تحويل اتجاهات الرأي العام العالمي بأدواته وآلياته وضغوطه وأساليبه العلنية والسرية.

(١) كتاب إسرائيلي أسود بشأن القدس

إن تعبئة الرأي العالم العالمي بشأن القدس تتطلب من الإعلام العربي والإسلامي مبادرات عديدة منها على سبيل المثال إعداد كتاب

أسود عن الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بالمدينة المقدسة. كتاب تحليلي توثيقي بمختلف اللغات يؤكد في بابه الأول عروبة القدس الغائبة عن أذهان قطاع كبير من الرأي العام العالمي وقع في شراك المغالطات التاريخية التي أشاعتها الحركة الصهيونية والكتّاب الأوروبيين والأمريكيين المشايعين لها.

ومثل هذا الكتاب موجه أساساً للرأي العالم العالمي لتنويره بأبعاد قضية القدس طلباً لمساندته لنا في إفشال مخطط إسرائيل لتهويد المدينة. ومن الأهمية مراعاة لغة الخطاب الإعلامي حيث تخطىء أجهزة إعلامية عربية وإسلامية عديدة عندما تترجم نصوص الخطاب الإعلامي الداخلي ترجمة حرفية إلى اللغات الأخرى دون أن تدري مكونات عقلية ومزاج نفسية المتلقي الأجنبي، فالدموع والآهات التي نبديها والتشنجات التي تعترينا لا تلفت نظر المتلقي الأجنبي الذي تجذبه شرعية الحق التاريخي في إطار دفاع موضوعي وقوة الإرادة السياسية للمطالبين بهذا الحق.

والحمد لله فإن وثائق الملكية وشرعية الحق التاريخي للعرب في القدس لا يمكن لإسرائيل مهما قدمت من مزاعم أو أقدمت على عمليات التهويد أن تنازعنا تاريخياً أو قانونياً في هذا الصدد.

وحقائق التاريخ تقول إننا بناة القدس من حوالي ٣٠٠٠ سنة ق. م أي منذ حوالى خمسة آلاف عام واليبوسيون بطن من بطون العرب الأوائل الذين نشأوا في صميم الجزيرة العربية وهم أول من سكنوا أرض القدس واستوطنوها وأقاموا أبنيتها وتكاثروا على أرضها وشيدوا معالمها وجعلوها عاصمة ملك لهم. لقد نشأت المدينة عربية

اللسان حيث سادت في البداية الكنعانية والآرامية وكلتاهما مشتقتان من العربية الأولى وظلتا سائدتين حتى حلت اللغة العربية الحديثة بدخول العرب المسلمين إلى المدينة.

ومنذ ذلك الوقت البعيد ظل العرب بالقدس عبر عصورها القديمة والوسيطة والحديثة لم يغادروها رغم توافد المحتلين والغاصبين والغزاة على المدينة.

لقد عاصر العرب من أحداث القدس وتاريخها القديم والوسيط والحديث ما لم تعاصره أمّة أو طائفة أخرى من المحتلين والغاصبين والغزاة. والعبرانيون غزوا القدس في نحو سنة ١٠٠٠ ق. م. وأسسوا فيها مملكة داود وسليمان ولم يحكموا القدس حكماً موحداً سوى مدة سبعين سنة ثم تجزأت المملكة ثم انهارت وتوزع اليهود في الدول المجاورة على شكل جاليات في حين ظل سواد الشعب والحكام في القدس وفلسطين عربياً كنعانياً.

ولعل أسماء القدس على مر العصور يؤكد عروبتها ومن هذه الأسماء يبوس نسبة لليبوسيين كما أسماها الكنعانيون أورسالم أو مدينة السلام. والتسمية العبرية التي عرفت فيما بعد وهي أورشليم مشتقة عنها. وأسماها اليونانيون بروساليم وكانت في أوائل الفتح الروماني تدعى هيروسليما ثم صارت هيروساليما، ومن هنا أخذت الاسم الأوروبي جيروساليم. ومن عام ١٣٩ ميلادية وطيلة العهد المسيحي سميت المدينة (إيلياء) ومعناها بيت اللّه. أما القدس فكان معروفاً منذ أوائل الحكم الإسلامي أي منذ القرن الرابع وحتى اليوم.

معنى هذا أن الاحتلال الأجنبي مهما طال لم يستطع أن يزيل

عروبة القدس ولم يتزعزع يوماً الطابع العربي فيها خلال القرون الأربعة عشر الماضية رغم ما توالى عليها من صنوف الحكم وأشكاله ورغم ما تعرضت له المدينة المقدسة من اضطرابات على مر العصور.

والغزوة الصهيونية الأخيرة للقدس (١٩٦٧- ١٩٩٦) تعتبر الغزوة الحادية والأربعين للمدينة وهي في الوقت نفسه أقصر الغزوات لفترات الاحتلال عمراً بين ما تعرضت له المدينة من احتلال وغزو ومع ذلك ظل الأساس السكاني الغالب (طوال تاريخ القدس الطويل) دائماً عربياً، وبعد تحرير المدينة طوال عصور التاريخ كانت القدس تعود إلى أصولها ووضعها الطبيعي بعد زوال الاحتلال الأجنبي.

وهذا هو الدرس التاريخي الذي يجب أن يتعلمه ويدركه نيتانياهو لأن إدعاءات ومزاعم من سبقوه صريخ لا صدى له في كتب التاريخ.

وتشويهاً لمثل هذه الحقائق التاريخية الثابتة والمؤكدة تلجأ الحركة الصهيونية وبمؤازرة مؤرخين أوروبيين وأمريكيين بتزييف وقائع التاريخ المقدس. فهم يبدأون تاريخ القدس بإعلان القدس عاصمة لمملكة داود عام ١٠٠٤ ق. م. وتلك مغالطة تاريخية نرجو ألا تكون قد استقرت في أذهان الرأي العام العالمي عندما احتفلت إسرائيل بالألفية الثالثة للقدس طوال عام مضى (سبتمبر ١٩٩٥- سبتمبر ١٩٩٦).

لقد غزا العبرانيون القدس وأسسوا مملكة داود وسليمان ولم يحكموا المدينة حكماً موحداً سوى مدة سبعين عاماً ثم تجزأت المملكة وانهارت وتوزع اليهود في الدول المجاورة على شكل

جاليات في حين ظل سواد الشعب والحكام في القدس وفي فلسطين عربياً كنعانياً.

وأكثر من هذا فيحلو للكتاب الغربيين والأمريكيين أن يجزأوا تاريخ القدس بعد مملكتي داود وسليمان بين الغزاة والمحتلين حتى لا تبدو حقبة السيادة العربية أطول تاريخياً من حقبة المملكة اليهودية فهم يقسمون تاريخ القدس بعد المملكة اليهودية إلى المرحلة الفارسية (٥٣٩ـ ٣٣٢ ق. م) والإغريقية (٣٢٠ ق. م: ٦٣ ميلادية) والرومانية (٦٣ـ ٣٢٤) والبيزنطية (٣٢٤ـ ٦٣٨) والإسلامية (٦٣٨ـ ١٠٩٩) والصليبية (١٠٩٩ـ ١٢٦٠) والحكم المملوكي (١٢٦٠ـ ١٥١٦) والعثماني (١٥١٦ـ ١٩١٧) والانتداب البريطاني (١٩١٧ـ ١٩٤٨).

هكذا عن سوء قصد يفتّتون حقبة السيادة العربية على المدينة رغم التواجد العربي المستمر طوال هذه المراحل من ناحية ورغم أن السيادة المملوكية ثم العثمانية على المدينة هي امتداد طبيعي للكنعانيين قبل الميلاد وللفتح العربي - الإسلامي بعد الميلاد من ناحية أخرى.

وكذلك يتجاهل هؤلاء المؤرخون أن إقامة مختلف الغزاة والمحتلين بالقدس لم تتسم بالإنتماء إليها حيث يتبلور الانتماء أساساً بالنشأة التاريخية والارتباط التاريخي والإقامة المستمرة في المدينة والسيادة عليها وهي مقومات لم تجتمع إلا في العرب المسلمين الذين استمرت سيادتهم عليها بحوالى ٣٣٪ من تاريخ المدينة بينما لم تبلغ السيادة اليهودية سوى نحو ١٣٪ ونسبة السيادة الصليبية حوالى

١٢٪ أما النسبة الباقية (حوالى ٤٢٪) فكانت فترات متفرقة للغزاة الوثنيين. والوثنية فترة زائلة في تاريخ القدس والمنطقة العربية.

هكذا يجب أن ينبري المؤرخون العرب إلى تصحيح وقائع تاريخ المدينة المقدسة في كتب علمية وإعلامية بمختلف اللغات حتى نقطع على إسرائيل محاولات الترويج لمادتها التاريخية المزورة والتي بثتها عبر احتفالها المستمر بما زعمته بالألفية الثالثة للمدينة.

ولعل المبادرة تأتي من اتحاد المؤرخين العرب بالتعاون مع أجهزة الإعلام العربي ونكون بذلك قد وضعنا الأساس الأول لحملة تنوير الرأي العام العالمي بقضية القدس. أما الدفاع القانوني عن عروبة القدس ومقدساتها فليكن مادة الباب الثاني من الكتاب المقترح «كتاب إسرائيل الأسود» ليكشف للرأي العالم العالمي أبعاد الانتهاك الإسرائيلي الصارخ لكل المواثيق الدولية.

(٢) القدس.. وكيف تظل قضية ساخنة في الأمم المتحدة؟

ينتزع العرب بين حين وآخر قراراً دولياً لصالح القدس على مستوى المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ نوفمبر ١٩٩٥ بشأن القدس وهو أول قرار دولي عكر صفو احتفالات إسرائيل السنوية بالقدس ٣٠٠٠ (سبتمبر ١٩٩٥ ـ ديسمبر ١٩٩٦). وهي الاحتفالات التي استهدفت إسرائيل من ورائها إقناع أكبر عدد من الدول بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل والدعوة إلى نقل السفارات

من تل أبيب إلى القدس لمحاولة اكتساب شرعية دولية تفرض أمراً واقعاً في المدينة المقدسة قبل حلول موعد المفاوضات حولها في مايو ١٩٩٦. وليس أدل على هذا المخطط اتصالات إسرائيل السريعة والمكثفة بعدد من الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية لدفعها لتتخذ خطوة مماثلة لخطوة الكونجرس الأمريكي.

وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ليحبط - بعض الشيء - هذا التحرك الإسرائيلي رغم كون القرار مجرد توصية - لا أكثر ولا أقل - ومن هنا نستطيع - كأمة عربية وإسلامية - أن نجعل من هذا القرار نقطة انطلاق جديدة لتسخين قضية القدس دولياً وتصعيدها من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن ومنه إلى محكمة العدل الدولية، فالقرار في مضمونه وتوقيت صدوره مشجع للاعتبارات التالية:

أولاً: صدور القرار بأغلبية ساحقة (١٣٣ دولة) وامتناع ١٣ دولة عن التصويت من بينها الولايات المتحدة الأمريكية ومعارضة دولة واحدة هي إسرائيل ربما يعني أن هناك ٣٨ دولة غائبة أو متغيبة عن التصويت.

وحتى لا ينخدع البعض في إقناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار فإن مندوبها قد أعلن قبل التصويت أن بلاده ضد تقسيم القدس وأن مستقبلها لا بد أن يحدد من خلال المفاوضات التي اتفقت عليها الأطراف المعنية في إعلان المبادىء (سبتمبر ١٩٩٣) وحثت الولايات المتحدة في البيان الموزع على الدول الأعضاء الجمعية العامة بألا تقحم نفسها في مناقشة هذه القضية المعقدة والحساسة.

مهما يكن من أمر فمن الأهمية أن تكون أغلبية الـ ٣٣٣ صوتاً هي ساحة تحركنا العربي الإسلامي الجديد دون أن نفقد الأمل في مخاطبة الدول الأخرى لعل وعسى.

□ □ □ □

ثانياً: أن قرار الجميعة العامة للأمم المتحدة قد أكد مجدداً بطلان كل قرارات إسرائيل بشأن القدس واعتبرها لاغية ونزع القرار بذلك كل شرعية قانونية عن القانون الأساسي الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي قبل ١٥ سنة (وتحديداً في ٣٠ يوليو ١٩٨٠) والذي جعل من القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل وشجب القرار نقل بعض الدول لبعثاتها الدبلوماسية إلى القدس منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٨٠ ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار.

ولعل احتكام قرار الجمعية العامة إلى قرار مجلس الأمن في هذه النقطة بالذات يكون منفذاً لنا لإعداد تكييف قانوني يتيح لنا بطريق مباشر أو غير مباشر تمرير قرار جديد منفرد بهذا الشأن داخل مجلس الأمن يكتفي بجزئية عدم مشروعية نقل السفارات الأجنبية من تل أبيب إلى القدس.

والقيام بمثل هذه الخطوة يجعلنا نسلك تكتيكاً جديداً في تحركنا من أجل إنقاذ القدس خطوة ـ خطوة ومحاكاة الإسرائيليين في مخططاتهم المعروفة لفرض الأمر الواقع. وهو أسلوب نجح فيه فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس الذي جعل من بيت الشرق بالمدينة المقدسة كوزارة للخارجية الفلسطينية ومؤسسات فلسطينية

تتزايد تشعباً واتساعاً كأمر واقع كل يوم.

□ □ □ □

ثالثا: صدر هذا القرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس ليفسر خطة إسرائيل الرامية إلى شطب القرارات الدولية الصادرة عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي تحت زعم أن الأحداث في المنطقة قد تخطتها. وكان من الطبيعي أن يبدي مندوب إسرائيل لدى المنظمة الدولية أسفه لاستمرار وجود مثل هذه القرارات التي ادعى أنها تتنافى مع الواقع الجديد في المنطقة قائلاً أنه قد حان الوقت للكف عن استخدام لغة السنوات التي ولت.

يعني هذا أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس مع القرارين الخاصين بالجولان وجنوب لبنان قد أفسدوا مخطط إسرائيل في الأمم المتحدة، وكانت تأمل التلاعب في قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي وأسس التسوية السلمية العادلة كما تراها المنظمة الدولية.

والتساؤل المطروح هو كيف نجعل من الفشل الإسرائيلي هذا نقطة وثوب جديدة على مسار قضية القدس.

ولا شك أن تصريحات رئيس وزراء إسرائيل بشأن القدس (بعد ساعات قليلة من صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة) هي في الأساس تصريحات استفزازية وتعكس الصدمة التي ابتلى بها الإسرائيليون (رغم كون القرار ـ كما سبقت الإشارة ـ مجرد توصية) فقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بيريز في الحفل التأبيني

المقام في ذكرى مرور شهر على اغتيال رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين أن القدس لن تكون بأي حال موضع تسوية أو تقسيم. وأضاف إننا لم نفكر مطلقاً أمس أو اليوم أو غداً أن تكون القدس موضع تسوية أو تقسيم كما لن تكون القدس بأي حال شراكة بين عاصمتي دولتين!!

ولعل مثل هذه التصريحات لا ترهبنا ولا تقلل من عزمنا على تحريك القضية من محفل دولي إلى آخر حتى موعد المفاوضات بشأنها.

(٣) زهرة المدائن في المحافل الدولية!!
دراسة حالة لقمة المدن

الإعلان العربي بشأن التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وثيقة أعدها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان العرب المنعقد بالقاهرة في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥ وهو الإعلان الذي قدم الرؤية العربية لمستقبل المستوطنات البشرية إلى قمة المدن في تركيا في يونيو ١٩٩٦.

والواقع أن وزراء الإسكان العرب كانوا على مستوى المسؤولية القومية العليا عندما أدرجوا جانباً خطيراً من قضية القدس ضمن وثيقتهم حيث طالبوا بشكل خاص بضمان دولي لحق فلسطينيي القدس المحتلة في بناء مساكن لهم من منطلق أن الحق في السكن حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له يجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الحضرية والريفية على السواء وعليه يطالب الإعلان

بضرورة تمكين فلسطينيي القدس من إقامة المساكن والسماح لهم بإصدار تراخيص البناء، وفضلاً عن هذا يدعو الإعلان إلى ضرورة التعاون الدولي والضغط على إسرائيل لإزالة المعوقات التي تضعها أمام حقوق الفلسطينيين في مدينة القدس في الحصول على مسكن من أجل الحفاظ على الهوية العربية للقدس وعلى ملامحها وآثارها العربية والتاريخية والإسلامية. كما يؤكد الإعلان العربي أن التهجير القسري والاستيطان الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة هو عمل أقر المجتمع الدولي عدم شرعيته لكونه انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ويهدد السلام الإقليمي ويعوق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المنطقة.

والإعلان العربي بشأن قمة المدن يمكن أن تصبح صفحاته كمية من الورق الميت، لو تم حفظه في الأدراج. فالجزئية الخاصة بالقدس في الإعلان من الأهمية تكثيف العمل العربي المشترك حولها.

بصورة عملية حتى لا تصبح الرؤية العربية لما يجري في القدس مجرد «كلام نظري» قابل للتكذيب لا سيما وأن الرأي العام العالمي بطبيعة تكوينه العقلاني يرفض ترديد الشعارات أو اطلاق الكلام على عواهنه دون توثيق.

□ □ □ □

ولا شك أن الأمر يتطلب من وزراء الإسكان العرب استكمال مبادرتهم هذه بإعداد خريطة إسكانية للقرى الشرقية ترفق مع الإعلان

وتبين ما جرى لهذه المدينة في ظل الاحتلال إسرائيل لها على مدى ٢٨ عاماً وترفق مع الخريطة الإسكانية مجموعة قرارات الإزالة والهدم والإستيلاء الصادرة من الجهات الإسرائيلية المختصة لتهويد كل أراضي القدس مع صور فوتوغرافية للأحياء ـ قبل ١٩٦٧ وبعدها ـ تعكس مجموعة التغييرات التي مارستها إسرائيل من أجل تشويه هوية القدس العربية الإسلامية.

ولعل وزراء الإسكان العرب يكشفون للرأي العالم العالمي في المحافل الدولية المخطط الإسكاني الذي مارسته إسرائيل بالخريطة والوثيقة والصورة من أجل تغيير الوضع القانوني والتركيب السكاني والشكل الجغرافي للقدس.

ويعتبر سور القدس الجديد أخطر مشروعات إسرائيل في هذا المجال. وفي السابق كانت أسوار القدس القديمة تحيط بالمدينة التي تتوسطها قبة الصخرة المشرفة أما الآن فإن هناك سورا جديداً عالياً يحيط بالمدينة القديمة من جميع الجهات باستثناء الشرقية وهو عبارة عن أبراج عالية ملتصقة ببعض ومتراصة كالطوق حول المدينة وتكفي لإسكان ٤٠ عائلة (نحو مائة ألف يهودي). وهذه الأبراج هي أكبر مشروع سكني في القدس والأراضي المحتلة لزيادة نسبة اليهود في المدينة فضلاً عن تحقيق هدف أمني من ورائه. فإسرائيل لا تنسى أن المدينة المقدسة كانت مفتوحة الشمال والشرق خلال حرب ١٩٤٨ مما سمح للجيش الأردني بالدخول عبر الطريق المؤدي إلى نابلس من القدس إلى الحي اليهودي، ولهذا شجع المسؤولون العسكريون في إسرائيل إقامة المشروع لكي تحاط القدس بقلاع ضخمة من

الأبراج العالية والعمارات الشاهقة لحماية المدينة من مواجهة قادمة مع الدول العربية.

وكما تم إنشاء هذه السور فقد جرى ـ ويجري حتى الآن ـ استكمال المستوطنات الإسرائيلية في منطقة القدس وفق مخطط إسرائيلي يجعل من المدينة حيا يهودياً كبيراً. واستهدف المخطط أساساً الأحياء العربية بالقدس ويحاول من خلال مشروعات الإسكان تغليب العنصر اليهودي حضارياً وسكانياً مع الطابع العربي للمدينة.

□ □ □ □

وفي مواجهة هذا المخطط فإن الأمر يتطلب من وزراء الإسكان العرب مواصلة تبني قضية القدس لكشف أبعادها في تعبئة وتأليب الرأي العالم العالمي على سلوكيات إسرائيل اللاحضارية، ومن ناحية أخرى التطوع لتحقيق مبادرة الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الإسكان في القدس. وقد أعلن عنها خلال مهرجان أبو ظبي (من أجلك يا قدس) (٣١ أكتوبر ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٥) حيث قرر الشيخ زايد توفير كافة مصادر الدعم المادي والمعنوي للمواطنين الفلسطينيين لتمكينهم من المحافظة على ممتلكاتهم العقارية وأراضيهم وذلك بإقامة عدد من المشروعات السكنية بمدينة القدس وكذلك عدد من مشاريع الترميم في المدينة ـ تقديراً من سموه لأوضاع المتضررين والمحتاجين من سكان مدينة القدس مسلمين ومسيحيين وما يعانونه من ضيق في العيش ومن ظروف سكنية صعبة، ونظراً لوجود مشاريع إسكانية مصرح بها ولكن تحتاج إلى تمويل. وجديراً بالذكر أن هناك مبادرة سابقة من الشيخ

زايد بتمويل انتاج فيلم وثائقي عالمي عن القدس (بتكلفة ٧٥٠ ألف دولار).

□ □ □ □

وأخيراً فإن وزراء الإسكان العرب يستطيعون جعل الإعلان العربي بشأن قمة المدن ورقة رابحة في أيدي المفاوض الفلسطيني عند الجلوس على مائدة مفاوضات الوضع النهائي للقدس عاجلاً أو آجلاً (وفقاً لنصوص اتفاق أوسلو) ولمدة ثلاث سنوات أي لعام ١٩٩٩. والمفاوض الفلسطيني يجلس أمام مفاوض إسرائيلي عنيد وشرس ولم يزل يزعم أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل. ولا شك أن المسؤولية القومية العليا عندئذٍ سوف لا تقتصر على وزراء الإسكان العرب والأمل معقود على مساندة كل القوى العربية والإسلامية للمفاوض الفلسطيني الذي ينوب عن كل الأمة في هذه المفاوضات الصعبة والمثيرة.

(٤) القدس ودور العمل الأهلي العربي دولياً

تؤكد الأحداث في كل مرحلة من مراحل تاريخنا العربي أن «الخطر على القدس» يشكل دافعاً قوياً لوحدة صف الأمة وأن هاجس تهويدها يبلور إرادة الأمة كلما استكانت. ولم يكن لقاء الاتحادات المهنية والنقابية العربية بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٦ تحت شعار (دفاعاً عن القدس) إلا تجسيداً حياً لهذه المقولة حيث أعلنت وثيقة القاهرة قيام أمانة عامة واحدة للمرة الأولى لهذه الاتحادات التي تمثل عقل الأمة الناضج وضميرها الحي وكان قرارها الرئيسي الالتزام بالعمل

على إجهاض أية محاولة لعقد أي مؤتمر دولي في القدس بدعوة إسرائيلية. (راجع نص الوثيقة في ملحق الوثائق بهذا الكتاب).

ولا يمكن التقليل من أهمية انعقاد هذا اللقاء المهني النقابي العربي في هذا التوقيت وبدون مبالغة، فإن مجرد انعقاد هذا اللقاء يعد من أبرز الأحداث السياسية العربية الأخيرة يؤرخ بها ولها.

لقد ظلت الاتحادات المهنية والنقابية منذ بدء تشكيلها تباعاً من منتصف الأربعينات تمارس نشاطها القومي في شبه عزلة عن بعضها البعض حتى استشعر اتحاد الصيادلة العرب خطورة انعقاد اتحاد الصيادلة الدولي بالقدس ودعا بالتضامن مع الجامعة العربية إلى انعقاد لقاء الاتحادات المهنية والنقابية العربية بالقاهرة في التوقيت نفسه (أول سبتمبر الحالي) للرد على الاتحاد الدولي.

إن مثل هذا التحرك العاجل والسريع لاتحاد الصيادلة العرب نجح في إقناع عدد غير قليل من الدول الصديقة بالإضافة إلى الدول الإسلامية بمقاطعة المؤتمر الدولي بالقدس.

إن مثل هذا اللقاء وما أسفر عنه من آلية تنسيق جديدة (الأمانة العامة) تخدم العمل المشترك للاتحادات المهنية والنقابية العربية يؤكد دور هذه الاتحادات في النظام الإقليمي العربي.

لقد نشأت مثل هذه الاتحادات بهدف التطلع إلى بناء مجتمع مهني عربي واحد يشكل خبرة لا غنى عنها للعمل العربي المشترك وقد تزايد عدد هذه الإتحادات في العقود الأخيرة ويقدر عددها حالياً بنحو ٦٠ اتحاداً تشكل صرحاً كبيراً للعديد من التخصصات المختلفة:

- من أصحاب القلم (الصحفيون - الكتاب - الأدباء - المؤرخون - الباحثون في العلوم السياسية . . . إلخ).

- من صناع الحياة (المهندسون - المهندسون الزراعيون - الفيزيائيون - الكيميائيون - الجيولوجيون - الحياتيون - الصيادلة . . . إلخ).

- من أرباب الثقافة والإعلام (التشكيليون - الموزعون - الناشرون . . . إلخ).

- من رجال التعليم (المعلمون - التربويون . . . إلخ).

والمهنيون العرب في مثل هذه الاتحادات يمثلون الإرادة الشعبية للأمة العربية ودورهم يستكمل دور الحكومات العربية ممثلة في الجامعة العربية وبمزيد من التنسيق وتوزيع الأدوار يتحقق للعمل العربي المشترك دفعة جديدة لمواجهة اللوبي الصهيوني في المحافل الدولية ومخططه بشأن استدراج الرأي العام العالمي للإعتراف الرسمي والواقعي باستلاب القدس واعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل.

لقد قدّمت الاتحادات المهنية العربية نموذجاً لما يجب أن يكون عليه العمل العربي المشترك بشقيه الرسمي والشعبي ويبقى على مؤسسات ومنظمات عربية (رسمية وشعبية) أخرى عديدة ومتنوعة أن تنهج هذا المنهج.

وهناك بالفعل لجان عربية وإسلامية قليلة معنية بالقدس أبرزها اللجنة الملكية لشؤون القدس بعمان (الأردن) منذ عام ١٩٧١ ولجنة القدس التابعة لرابطة العالم الإسلامي منذ عام ١٩٧٨ وهي هيئة شعبية إسلامية تتميز بنشاطها الواسع في الوطن العربي.

ومن الأهمية التعريف بأهدافهما في محاولة لتعميم مشروعهما على مختلف العواصم والمدن العربية والإسلامية كما سبقت الإشارة.

وتضم اللجنة الملكية لشؤون القدس في عضويتها عدداً من الشخصيات البارزة ممن يمثلون المصالح الهامة للمدينة المقدسة كما يمثلون طوائفها المختلفة وتحددت أهم أهداف اللجنة فيما يلي:

ـ متابعة الأمور السياسية والإعلامية المتعلقة بمدينة القدس لدى المحافل الدولية.

ـ تحضير البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والهندسية والدينية والأثرية المتعلقة بمدينة القدس لإثبات عروبتها.

ومن أبرز نشاطات اللجنة الإسهام في المؤتمرات المعنية بالمدينة المقدسة وغيرها من القضايا العربية والإسلامية وكان للجنة دور في إنشاء صندوق القدس الذي انبثق عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع (اسطنبول ١٩٧٦).

أما لجنة القدس التابعة لرابطة العالم الإسلامي فقد انبثقت فكرة إنشائها من إدراك أهمية المناصرة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني بمشاركة الهيئات الشعبية والأفراد على امتداد العالم الإسلامي وتحددت مبادىء اللجنة فيما يلي:

ـ القدس مدينة عربية إسلامية وتحريرها واجب إسلامي.

ـ أي تفريط في القدس أو في جزء منها بالتدويل أو التقسيم أو بأي صورة من الصور هو خروج على إرادة الأمة الإسلامية.

ـ الجهاد بكل وسائله المعنوية والمادية من أجل تحرير القدس

وإعادتها إلى الحظيرة العربية والإسلامية واجب على كل مسلم. لذا فكل جهد يبذل مهما صغر فهو عامل مهم في تعزيز مسيرة الجهاد لتحرير مسرى الرسول صلى اللّٰه عليه وسلم.

أما الأهداف التي تسعى إليها اللجنة فتتركز فيما يلي:

- طرح قضية القدس ومقدساتها على أبناء الأمة الإسلامية في كل ديارهم وأفكارهم باعتبارها القضية الأولى لهذه الأمة تتحمل متكافلة متضامنة مهمة تحريرها وإعادتها إلى الجزيرة العربية - الإسلامية بكل الوسائل المتاحة.

- العناية بالتراث الحضاري للقدس والمقدسات والتعاون مع الجهات المعنية لصيانة هذا التراث، بكل الوسائل المتاحة بما يكفل حفظه وعرضه بالشكل اللائق والمناسب وبما يخدم قضية القدس.

- التشجيع على الكتابة والتأليف وإعداد الدراسات حول القدس ومقدساتها وتاريخها ومجاهديها وعلمائها والقادة والشهداء الذين استشهدوا على أرضها.

- نشر لجان القدس في جميع أنحاء الوطن الإسلامي وبين الجاليات الإسلامية خارج نطاق الوطن الإسلامي.

وأخيراً فإن تشكيل مثل هذه اللجان الخاصة بالقدس وإن كان يعكس إرادة عربية - إسلامية شعبية وحكومية في التمسك بالقدس كمدينة عربية وكعاصمة لفلسطين إلا أن مثل هذه اللجان تتطلب دعماً وتشجيعاً من قبل الحكومات وتنسيقاً مع مركز القدس الشريف بالجامعة العربية.

إن القدس هي القضية الوحيدة التي تملك كل المواصفات لتكون نقطة تجمع للعالم العربي والإسلامي وهدفاً مقدساً تتجه إليه المشاعر والقلوب.

هكذا يظل الدفاع عن القدس وتأكيد هويتها والحفاظ على تراثها العربي من العبث هو الشغل الشاغل لكل آليات النظام الإقليمي العربي والإسلامي حتى تتحرر القدس من التهويد الدخيل وتصبح بحق عاصمة للدولة الفلسطينية. وهكذا يتم تصحيح مسار تاريخ المدينة المقدسة منذ تقسيمها وابتلاع شطرها الغربي عام ١٩٤٩ واحتلال شطرها الشرقي عام ١٩٦٧ ورغم توحيدهما منذ عام ١٩٨٠ كعاصمة لإسرائيل.

(٥) مركز القدس الشريف.. وتلاحم العمل الرسمي والأهلي العربي

في توقيت حاسم تحتضن الجامعة العربية في أروقتها آلية عربية جديدة دفاعاً عن القدس وهي تدخل السنوات الثلاث الصعبة (١٩٩٧ـ ١٩٩٩) حيث يتقرر مصيرها العربي خلال مفاوضات ترتيبات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي لو قدر لهذه المفاوضات أن تنعقد.

جاءت هذه المبادرة تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية في (سبتمبر ١٩٩٦) والذي نص على تكليف الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم وتنشيط مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس في إطار الأمانة العامة وبما يتناسب مع الاهتمام العربي

والإسلامي بالمدينة المقدسة.

هكذا بزغ مركز القدس الشريف في إطار الأمانة العامة للجماعة العربية بنظام تأسيسي خاص وبهدف الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري للمدينة المقدسة وعلى هويتها العربية والإسلامية. ونص النظام للمركز على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي وفقاً لما يلي:

- التعاون مع الهيئات العربية والإسلامية والدولية المهتمة في مجال عمل المركز بما يحقق أهدافه في صيانة المدينة المقدسة والمحافظة على تراثها الحضاري.

- وضع خطة شاملة لمسح وتوثيق آثار القدس وتراثها الحضاري.

- صيانة وترميم آثار القدس والحفاظ عليها.

- تنفيذ ومتابعة أعمال المسح والتوثيق والصيانة والترميم التي تجري بإشراف المركز أو بالتنسيق معه.

- توفير مصادر التمويل والدعم اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج التي يقوم المركز بإعدادها أو الإشراف عليها.

- إيجاد لجان مساندة شعبية (غير حكومية) من بين الشخصيات والهيئات المهتمة بالقدس.

ومركز القدس الشريف بهدفه وأساليب عمله الموضحة يعد بحق آلية جديدة للتنسيق والتعاون مع الهيئات العربية والإسلامية والدولية المعنية بالحفاظ على هوية القدس وتراثها الحضاري. وأحسنت الأمانة العامة للجامعة العربية صنعا بضم عضوية كل من

منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) إلى جانب عضوية ٦ دول عربية (مصر، سوريا، السعودية، الأردن، فلسطين، المغرب) فضلاً عن أمانة القدس والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، وذلك في عضوية مجلس إدارة المركز الذي يكتسب أهمية متزايدة برئاسة الأمية العام للجامعة العربية.

وعضوية مجلس الإدارة على هذا النحو تشمل بحق فريق عمل عربي إسلامي دولي متكاتف، هاجسة الأساسي الحفاظ على هوية القدس العربية والإسلامية.

ويكتسب المركز صفته الدولية من مشاركة منظمة دولية كبرى مثل منظمة اليونسكو التي حرصت على تبني الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمدينة المقدسة منذ وقت مبكر، فقد صدر أول قرار من مؤتمر اليونسكو العام، سنة ١٩٦٨ مؤكداً على أن التراث الثقافي لمدينة القدس وبشكل أخص أماكنها المقدسة ذات أهمية مقدسة للبشرية كلها. وتبنّى المؤتمر العام في هذا الشأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٦٧ وفي مقدمتها القرار ٢٤٢ ووجه المؤتمر العام إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقتها نداء للحفاظ على جميع المواقع والمباني الثقافية وخصوصاً في مدينة القدس الشرقية، ولكي تمتنع عن جميع عمليات التنقيب والحفر أو نقل الممتلكات أو إلى تغيير أو تعديل في طابعها الثقافي والتاريخي.

وتتالت قرارات المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو ومجلسها

التنفيذي منذ ذلك الوقت (عام ١٩٦٨) باعتبار القدس بندا ثابتاً في أجندة أعمال المنظمة. ولم تكن مثل هذه القرارات مجرد كلمات أو نداءات أو إدانات وشجب فحسب حيث تبنت المنظمة مشروعات عملية ثابتة للتراث الثقافي العربي الإسلامي للمدينة المقدسة والمدرجة على قائمة التراث العالمي ودعم المؤسسات الوطنية الثقافية والتعليمية في القدس.

ولعل مشروع ترميم وإعمار الأماكن المقدسة في القدس هو أبرز مشروعات اليونسكو حيث تشارك المنظمة عدداً من الدول العربية في تنفيذه ومنها مصر والسعودية والأردن، ومن ثم فإن أسلوب عمل مركز القدس الشريف يتفق تماماً مع مشروع اليونسكو في تنفيذ ومتابعة أعمال صيانة وترميم آثار القدس والحفاظ عليها وفي مقدمتها المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وما يشتمل عليه من مساجد وأروقة وقباب وسبل ومصاطب وصحون وساحات وممرات... إلخ.

ولا تقتصر إسهامات منظمة اليونسكو على مثل هذا الجانب وإنما تمتد إلى تبني قضية القدس بمختلف مجالاتها وليس أدل على هذا من احتضانها لندوة القدس في مارس ١٩٩٦ بباريس حيث عالجت ما أسمته بمركزية القدس والأبعاد الدينية والتراثية للمدينة ولفكرة جغرافيتها عبر التاريخ، كما ناقشت الندوة عدة موضوعات حيوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقدس أهمها القانون الدولي وعملية السلام ثم وضع القدس الشرقية اليوم بالحقائق والوقائع وكذا الحلول المطروحة لتسوية قضية المدينة المقدسة ومستقبلها.

يعني هذا كله أن عضوية منظمة اليونسكو في مجلس إدارة مركز القدس الشريف يعد مكسباً لقضية المدينة المقدسة وأسلوباً جديداً لمزيد من التعاون العربي والإسلامي من المؤسسات والمنظمات الدولية من أجل الحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية.

وفي الوقت نفسه فإن مركز القدس الشريف يحقق بصورة أفضل وأكمل مزيداً من التنسيق والتعاون بين الدولة العربية والإسلامية دفاعاً عن القدس وذلك بحكم عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي في مجلس إدارة المركز، وهي المنظمة التي تأسست في أعقاب محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى (أغسطس ١٩٦٩) ولدى المنظمة آليتان معنيتان بقضية القدس أولاهما لجنة القدس التي تشكلت منذ يوليو ١٩٧٥ في ضوء تفاقم الأخطار الصهيونية ضد معالم القدس وطابعها العربي والإسلامي ثم تطور وضعها منذ عام ١٩٧٩ عندما تولى رئاستها الملك الحسن الثاني وتضم في عضويتها حالياً وزراء خارجية ١٦ دولة إسلامية. أما الآلية الأخرى فهي صندوق القدس وقد تأسس منذ عام ١٩٧٦ ويعمل على مقاومة سياسة التهويد التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية والمحافظة على الطابع العربي الإسلامي لمدينة القدس ومساعدة كفاح الشعب العربي في القدس ودعم مقاومة الشعب الفلسطيني في بقية الأراضي المحتلة والعمل على إعمار المسجد الأقصى. وللصندوق وقفية لدعم ميزانيته وموارده قدرت مبدئياً بمائة مليون دولار.

وهكذا يتحقق تحت مظلة مركز القدس الشريف بالجامعة العربية المزيد من العمل العربي ـ الإسلامي الدولي المشترك من أجل القدس وأمام كل من المنظمتين العربية والإسلامية ثمرة من ثمرات التنسيق بينهما وهي نتائج الندوة الدولية بشأن القدس المعقودة بالقاهرة فيما بين ١٢، ١٤ مارس ١٩٩٥ بهدف إبقاء قضية القدس في مركز الاهتمام الدولي حتى تعود المدينة المقدسة إلى أصحابها الشرعيين.

وأخيراً فإنه لا يخفى على المتابعين عن كثب لتطورات قضية القدس أهمية إيجاد مساندة شعبية (غير حكومية) من بين الشخصيات والهيئات المهتمة بالقدس إلى جانب عمل مثل هذه المنظمات واللجان الحكومية وهذا أهم ما أدركه مركز القدس الشريف بالجامعة العربية.

(٦) القدس... ومواجهة وعد «بلفور» الجديد

في ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥ صدر قانون الكونجرس الأمريكي بشأن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وهذا القانون يعيد إلى الأذهان تصريح «بلفور» البريطاني الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٧ فكلاهما وعد بالعطاء والإعتراف، وينطبق عليهما مقولة الرئيس عبد الناصر: (لقد أعطى من لا يملك وعدا لمن لا يستحق ثم استطاع الإثنان ـ من لا يملك ومن لا يستحق ـ أن يسلبا صاحب الحق حقه فيما يملكه وفيما يستحقه).

ومن ثم وجب ألا نتعامل مع قانون الكونجرس بشأن القدس

كما تعاملنا مع وعد بلفور وهو التصريح الذي جاء في رسالة موجهة من آرثر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا آنذاك (في وزارة الحرب) إلى اللورد والتر روتشيلد الزعيم والمليونير الصهيوني بحسبانه من أقوى زعماء الصهاينة الإنجليز بشأن التعاطف مع الأماني الصهيونية اليهودية.

وظلت ذكرى تصريح بلفور منذ صدوره عام ١٩١٧ وحتى سنوات قريبة يوماً للحداد القومي على المستوى العربي كله وظل الإعلام العربي الداخلي يكيل من كلمات الإدانة والشجب والاستنكار الكثير لهذا التصريح (المحفوظ حالياً في قبو مكتبة المتحف البريطاني) وكان من الطبيعي ألا تلقى كلمات الإدانة والشجب والاستنكار استجابة لدى عقول الرأي العام العالمي لأنها كانت كلمات يظللها الحماس الوطني العاطفي. والعاطفة لا تشكل طريقاً إلى عقول الرأي العام العالمي.

وكان يمكن اللاإعلام العربي أن يجعل من تصريح بلفور فيما بين ١٩١٧ ، ١٩٤٧ مادة مثيرة للرأي العام العالمي لو أحسن استغلالها في هذه الحقبة التي كانت الدبلوماسية العربية تعاني خلالها أزمة الاتصال بحكومات العالم من أجل الوقوف إلى جانب الحق العربي.

أيا كان الأمر فقد تحقق ما جاء بالتصريح، وقامت إسرائيل، وعندئذٍ أصبح يوم ذكرى وعد بلفور يوماً للحداد القومي في سنوات قريبة حيث نشطت مراكز البحوث والدراسات العربية والفلسطينية في تقديم بحوث ودراسات ومقالات جادة ووثائق جديدة باللغات

المختلفة حول ظروف وملابسات وعد بلفور وتقوم بنشرها تباعاً في ذكرى صدور هذا الوعد (٢ نوفمبر).

ولم يكن القصد من وراء هذه البحوث والدراسات والمقالات والوثائق زيادة الشرح والإيضاح بشأن وعد بلفور وأسباب صدوره وأهدافه فحسب وإنما تدارك خطورة صدور أية وعود أو تصريحات أخرى وإن اتخذت مسميات أخرى ومنها التصريح الثلاثي (الأمريكي - الانجليزي - الفرنسي) في مايو ١٩٥٠ بشأن ضمان أمن إسرائيل واتفاقات التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة منذ عام ١٩٨١ وطوال فترة حكم الجمهوريين وقيام الإدارة الأمريكية «الديمقراطية» مع بداية حكم كلينتون بتأكيدها والإعلان عن الالتزام بها. ولولا الشرخ الكبير الذي أحدثه العدوان العراقي على الكويت لكان هناك إجماع عربي أقوى حول قضايانا المصيرية.

يعني هذا أن التعامل مع قانون الكونجرس بشأن القدس يتطلب تحركاً إعلامياً مستنيراً ومدروساً لا يكتفي بالإدانة أو الشجب أو الاستنكار باللهجات واللكنات العربية المختلفة والتي يصعب أحياناً كثيرة ترجمة مفرداتها.

ومن الأهمية أيضاً مواصلة ردود الفعل العربية والإسلامية في مواجهة قانون الكونجرس وإن كان من الملحوظ أن ردود الفعل هذه جاءت فرادى وعلى سبيل المثال فالمؤسسات الدينية الكبرى في الدولة العربية والإسلامية لم تحاول التنسيق فيما بينها على صياغة تصريح مشترك حتى عن طريق الفاكس أو التلكس أو الهاتف إذا كان يصعب اللقاء والاجتماع معاً.

(٧) القدس... واستجابة الرأي العام العالمي [دراسة حالة للموقف الأفريقي]

في صياغة قوية تحرص منظمة الوحدة الأفريقية على اصدار قرارها الدوري بشأن القضية الفلسطينية وتحظى فيه مدينة القدس الشرقية بمكانة خاصة. يصدر مثل هذا القرار الأفريقي في وقت تجوب فيه الوفود الإسرائيلية مختلف عواصم القارة لتطلب من الحكومات الأفريقية شطب أو تعديل أية قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، كما تحث حكومات القارة على نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس في محاولة إسرائيلية لاستثمار قانون الكونجرس بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس كسابقة في هذا الصدد.

وكان التحرك الدبلوماسي المصري والعربي على المستوى الأفريقي بالمرصاد لأية محاولة للمساس بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وفي مقدمتها الحق الفلسطيني في القدس الشرقية. ولم يكن خافيا أن التأكيد على مسألة القدس في القرار الأفريقي قد أثار حفيظة عدد قليل من الدولة الأفريقية تعرضت لضغوط إسرائيلية واقترحت حذفها من القرار بزعم أنه من المقرر التفاوض حولها مستقبلاً أو بادعاء أن القدس قد أصبحت مدينة موحدة لا عاصمة لإسرائيل.

أما المواضع الخاصة بشأن القدس في القرار الأفريقي فتأتي عادة كما يلي:

ـ التأكيد من جديد على شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة التي تضم القدس الشرقية.

ـ إن إحلال سلام عادل ودائم في فلسطين يقتضي انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية... إلخ.

ـ وقف جميع الأنشطة الرامية إلى بناء مستوطنات الإسرائيلية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

ـ تشجيع المشاريع المخصصة للقدس بهدف دعمها وتقديم مساعدة لهذه المدينة المقدسة وللشعب الفلسطيني الباسل (وذلك في إشارة إلى مشروعات ترميم الأماكن الإسلامية المقدسة).

ـ ضمان نقل كامل السلطة والمسؤوليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

ـ ضرورة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة التي تطالب الدول الأعضاء بعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس.

والقرار الأفريقي بشأن القدس إذ يعكس بأمانة موقفاً مبدئياً آمنت به منظمة الوحدة الأفريقية وظلت مستمسكة به منذ بداية السبعينات فإن تطورت قضية المدينة المقدسة في المرحلة الحالية تتطلب ضرورة تطوير هذا الموقف ليتلاءم مع الإيقاع السريع للقضية التي سوف تدخل مرحلة مفاوضات الوضع النهائي إذا استقرت الأوضاع في المناطق المحتلة.

لقد مرت قضية القدس في منظمة الوحدة الأفريقية بثلاثة

مراحل رئيسية وما أحوجها إلى مرحلة جديدة ترتفع بها إلى مستوى الأحداث الساخنة.

* المرحلة الأولى فيما بين ١٩٦٧، ١٩٧٣ حيث لم تكن قضية القدس تشغل بال الدولة الأفريقية وكان تأييد الأفارقة للقضية العربية منذ عدوان ١٩٦٧ يتركز على عموميات القضية دون أبعادها التفصيلية. ومثل هذا الموقف كان إثارة قضية القدس في وقت سابق لحركة الاستقلال الأفريقي حيث لم تعاصر الدول الأفريقية أحداث الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (٤٧(١٩٤٨) وكان لقضية القدس وضعية خاصة في التسوية التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ حيث أوصت بتدويلها ثم جاءت أحداث ضم إسرائيل للقدس الجديدة إليها عام ١٩٤٨ وفتح المدينة للبعثات الدبلوماسية الأجنبية، ومن هنا تورطت عشر دول أفريقية وأقامت تمثيلها الدبلوماسي في المدينة الجديدة حتى عام ١٩٧٣.

* وتبدأ المرحلة الثانية بحرب أكتوبر ١٩٧٣ ومبادرة الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وإغلاق السفارات الأفريقية بالقدس الجديدة ثم بدء معالجة قضية المدينة المقدسة على استحياء في أروقة منظمة الوحدة الأفريقية للمرة الأولى ابتداء من عام ١٩٧٤. وفي البداية وردت القضية في فقرة واحدة ضمن قرار عن قضية الشرق الأوسط أصدره المجلس الوزاري للمنظمة (مقديشيو - يونيو ١٩٧٤ حيث طالب القرار بتحرير مدينة القدس العربية وفي العام التالي (١٩٧٥) وردت أول فقرة تدين إسرائيل بشأن إجراءاتها في المدينة المقدسة ضمن القرار الخاص بالشرق الأوسط وفي الوقت

نفسه خصت المنظمة للمرة الأولى قضية فلسطين بقرار خاص صك فيه عبارة أن (قضية فلسطين قضية أفريقية).

وظل الموقف الأفريقي بشأن قضية القدس يتطور ويتصاعد حتى خصص المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية أول قرار له بشأن القدس في اجتماع فريتاون (سيراليون) يونيو ١٩٨٠.

* أما المرحلة الثالثة فتبدأ من أواخر الثمانينات حيث اقتصرت قرارات المجلس الوزاري والقمة الأفريقية على معالجة قضية القدس ضمن قرارات أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ولا يمكن تفسير هذا الموقف الأفريقي إلا بالقصور الدبلوماسي العربي داخل المنظمة الأفريقية.

ولعل الإيقاع السريع لتطورات قضية القدس الآن يدفع الدبلوماسية العربية إلى محاولة تطوير الموقف الأفريقي بشأنها في القمة الأفريقية القادمة لمواجهة مخطط إسرائيل باستقطاب السفارات الدبلوماسية الأجنبية في القدس الموحدة. ومن أبرز النقاط التي يجب استحداثها في أي قرار أفريقي مقبل هي الموقف الأفريقي من احتفالات إسرائيل بما يسمى بالألفية الثالثة للقدس، ومن الحصار المفروض على المدينة، ومن مفاوضات الوضع النهائي... إلخ.

وأخيراً، فإن القدس بما تمثله من مكانة روحية عند مسلمي ومسيحيي أفريقيا (٣٥٠ مليون مسلم، ٣٠٠ مليون مسيحي) تستحق أن يعقد لها مؤتمر أفريقي خاص يدعى له المفكرون والمثقفون والأكاديميون ورجال الدين من مختلف أنحاء القارة حتى تتطابق وجهة النظر العربية والأفريقية تجاه قضية المدينة المقدسة.

الفصل الثالث

نحو استراتيجية عربية إسلامية لتحرير القدس

(١) القدس وورقة عمل عربية ــ إسلامية عاجلة

(٢) عريضة الدفاع عن القدس.. من يكتبها؟

(٣) نواب القدس.. ومسؤوليتهم القومية.

(٤) صمود القدس.. الأرض والأنسان

تقديم:

مستقبل القدس سوف يحسم خلال السنوات الثلاث القادمة (١٩٩٧ـ ١٩٩٩) وهي المرحلة المحددة لمفاوضات الوضع النهائي المقرر أن تبدأ عاجلاً أو آجلاً. . والقدس هنا ليست قدس الفلسطينيين وحدهم وإنما هي قدس أكثر من مليار عربي ومسلم يتوزعون بين مشارق الأرض ومغاربها.

وإذا كنا قد ارتضينا المفاوضات أداة لتسوية قضية القدس مع إسرائيل فمن يملك التوقيع على التنازل عن القدس (لا قدر اللّه) لو أن المفاوض الإسرائيلي كسب جولة المفاوضات.

نحن إذن أمام مرحلة حاسمة في تاريخ أمتنا ليست ملكاً للفلسطينيين وحدهم ومن ثم تبدو أهمية وضرورة ترتيب الأدوار وتوزيع المسؤوليات بين التيارات والقوى والفعاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية بشأن ملف القدس.

(١) القدس.. وورقة عمل عربية ـ اسلامية عاجلة

إذا استعرضنا قمم صنع القرار السياسي العربي (مؤتمرات القمة العربية) نجد أن القدس ـ كإسم أو كقضية ـ لم ترد ضمن أية قرارات أو بيانات ختامية لمؤتمرات القمة العربية قبل مؤتمر القمة العربي السادس المعقود في الجزائر (٢٦ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣).

وأورد هذا المؤتمر في قراراته أربعة أهداف مرحلية للنضال العربي المشترك وجعل القدس كهدف ثان، ونص القرار على أن تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

وفي بيانه الأخير وضع المؤتمر شرطين رئيسيين للسلام هما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوق الوطن الثابتة.

وأعاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (٢٦ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤) قرار مؤتمر الجزائر بالحرف الواحد وإن لم يصدر له بياناً ختامياً.

وانشغل مؤتمر القمة العربي الثامن بالقاهرة (٢٥ـ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦) بالقضية اللبنانية في قراراته وبيانه الخطير. ولم يرد اسم القدس في قراراته أو بيانه الختامي.

كما انشغل مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد (٢ـ ٥ نوفمبر ١٩٧٨) بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ولم يرد اسم القدس

إلا في جملة استكمالية حول تصميم الشعب الفلسطيني على تحرير القدس وكل التراب الفلسطيني المحتل.

وأكد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس (٢٠ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩) الإلتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة والخاصة بتحديد الأهداف المرحلية للنضال العربي المشترك ومنها تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

وتكرر تسجيل مثل هذه الأهداف في الملحق الأول لقرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان (٢٥ـ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠) وجاء الملحق تحت عنوان: برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة. وأضاف الملحق فقرة خاصة بضرورة استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

وفي مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس (٦ـ ٩ سبتمبر ١٩٨٢) قرر المؤتمر اعتماد ثمانية مبادىء في مشروع السلام العربي في مقدمتها: أولا انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وثانياً حماية حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة، وثالثاً قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

وفي مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء (٧ـ ٩ أغسطس ١٩٨٥) وهو مؤتمر تنقية الأجواء العربية اعتبر الملوك

والرؤساء العرب خطة التحرك الأردنية ـ الفلسطينية (في ١١ فبراير ١٩٨٥) مع مخطط فاس خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

ثم جاء مؤتمر القمة العربي عام ١٩٩٠ وأكد مكانة القدس الدينية والسياسية واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وعاصمة إدارتها ورفض أي مساس بوضعها الديني والقانوني باعتباره انتهاكا صارخاً للمواثيق والقرارات الدولية. وأدان المؤتمر قراري مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين وأكد في هذا الشأن أن الدول العربية ستتخذ الإجراءات السياسية والاقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

ويبدو واضحاً أن الإجراءات السياسية والاقتصادية المعنية هنا لا تتعدى قطع العلاقات مع أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة لكل من السلفادور وكوستاريكا في مايو ١٩٨٤ عندما قررت مصر قطع العلاقات معهما ردا على نقل سفارتيهما إلى القدس (كوستاريكا: مايو ١٩٨٣) السلفادور أبريل ١٩٨٤). وكانت سفارة مصر في السلفادور هي السفارة العربية المقيمة الوحيدة هناك. فضلاً عن أن سفارة السلفادور في القاهرة كانت أيضاً هي السفارة الوحيدة على مستوى الوطن العربي.

معنى هذا أن المقاطعة السياسية والاقتصادية للدولة التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل هي السلاح الأوحد الذي تمتلكه

الدبلوماسية العربية وهو لا يجدي أساساً في غياب استراتيجية عربية لتحرير القدس، لمواجهة سياسة الأمر الواقع التي فرضتها إسرائيل في المدينة المقدسة.

وإذا كانت مثل هذه القرارات المتواضعة والموجزة بشأن القدس قد وردت في مؤتمرات القمة العربية فلقد حظيت القدس بمكانة أفضل في مؤتمرات القمة الإسلامية حيث خرجت مؤتمرات القمة الإسلامية بقرارات أوضح وأقوى وأشمل، منها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها الإعلامية، والمهم في هذه القرارات أنها جاءت بأغلبية مطلقة من الدول الإسلامية (نحو ٥٠ دولة) وبلورت موقفاً إسلامياً موحداً بشأن القدس.

أما الموقف الموحد الذي اتفق عليه فيتلخص فيما يلي:

أولا: إعادة السيطرة العربية على مدينة القدس شرط أساسي وضروري لأي حل لمشكلة الشرق الأوسط.

ثانياً: رفض أي محاولة لتدويل القدس.

ثالثاً: رفض أي محاولة لجعل القدس مدينة مفتوحة.

رابعاً: مواصلة الجهاد في سبيل تحرير القدس وصيانة مقدساتها ومطالبة الدول الإسلامية ببذل كافة جهودها للعمل على تحقيق هدف تحرير القدس وأن لا تكون مدينة القدس موضعاً لأية مساومات أو تنازلات.

خامساً: مقاومة إجراءات التهويد الإسرائيلية على الصعيد الإسلامي بالوسائل التالية:

أـ دعم صمود مدينة القدس العربية بالمال اللازم لإبقائها عربية - إسلامية وترميم المسجد الأقصى المبارك وبقية المقدسات الإسلامية وكذلك الأبنية الأثرية الإسلامية التي تأثرت بالحفريات الإسرائيلية التي استنكرها المجتمع الدولي.

ب ـ شراء البيوت والأراضي المستهدفة للمصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية وجعلها وقفاً على المسلمين.

جـ ـ تعمير الأحياء العربية وإقامة المشاريع الإنمائية والسكنية لأبناء القدس العربية على أراضي الأوقاف الإسلامية واعتبار تلك المشاريع أوقافاً إسلامية.

د ـ دعم المؤسسات الخيرية في مدينة القدس وتمكينها من مواصلة خدماتها الإنسانية.

هـ ـ دعم المعاهد العلمية العربية وإنشاء المدارس والكليات لتقف أمام الثقافة الصهيونية العنصرية.

وـ دعم المؤسسات الاقتصادية العربية في القدس لتقف أمام الضغوط الإسرائيلية التي تحاول تدميرها.

أما على الصيعد الإعلامي فقد تقرر اعتبار قضية القدس قضية إسلامية رئيسية وأن على جميع أجهزة الإعلام الإسلامية المختلفة إبرازها وإثارتها لدى المحافل الدولية والنوادي السياسية والثقافية.

ولا عجب، أن تصدر مثل هذه القرارات عن مؤتمرات القمة الإسلامية. فقد كانت قضية القدس وحريق المسجد الأقصى هي الشغل الشاغل لأول مؤتمر قمة إسلامي عام ١٩٦٩، وكان البند

الوحيد المطروح في جدول الأعمال. وصارت القدس هاجس كل مؤتمر قمة إسلامي منذ تم تسجيل تحرير المقدسات الإسلامية ضمن الأهداف الاستراتيجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقد نص ميثاقها صراحة على هدف تحرير القدس في البند الخامس من أهداف المنظمة التي تتمثل في:

١ ـ تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

٢ ـ دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

٣ ـ العمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

٤ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

٥ ـ تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

٦ ـ دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

٧ ـ إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

ولعل ترتيب هذه الأهداف السبعة جاء مقصوداً، فإن الجهود

الإسلامية لتحرير المقدسات الإسلامية كما جاء في البند الخامس لن يتحقق إلا بتعزيز التضامن الإسلامي ودعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي وفي المجالات الحيوية الأخرى، كما جاء في البندين الثاني والثالث.

يعني هذا أن الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها لا يتطلب عملاً مشتركاً فحسب وإنما يتطلب في الواقع استراتيجية متكاملة.

ومن أبرز الاجتهادات التي طرحت على الساحة الإسلامية بشأن القدس في السبعينات نذكر الاقتراح الخاص بإعداد مسيرة إسلامية تتجه إلى القدس، ونذكر إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس الشريف، وأوضحت مؤتمرات القمة الإسلامية باتفاق الملوك والرؤساء أن للجهاد مفهومه الإسلامي الذي لا يحتمل التأويل وإساءة الفهم، وأن الإجراءات العملية لتنفيذه ستتم وفقاً لذلك بالتشاور المستمر بين الدول الإسلامية.

واستجابة للمتغيرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد حدد مؤتمر القمة الإسلامي في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ عدة خطوات رئيسية للتحرك العربي ـ الإسلامي بشأن القدس هي:

أولا: دعوة دول العالم إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملاً يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره ـ بأية صورة من الصور ـ اعترافاً ضمنياً بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لها.

ثانياً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى

مواجهة التطورات الخطيرة الناجمة عن استمرار السياسة الإسرائيلية التوسعية في القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة.

ثالثاً: دعوة المجتمع الدولي وخاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام لحمل إسرائيل على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية يخل بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة، مع وقف الاستيطان اليهودي في القدس وتوفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

وجاءت القمة الإسلامية في إسلام أباد في ٢٣ مارس ١٩٩٧ بمناسبة ذكرى قيام دولة باكستان وسط تفاقم أزمة التسوية السلمية بعد إعلان حكومة الليكود الإسرائيلية مشروعها في بناء مستوطنة هارحوما واتخذت القمة موقفاً حاسماً في بيانها الختامي من أبرز معالمه:

أولاً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإعادة النظر في علاقتها مع إسرائيل وجعلها تتواكب مع التقدم الذي يتم إحرازه في عملية السلام حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام.

ثانياً: السعي لدى الأمم المتحدة إتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لمصادرتها الأراضي الفلسطينية وإقامتها المستوطنات الجديدة خاصة في جبل أبو غنيم في الجنوب الشرقي من مدينة القدس الشريف وعلى عدم إجراء تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس خلال المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة.

وبعد أيام قليلة من انعقاد القمة الإسلامية في إسلام أباد جاء اجتماع لجنة القدس في الرباط نهاية مارس ١٩٩٧ والذي اتخذ عدة قرارات تؤكد ما جاء بإعلان القمة الإسلامية منها:

- دعوة الدول الإسلامية التي شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام وفقاً للمبادىء التي أقرها مؤتمر مدريد أو اتفاق أوسلو والاتفاقات الأخرى المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

- وضع الأموال الموجودة في صندوق القدس ووَقْفيته فوراً تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية وذلك نظراً للظروف التي تمر بها مدينة القدس والهجمة الاستيطانية ومؤامرة تهويد المدينة المقدسة.

وجاءت قرارات مجلس الجامعة العربية بعد ذلك (مارس ١٩٩٧) مؤكدة: توجهات كل من القمة الإسلامية ولجنة القدس (راجع نصوص بيانات وقرارات القمة الإسلامية ولجنة القدس ومجلس الجامعة العربية في ملحق الوثائق)..

وأخيراً.. فإن الوضع النهائي للقدس لم يحسم بعد والأمة العربية الإسلامية لن تفرط في القدس. وتعلم إسرائيل أكثر من غيرها أن المفاوضات حول القدس هي أصعب وأشق ما تواجه به منذ بدأت عملية السلام. فهي (أي إسرائيل) أمام قضية تحكمها قرارات دولية

صريحة ولا خلاف عليها. وإذا كانت المسألة الخاصة باحتلال إسرائيل لشرقي القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقاً لمبادىء القرار ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة، فإن وضعها العام يهم كل دولة إسلامية ويهم الأديان السماوية جمعاء، ومن ثم فإن موضوع القدس من هذا المنظور لا بد أن يطرح أيضاً أمام المفاوضات المتعددة الأطراف إلى جانب المفاوضات الثنائية حتى تتأكد السيادة العربية ـ الإسلامية على المدينة.

القدس أحوج ما تكون (في المرحلة الحالية وأكثر من أية مرحلة سابقة) إلى ورقة عمل عربية ـ إسلامية مشتركة تكون أساساً لدخول مفاوضات الوضع النهائي للأراضي المحتلة التي كان من المقرر أن تبدأ في مايو ١٩٩٦ وعلى مدى ثلاث سنوات وتؤكد كل الشواهد أن القدس تدخل في المرحلة القادمة هذه أطول وأصعب مفاوضات عرفتها المنطقة كلها باعتبارها لب قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

إن المفاوض الفلسطيني الذي نجح باقتدار في اجتياز أكثر من حاجز عبر مفاوضاته مع الطرف الإسرائيلي منذ مدريد ومروراً بأوسلو يدخل مفاوضات الوضع النهائي في ظروف صعبة تغلب عليها مزايدات الأحزاب الإسرائيلية.

وليس خافياً أيضاً أن الطرف الإسرائيلي في موقف لا يحسد عليه إزاء مفاوضات الوضع النهائي، فالمفاوض الإسرائيلي والذي يمارس سياسات التعنت والغطرسة كعادته دائماً يجد نفسه مكبلاً بعدة قيود من الصعب أن يخرج من إسارها بسهولة في مقدمتها ـ كما

سبقت الإشارة ـ مناورات الأحزاب الإسرائيلية من ناحية ومجموعة قوانين الكنيست الخاصة بالقدس من ناحية أخرى وأهمها القانون الأساسي لعام ١٩٨٠ بشأن توحيد القدس وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل.

وليس خافياً كذلك أن الحكومة الإسرائيلية تعتريها الآن حالة هيستيرية بشأن القدس. ولا يطيق المسؤولون الإسرائيليون الحديث عنها أو مشاركة أي طرف يريد إثارة قضيتها أو مناقشة الأفكار الخاصة بمستقبلها. وليس أدل على هذا من مقاطعة إسرائيل للندوة الدولية المعقودة بمقر منظمة اليونسكو بباريس في مارس تحت عنوان (القدس عاصمة السلام) بدعوة من منتدى مواطني المتوسط وبحضور فلسطيني وعربي وأوروبي حيث تغيب ممثلو حزب العمل الإسرائيلي بزعم أن هذه الندوة محاولة للحكم مسبقاً على مصير المدينة المقدسة قبل إجراء المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة. ومن المعروف أن الجهة الداعية (منتدى مواطني المتوسط) قد أنشئ منذ عامين فقط ليكون منتدى للحوار والجدل بين الأطراف المتصارعة ـ ولا يمكن تفسير غياب ممثلي حزب العمل الإسرائيلي عن مثل هذا المنتدى إلا في ضوء الحالة الهستيرية التي أشرنا إليها والتي امتدت أيضاً إلى مزيد من إجراءات الحصار والتجويع والمصادرة والتهجير وفي مقدمتها:

ـ لجوء إسرائيل إلى غلق كل الطرق المؤدية إلى القدس بصفة عامة وإلى الحرم القدسي بصفة خاصة ومنع دخول الشباب الفلسطيني دون سن الـ ٣٠ عاما، مع وضع مزيد من الحماية الأمنية للإسرائيليين

بالقدس وإقامة أول مركز شرطة في القدس الشرقية خارج أسوار المدينة وكان يوجد مركز للشرطة منذ سنوات داخل المدينة قرب باب الخليل.

ـ محاولات إسرائيل لتحجيم دور بيت الشرق الفلسطيني بالقدس الشرقية والذي يعد مقراً لوزارة الخارجية الفلسطينية حيث أصبح في السنوات الأخيرة مزاراً لمختلف الشخصيات الأجنبية رفيعة المستوى وجاءت تصريحات رئيس الوزراء بيريز يوم ٢٠فبراير ١٩٩٦ بشأن بيت الشرق حادة ومستفزة حيث أكد أنه ليس من الوارد أن يستخدم بيت الشرق كمركز تابع للسلطة الفلسطينية وأعقبه قرار وزير الأمن الإسرائيلي السابق (مؤيه شاحال) بمنع زيارات رؤساء الدول ووزراء الخارجية الأجانب لبيت الشرق إلا أن بيريز عاد بعد أيام قليلة ووسط حمى المناورات الانتخابية للتراجع عن تصريحاته بشأن بيت الشرق مؤكداً أنه لا اعتراض على أنشطة البيت ما دامت اقتصرت على أداء الخدمات المحلية للفلسطينيين. وبفشل بيريز في الانتخابات جاء بينيامين نيتانياهو ليمارس حصارا أقوى على بيت الشرق.

في مثل تلك الأجواء الاستفزازية والمناورات الحزبية والمزايدات الانتخابية يستعد المفاوض الفلسطيني لدخول مفاوضات الوضع النهائي بشأن القدس وغيرها من القضايا المؤجلة، ولخطورة مثل هذه المفاوضات على مستقبل القدس فإن المفاوض الفلسطيني ينوب عن الأمة العربية والإسلامية في هذه الجولة الحاسمة. ومن الأهمية أن يستشعر في قراره نفسه بمصداقية التضامن العربي

الإسلامي معه بورقة عمل عربية إسلامية عاجلة.

ولا تعني ورقة العمل هذه إدراج توصيات ومقررات القمم العربية والإسلامية حول القدس. فهي وإن كانت تؤكد الحق الفلسطيني في القدس إلا أنها لا تصلح مادة للمفاوضات مع خصم لدود يطمع في المدينة المقدسة كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، فالمطلوب سيناريو عربي - إسلامي معلن ومتفق عليه يكون سنداً قوياً للمفاوض الفلسطيني.

وقد يبدو أن إعداد مثل هذا السيناريو العربي - الإسلامي بشأن القدس ليس سهلاً مع استمرار الخلافات القائمة حالياً إلا أن قضية القدس يجب أن تعلو فوق تلك الخلافات السياسية وفوق تعدد وتنوع المواقف المعلنة بشأن المدينة المقدسة. وحسماً للوقت فيمكن للدول الأعضاء في لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تجتمع على المستوى الوزاري ثم الرئاسي لإنجاز ورقة العمل المطلوبة إلى أن تنعقد القمة العربية أو الإسلامية أيهما أقرب لتؤكد مصداقية الإرادة السياسية تجاه القدس. ويمكن أيضاً وحتى تنعقد قمة صانع القرار السياسي العربية أو الإسلامية إعداد وثيقة الدفاع عن القدس.

(٢) عريضة الدفاع عن القدس.. من يكتبها؟

إذا كان اتفاق إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (١٣ سبتمبر ١٩٩٤) قد أرجأ البت في مسألة القدس إلى مفاوضات الوضع الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلم يكن هذا يعني إعلان الاسترخاء الدبلوماسي والإعلامي العربي بشأن القدس

حول موعد هذه المفاوضات المرتقبة والمتوقع أن تستمر ثلاث سنوات أي حتى عام ١٩٩٩. وليس أدل على هذا من واقعة مصادرة أراضي الفلسطينيين بالقدس في مايو ١٩٩٥ والتي انتهت بتعليق قرار المصادرة وحتى إشعار آخر، وبعدها استمرت إسرائيل ـ ليلاً ـ في حفر نفق القدس حتى حي المسلمين مما عرض المباني القديمة لأضرار بالغة. وسقوط المباني القديمة للمسلمين بجوار الحرم القدسي يعني مصادرة أراضيها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتم افتتاح النفق في سبتمبر ١٩٩٦ وأخيراً جاءت أحداث مستوطنة هارحوما.

وفي مواجهة لمثل هذه الممارسات الإسرائيلية المستمرة والمتواصلة وفي إطار الدعوة إلى وضع قضية القدس في سلم أولويات التحرك العربي والإسلامي حتى موعد المفاوضات بشأنها، فإن التحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي والإسلامي بشأن القدس لا بد وأن تسنده وتؤازره اجتهادات قانونية على شكل سيناريوهات للتفاوض قائمة أساساً على تأكيد الحق العربي التاريخي في القدس لأن طبيعة مرحلة التفاوض القادمة تتطلب الاستعداد العربي والإسلامي لرفع المسألة إلى التحكيم الدولي أو قبول مبدأ التدويل أو تشجيع فكرة المشاركة الفلسطينية الإسرائيلية في عاصمة موحدة... إلخ، ولكن يبقى عنصر ثابت لدى الفلسطينيين عند التفاوض ـ وأيا كان شكل السيناريو أو مضمونه ـ هو بقاء السيادة الإقليمية على القدس الشرقية للفلسطينيين حتى ولو تم تدويل الأماكن المقدسة أو مشاركة الند للند في إدارة موحدة للمدينتين.

لقد انبرى عدد من فقهائنا وخبرائنا إلى تناول الإطار القانوني لمسألة القدس منذ أن بدء ظهور الأطماع الصهيونية في الأراضي المقدسة حتى قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ولا ننسى دفاع فقهائنا القانوني والحار أمام اللجنة الدولية التي بعثت بها عصبة الأمم في يونيو/ يوليو عام ١٩٣٠ لبحث مسألة حقوق العرب في مكان البراق الشريف الذي يطلق عليه خطأ اسم الحائط الغربي أو حائط المبكى وتتناسى وسائل إعلامنا العربية والإسلامية الاسم الأصلي والصحيح [راجع نص وثيقة دفاع العرب والمسلمين عن الحائط الغربي أما اللجنة الدولية عام ١٩٣٠ بقسم الوثائق في نهاية هذالكتاب].

تشكلت اللجنة الدولية من فقهاء من دول سويسرا وهولندا والسويد وأطلق عليها اسم لجنة البراق. واستمعت اللجنة إلى الطرفين وشهودهم وأطلعت على بياناتهم خلال ثلاثاً وعشرين جلسة استمعت خلالها لاثنين وخمسين شاهداً بينهم اثنان وعشرون قدمهم الجانب اليهودي وثلاثون من الجانب العربي وواحداً من موظفي حكومة الانتداب البريطاني.

واستمعت اللجنة لمرافعات الفريقين وحضر عن الجانب المسلم بالإضافة إلى المحامين الفلسطينيين أحد عشر محامياً من مسلمين ومسيحيين جاءوا من أطراف العالم المختلفة كالهند والمغرب والجزائر وليبيا ومصر وسوريا وشرق الأردن والعراق وإيران والجزر الهولندية (أندونيسيا حالياً) ومناطق إسلامية في القارة الأفريقية لم تكن قد استقلت بعد. وتوصلت اللجنة إلى ما يلي:

أولاً: وجدت اللجنة أن ملكية حائط المبكى وحق التصرف به

والأقسام المحيطة به تعود إلى المسلمين وأن الحائط نفسه كجزء غير منفصل من الحرم الشريف هو ملك للمسلمين.

ثانياً: وجدت اللجنة أن الجانب اليهودي لم يدع في أية مرحلة من مراحل التحقيق الذي قامت به اللجنة ملكية لا في الحائط ولا في حي المغاربة ولا في جزء من المناطق المجاورة (وهي المناطق التي تعرضت بعد الاحتلال لأعمال الهدم وإخلاء السكان وإقامة أماكن جديدة للاستيطان) وذكرت اللجنة أن الجانب اليهودي عندما تقدم بمرافعته قال بوضوح: [إن الجانب اليهودي لا يدعي ولا يطالب بأي حق ملكية في الحائط].

ثالثاً: وجدت اللجنة أن الطلب اليهودي كيفما نظرنا إليه لا يمكن أن يذهب لأكثر من طلب منح امتياز لزيارة الحائط.

رابعاً: وجدت اللجنة أنه حتى الساحة المجاورة للحائط هي ملك إسلامي وتعتبر وقفاً للمسلمين وأوقفها: الأفضل بن صلاح الدين في عام ١١٩٣م.

خامساً: وجدت لجنة الفقهاء أن حي المغاربة والمباني المقامة فيه (وهي المباني التي مسحتها الجرافات بعد الاحتلال الإسرائيلي للمدينة مباشرة وسوتها بالأرض) قد أقيمت في عام ١٣٢٠م من أجل إقامة وخدمة الحجاج المغاربة وأنها أيضاً أوقفها أبو مدين وأصبحت أملاك وقف.

سادساً: وجدت لجنة الفقهاء أن المشرف على رعاية وقف [أبي مدين بحي المغاربة اشتكى عام ١٩١١ من أن اليهود خلافاً للعادة قد وضعوا كراسي على الساحة المجاورة لحائط المبكى وأنه

قد طلب إزالتها حالاً منعاً لتقدم اليهود في المستقبل بادعاء الملكية.

والمعروف أن هذه الشكوى قدمت لمجلس القدس الإداري وكانت حجة الجانب العربي أنه [إذا سمح بإحضار المقاعد فسيتيح ذلك إحضار مقاعد أطول وأكثر. ويمكن تثبيت هذه المقاعد بالأرض ولن تمر مدة طويلة حتى يدعي اليهود ملكية الأرض اعتماداً على مبدأ التصرف المزمن] وهذا يبين أن المسلمين كانوا يتوقعون مثل هذه الأعمال ويتخوفون من الدسائس والمكائد والأساليب التي تحدث حتى الوقت الحاضر بالنسبة لحي المغاربة (الذي هدم الآن) ولحائط المبكى الذي هو الحائط الغربي للحرم الشريف والساحة المجاورة لهما.

وعندما نظر مجلس القدس الإداري في هذه الشكوى عام ١٩١١ قرر أنه لا يجوز لليهود وضع أية أدوات على أملاك الوقف حتى لا تعتبر «وسيلة للمطالبة بملكية» وكان هذا القرار يتفق مع ما توصلت إليه لجنة الفقهاء بعد ١٨ عاماً من ذلك القرار.

سابعاً: وجدت لجنة الفقهاء أن الحكومة البريطانية قد ذكرت للبرلمان في كتابها الأبيض المؤرخ في نوفمبر ١٩٢٨: أن الحائط الغربي (حائط المبكى) هو من الناحية القانونية ملك للمسلمين وأن الرصيف المواجه له هو أيضاً من أملاك الوقف كما تبين من الوثائق التي يحتفظ بها الحارس على الوقف.

هكذا أظهر دفاع فقهائنا عن حقنا في مكان البراق الشريف يقظة قومية أدركت منذ وقت مبكر خطورة المشروع الصهيوني في القدس، وما كان من اللجنة الدولية إلا الإقرار بملكية مكان البراق للمسلمين

وحدهم حيث أقروا بالحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءاً من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف، كما أقرت اللجنة للمسلمين أيضاً بملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامية لجهات البر والخير.

ومع هذا فقد سمحت اللجنة لليهود بممارسة ما اعتادوه من البكاء إلى جانب الحائط بحجة أن الحالة الراهنة تخول لهم ذلك بموجب السماح الممنوح لهم قديماً من بعض الحكام المسلمين.

وقوبل تقرير اللجنة الدولية بموجة من السخط والغضب عمت فلسطين والدول العربية ـ الإسلامية، واتجهت النية على أثر ذلك إلى عقد المؤتمر الإسلامي العالمي للدفاع عن المقدسات الإسلامية الذي عقد بالفعل بجوار المسجد الأقصى عام ١٩٣١.

□ □ □

العنصر القانوني إذن يواكب التحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي والإسلامي بشأن القدس منذ وقت مبكر.. ومن هنا تقع المسؤولية كاملة على المدرسة القانونية العربية وهي مدرسة لها مكانتها الدولية المعروفة حيث يشغل رموز منها مناصب مرموقة في المحافل الدولية أو الجامعات الأوروبية والأمريكية.

ومع ذلك فإن الجانب القانوني لقضية القدس لا يحظى إلا بكتابات ودراسات عربية قليلة نسبياً. وعادة ما تضيع مثل هذه الدراسات في المؤتمرات الخاصة بالقدس في زحمة الدراسات

التاريخية والسياسية والإعلامية أو الخطب والكلمات الإنشائية التي تكتفي بالتغني بأمجادنا في القدس.

وكان يمكن للعرب منذ عام ١٩٦٧ (أي بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس) المبادرة بعرض مسألة توحيد بلدية المدينتين الغربية والشرقية على محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى استشارية بموجب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة بناء على طلب الجمعية العامة حيث ينص البند الأول من المادة نفسها على أنه يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الأمن مطالبة محكمة العدل بإصدار رأي استشاري في أي مشكلة قانونية. وقد حدث مثل هذا في قضية ناميبيا عام ١٩٧١ وقضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٥.

ومثل هذه الفتوى الاستشارية في هذا الوقت المبكر كان يمكن أن تصدر بسهولة من قبل محكمة العدل الدولية لأن إسرائيل تجد صعوبة كبيرة في إثبات قانونية الإجراءات التي اتخذتها بعد ٢٠ يوماً من احتلالها القدس حيث سن الكنيست ثلاث قوانين في ٢٧ يونيو ١٩٦٧ بشأن توحيد البلديتين في القدس الشرقية والغربية.

وكان يمكن لمثل هذه الفتوى الاستشارية منذ عام ١٩٦٧ أن تشكل ضغطاً على ممارسات إسرائيل العدوانية في القدس الشرقية بعد ذلك وكان يمكن أن تشكل أيضاً مرجعية لفتاوى استشارية أخرى أو لقرارات أقوى من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو مختلف المنظمات والمحافل الدولية الأخرى.

واتفق مع الأستاذ الدكتور عبدالله الأشعل بشأن ما جاء في مقاله بالأهرام (٢٧ مايو ١٩٩٥) واقتراحه طلب رأي استشاري حول

المركز القانوني للقدس بموجب الإحالة الورادة في طلب قرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١) لسنة ١٩٤٧ حيث تختص المحكمة بالفصل في المنازعات الناشئة عن تغيير القرار وتطبيقه وبالذات فيما يتصل بالمركز الدولي للقدس.

واعتقد أن اقتراح د. عبد الله الأشعل يفتح الملف القانوني لقضية القدس ويلقي بالمسؤولية على فقهائنا لإعداد سيناريوهات عدة تؤازر موقف المفاوض الفلسطيني الصعب عندما يدخل مفاوضات الوضع النهائي إذا صدقت إسرائيل في وعودها بشأن بدء هذه المفاوضات.

ويمكن كما سبقت الإشارة أن يكون قبول مبدأ تدويل القدس أو التمسك بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو تشجيع فكرة المشاركة في عاصمة موحدة أو طلب التحكيم عناوين لسيناريوهات مصير القدس. ويتطلب هذا من فقهائنا أن يرتبوا أوراقهم ووثائقهم ويصيغوا حججهم واجتهاداتهم حتى يكتمل للتحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي والإسلامي جانبه القانوني المؤكد لحقنا في القدس.

□ □ □

ولعل اتحاد المحامين العرب هو الجهة العربية الوحيدة التي يمكن أن تقوم بصياغة وثيقة الدفاع القانوني عن القدس ومقدساتها بمختلف اللغات وذلك لاعتبارات عديدة في مقدمتها ما يلي:

ـ أن اتحاد المحامين العرب من أقدم الاتحادات المهنية العربية وقد تزامن تأسيسه مع نشأة الجامعة العربية منذ منتصف الأربعينات

وتابع الاتحاد منذ ذلك الوقت تطورات القضية الفلسطينية والظروف والملابسات لتلك التطورات مدافعاً عن قضية الحق العربي وعروبة القدس. ونبه الاتحاد منذ وقت مبكر إلى خطورة المخطط الصهيوني الرامي إلى هدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل مكانه.

- اعتزازاً بما تمثله القدس من دلالات روحية ونضالية وتبنيها لطبيعة المخاطر التي تواجهها المدينة المقدسة من مخاطر التهويد والضم في إطار المشروع الصهيوني التوسعي أطلق اتحاد المحامين العرب على دورة الانعقاد الثاني للمكتب الدائم للاتحاد لعام ١٩٩٠ دورة القدس بهدف مناقشة وضع المدينة المقدسة في إطار قضية التهجير والتوطين وبهدف تبني خطة تحرك واسعة ضمن خطة عمل الاتحاد لمواجهة الأزمة وللحفاظ على عروبة القدس وهويتها المقدسة. وفي هذا الصدد اقترح الاتحاد تنظيم حملة دولية واسعة تشارك فيها الهيئات العربية والإسلامية يكون هدفها الحفاظ على عروبة القدس ومواجهة مخطط التهويد، ويتولى اتحاد المحامين العرب مع بقية المنظمات القانونية في العالم العربي والإسلامي وأفريقيا وآسيا الشق القانوني في الحملة، وذلك بحشد خبراء القانون الدولي حول قضية القدس والعمل على تعزيز واحترام قواعد وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

يعني هذا أن تعبئة رأي عام دولي حول القدس يشكل هاجساً قوياً لدى اتحاد المحامين العرب، ومما يساعد على نجاحه في صياغة وثيقة الدفاع القانوني عن القدس تمرس الاتحاد منذ نشأته على مخاطبة المنظمات الدولية والرأي العام العالمي والدعوة إلى إدانة

انتهاكات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

□ □ □

ولا شك أن مصداقية عريضة الدفاع القانوني عن القدس تكتسب أهميتها أمام الرأي العام العالمي في إطار الشرعية التي صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولي ومن أبرزها:

أولاً: أن قضية القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقاً لمبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة.

وليس أدل على هذا من تفسير اللورد كارادون (الذي صاغ القرار) عندما طرح مجموعة أسئلة وأجوبة في أغسطس ١٩٧٩ وذهب إلى أنه (يجب أن يكون هناك قدس عربية وقدس إسرائيلية لكل منهما سيادة على منطقتها ضمن حدودها (أي إسرائيل ودولة فلسطين) ولكن بلا حواجز فيما بينهما وبلا معوقات لحرية الحركة بينهما:

لقد تساءل كارادون:

ـ هل احتلت القدس الشرقية من قبل إسرائيل في حرب ١٩٦٧؟

ـ وأجاب: بالطبع إنها احتلت

ـ هل قصد بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أن ينطبق على القدس الشرقية؟

ـ بالطبع كان كذلك وليس موضوع القدس موضوعاً أكاديمياً جافاً وغريباً وغير حقيقي، إنه جذري وأساسي وملح وحاسم.

وبموجب مشروع اللورد كارادون هذا سيكون لكل دولة سيادتها على منطقتها من القدس (ويقرر ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة).

وزيادة على ذلك يقترح اللورد كارادون أن الظروف ربما تقتضي من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعيّن ممثلاً ليقيم في المدينة ليس لإدارتها التي ستكون من مهام العرب والإسرائيليين كل من جانبه ـ ولكن ليبذل كل جهده من أجل تطبيق هذا الحل خاصة في الحفاظ على الأماكن المقدسة وتأمين سلامة الوصول إليها. وبذلك سيكون لكل من جزئي المدينة عبارة عن مناطقه ضمن إطار دولته. أما فيما يتعلق بالعلاقات الدينية ما بين الطوائف بالإضافة إلى نظم الطوائف فستكون متميزة عن سيادة الدولتين وستعمل داخل القدس وخارجها وذلك بتنظيم تقرّه هيئة دولية تحت إشراف المجموعة الدولية.

ثانيا: إن قضية القدس تحكمها عدة قرارات مرجعية هامة من قبل مجلس الأمن منها على سبيل المثال:

(١) قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٨ وجاء به أن المجلس يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير في وضع القدس. ولقد تبنى المجلس هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت فأصبح قراراً نافذاً ومعبرا عن الشرعية الدولية وملزماً لجميع أعضاء الأمم المتحدة

بما فيهم الولايات المتحدة نفسها التي لم تستخدم حق الفيتو إزاءه.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر في ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ودعوة مجلس الأمن للدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة، وأكد المجلس في قراره أن قانون الكنيست يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة (أغسطس ١٩٤٩) والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٢ في ١٣ أكتور ١٩٩٠ ويعرب المجلس فيه عن جزعه لأعمال العنف التي وقعت في ٨ اكتوبر في الحرم الشريف وفي الأماكن المقدسة الأخرى بمدينة القدس مما أسفر عن قتل ما يزيد على ٢٠ فلسطينياً وإصابة ما يربو على ١٥٠ شخصاً بجراح ويدين المجلس على وجه الخصوص أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ويطلب إلى إسرائيل الوفاء بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

ثالثاً: قرارات المنظمات الدولية الأخرى وفي مقدمتها اليونسكو بدعوة إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً في

القدس القديمة وأن تمتنع إسرائيل عن أية عملية من عمليات تغيير الطبيعة التاريخية للمدينة بإجراء عمليات الحفر التي تمثل خطراً على آثار المدينة ومنها:

- أعمال الحفر بالنفق المحفور على طول السور الغربي للحرم الشريف والحفريات الأخرى التي تلحق الضرر بالطابع التاريخي والثقافي للمدينة المقدسة.

- الحفريات وأعمال الاعتداء المسلح التي ترتكبها جماعات متعصبة داخل المسجد الأقصى مما يعرّضه على نحو متزايد ومطرد لأفكار شديدة وجسيمة.

- إنشاء مستوطنات يهودية حول مدينة القدس وتوطين جماعات دينية يهودية صغيرة داخلها مما يستهدف تهويد المدينة.

ومثل هذه الأعمال هي التي دفعت منظمة اليونسكو إلى إدراج مدينة القدس القديمة وأسرارها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر ودعت إلى مواصلة جهودها من أجل حماية وإنقاذ ما تضمه هذه المدينة من مخالطات ثقافية [راجع في قسم الوثائق بهذا الكتاب نموذجاً لقرارات منظمة اليونسكو في هذا الصدد].

□ □ □

وأخيراً فإن تجربة مصر في الدفاع القانوني عن طابا تظل نموذجاً أمثل للاقتداء بها في الدفاع عن القدس فلقد عبأت مصر أبرز القانونيين للدفاع أمام هيئة التحكيم الدولية وأمدتهم بوثائق السيادة المصرية عن طابا. ويعني هذا أن المهمة القومية لا تقتصر على اتحاد

المحامين العرب فحسب وإنما هي دعوة مفتوحة لفقهائنا للمشاركة باجتهاداتهم حتى يكتمل للتحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي والإسلامي جانبه القانوني المؤكد لحقنا في القدس.

(٣) نواب القدس.. ومسؤوليتهم القومية

من بين ١٦ دائرة انتخابية جرت على مستواها الانتخابات الفلسطينية (يناير ١٩٩٦) توقفت عيناي على دائرة القدس فهي ـ بحق ـ أم هذه الدوائر جميعاً ومن رحمها ـ دون غيرها ـ يمتد «حبل الخلاص». إن صدق التعبير ـ لشعب عريق يتطلع إلى إقامة دولته الديمقراطية الحرة.

ولوسف تظل مشاركة فلسطينيي القدس في الانتخابات (ترشيحا وتصويتاً) من أهم المكاسب التي حصل عليها المفاوض الفلسطيني وفي الوقت نفسه من أهم أوراقه الرابحة وهو ـ أي المفاوض الفلسطيني ـ مقدم على أصعب مفاوضات عرفها التاريخ العربي: مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني وتغطي ـ إلى جانب قضية القدس ـ قضايا اللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود.

ومن ناحية أخرى فإنه من بين الـ ٨٨ نائباً الذين فازوا في الانتخابات الفلسطينية على مستوى الـ ١٦ دائرة فإني أخص نواب دائرة القدس السبعة بالحديث، فهم ممثلو الـ ١٦٠ ألف الصامدين على أرض القدس وهم أدرى بشعاب المدينة المقدسة وما يجري فيها سواء في جنح الظلام أو في النهار. ومسؤولية هؤلاء النواب السبعة

في المجلس التشريعي المنتخب وخارجه تفوق مسؤولية لـ ٨١ نائباً الآخرين.

وفي اعتقادي أن نواب القدس السبعة ليسوا نواباً للشعب الفلسطيني فحسب بالمدينة المقدسة وإنما نوّاباً أيضاً لأكثر من مليار عربي ومسلم.

ومن واقع ضخامة هذه المسؤولية أجد نفسي مدفوعاً للتعريف بهم، حيث فازوا من بين ٩٢ مرشحاً تقدموا لدائرة القدس ونواب القدس وهم: أحمد قريع (أبو علاء) وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة في السلطة الوطنية الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس الوطني الفلسطيني. وقد رأس الوفد الفلسطيني في مفاوضات أوسلو السرية التي أدت إلى توقيع إعلان المبادىء. والدكتورة حنان عشراوي (مستقلة). وقد أسهمت بدور فعال في المفاوضات التي أعقبت «مؤتمر مدريد» وهي في الوقت نفسه تمثل مقعداً من المقعدين المسيحيين في الدائرة، وأحمد خليل البطش من كوادر فتح الشابة وزياد أبو زياد العضو في فتح، وقد رشحا نفسيهما خارج قائمة فتح كمستقلين، وحاتم أحمد عبد القادر عيد وأحمد هاشم زعير (من قائمة فتح) وأميل موسى جرجوعي (المقعد المسيحي الآخر ومن قائمة فتح).

ولم تكن انتخابات دائرة القدس سهلة ـ هكذا أرادها الإسرائيليون ـ حيث تعددت التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية.. ويكفي رصد شهادة الشهود:

* اعترافات الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الذي كان

يقود فريق المراقبين الدوليين للانتخابات، حيث أكد من جهته وقوع انتهاكات إسرائيلية واعترض لدى حكومة إسرائيل على احتجاز اثنين من المراقبين الفلسطينيين واستخدام الشرطة الإسرائيلية كاميرات الفيديو للتعرف على الناخبين في دائرة القدس (في محاولة لتهديدهم بعد ذلك). وخلص كارتر إلى أنه لم يكن لديه أي شك في أن الإسرائيليين حاولوا الضغط على الناخبين الفلسطينيين.

* شهادة شهود العيان بكثافة الوجود الأمني والعسكري حول مكاتب البريد لإرهاب الوافدين للتصويت بل كان رجال الأمن يردون الناخبين عن الذهاب للاقتراع بالتهديد تارة والتضليل تارة أخرى بالرغم من أن لجان الانتخابات مزدحمة وعليهم العودة في وقت لاحق.

* شهادة شهود العيان بافتعال الزحام في مكاتب البريد الخمسة التي خصصت للتصويت في المدينة، وذلك بفتح المكاتب لراغبي شراء الطوابع البريدية من اليهود الذي زاحموا الناخبين وأثاروا حولهم التشويش والمضايقات.

* منع الأميين من الإدلاء بأصواتهم حتى ولو كان معهم مرافقون.

ولا عجب بعد مثل هذه التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية المعوقة لحرية التصويت أن تصل نسبة الإقبال في القدس الشرقية إلى نحو ٣٥٪ من إجمالي عدد المقيدين في جداول الانتخابات. ولقد حاولت إسرائيل ردع الفلسطينيين عن المشاركة في الانتخابات بالمدينة المقدسة حتى تثبت للرأي العام العالمي عزوف الناخبين

المقدسيين عن المشاركة في الانتخابات الفلسطينية بزعم الرغبة في البقاء تحت الحكم الإسرائيلي.

ولا أعتقد أن الرأي العام العالمي في غفلة عما جرى ويجري على أرض القدس، فلقد أثارت دائرة القدس الانتخابية انتباه الرأي العام العالمي، وعندما أدركت إسرائيل ذلك فوجئنا بالتصريحات الإسرائيلية الساخنة في أعقاب الانتخابات، وقد تميزت بالحدة والغطرسة ونكران نصوص وروح اتفاق أوسلو بشأن القدس.

وعلى سبيل المثال نشير إلى تصريحات شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل آنذاك أمام حاخامات أمريكيين، وقوله إن القدس لن تكون في يوم من الأيام على جدول أعمال المفاوضات بين إسرائيل والعرب وتصريحات أيهود باراك وزير خارجية حزب العمل وقتئذٍ بأن بلاده لن تساوم حول وضع القدس كمدينة موحدة وعاصمة أبدية.

وكانت مثل هذه التصريحات، إما مجرد دعايات انتخابية مبكرة أو «تهويش» للمفاوض الفلسطيني وهو يعيد ترتيب أوراقه استعداداً لمفاوضات الوضع النهائي عاجلاً أو آجلاً.

وجاء الرد الفلسطيني العربي ـ الإسلامي الموحد على مثل هذه التصريحات يقول إن القدس لن تكون مجرد دائرة انتخابية فلسطينية يتوجه سكانها للإقتراع كل ثلاث سنوات على مثل هذه الانتخابات فالقدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية التي تتبلور على أرض الواقع.

وتبقى في النهاية المسؤولية مرهونة بتحرك نواب القدس السبعة (قريع ـ عشراوي ـ البطش ـ زياد ـ حاتم ـ زعير ـ جرجوعي) باعتبارهم عيوننا الشاهرة في زهرة المدائن (القدس) ولا يخفى عليهم

إجراءات إسرائيل المستمرة لتهويد المدينة وآخرها قرار الشركة الإسرائيلية لتطوير القدس بمصادرة وقف آل الشهابي لبناء حائط مبكى جديد لما يسمى باليهود الإصلاحيين رغم أن هذا الحائط امتداد للحائط الغربي للمسجد الأقصى، كما يعد أيضاً امتدادا لحائط البراق وهو وقف إسلامي. ولعل مثل هذه المخاطر التي تهدد المدينة ومقدساتها الإسلامية تشكل أجندة تحرك نواب القدس في المقام الأول.

(٤) صمود القدس.. الأرض والإنسان

من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه في القدس العربية المحتلة انطلق نداء «بيت الشرق» الفلسطيني داخل المدينة المقدسة تحت عنوان [اشترِ زمناً في القدس] بهدف الحفاظ على ما يجب الحفاظ عليه من أوجه الحياة العربية ـ الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف سواء كان ذلك سكاناً أو مؤسسات أو مقدسات أو ممتلكات.

نداء [اشترِ زمناً في القدس] يستهدف وضع آلية محددة لتوفير الدعم المالي المطلوب بإنشاء الصندوق الوطني لدعم القدس الشريف في إطار المهام المطلوبة لمواجهة قضايا القدس الراهنة ويحددها السيد فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس كما يلي:

أولاً: في مواجهة إغلاق المدينة أمام الفلسطينيين فإن المهمة الأولى من العمل على إلغاء طوق الحصار الإسرائيلي المفروض حولها فتفتح المدينة أمام كل من يريد زيارتها لا سيما أهالي الضفة الغربية والقطاع واتخاذ خطوات عملية لشد أزر القدس بعرب ١٩٤٨

أيضاً والبالغ عددهم نحو مليون نسمة وذلك بإيجاد الأطر والبرامج لزياراتهم إلى القدس والتعاون مع المقدسيين في إيجاد المؤسسات والمشاريع المشتركة في مجالات الإسكان والصّحة والتعليم والتجارة والسياحة وغيرها من المجالات.

ويواكب هذا وضع قضية القدس كقضية مميزة على جدول أولوياتنا ـ فلسطينيين وعرباً، مسلمين ومسيحيين على المستويين الرسمي والشعبي ليعلم العالم أجمع أن قضية القدس ومستقبلها هي قضية كل الدول العربية كافة وقضية تركيا وإيران وأندونيسيا والدول الإسلامية أجمع وهي قضية الفاتيكان ودول أوروبا وأمريكا اللاتينية كافة وعندئذٍ نرى العالم موحداً في دعم المطالب الفلسطينية في القدس.

ثانياً: في الحفاظ على القدس سكاناً ومؤسسات وأرضاً فإن المطلوب سد العجز السنوي للمؤسسات الصحية والتربوية الأساسية (نحو ٣٠ مليون دولار) وهو الحد الأدنى المطلوب كي لا تغلق هذه المؤسسات أبوابها وتدعم الوجود السكاني العربي وذلك بتهيئة التسهيلات والدعم من خلال:

أ ـ اعتبار الموظفين المقدسيين العاملين في الدوائر الحكومية في الدول العربية وممن يحملون هوية القدس موظفين متقاعدين يتمتعون بكافة الحقوق شريطة عودتهم لتثبيت إقامتهم في المدينة.

ب ـ إيجاد البرامج السياحية والاقتصادية المحددة لفئات معينة من السواح الحجاج والمستثمرين العرب والمسلمين والمسيحيين للتوجه إلى القدس.

جـ ـ اعتبار الأملاك العربية في القدس الوقفية منها والخاصة ملكاً وطنياً لا يباع لغير مستحقيه وتتولى مؤسسات مالية عربية وإسلامية رصد أي تسرب لأي عقار لتقوم بشرائه وحفظه وترميمه واستخدامه بأفضل الصيغ الممكنة وإقامة مصرف عقاري عربي يقدم القروض للإسكان الفردي ومشاريع الإسكان العامة على الأراضي الوقفية والخاصة بشروط وتسهيلات ميسرة.

د ـ دعم المدارس القائمة حالياً وتوسيعها لمواجهة الزيادة في عدد الطلاب وجدير بالذكر أن غالبية المدارس العربية تشغل بنايات ليست معدة لهذا الغرض وإنما لإحتياجات إسكانية عامة ولذا فمن الضروري العمل على تجهيز مبانٍ مدرسية جديدة ويمكن استخدام الأبنية الجاهزة لذلك في حال تعذر البناء المرخص في هذا المجال.

وفضلاً عن هذا فمن الأهمية الشروع فيما يلي:

(١) دعم المؤسسات المقدسية القائمة بوسائل التوأمة مع مثيلاتها في الدول العربية والإسلامية والأوقاف ـ المدارس ـ المستشفيات ـ الجمعيات الخيرية.

(٢) نشر التوعية لقضية القدس عبر وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية، الفضائية منها والمحلية ليقف كل مواطن على تطور القضية ويعي مسؤوليته الوطنية والدينية تجاه القدس وتدعيم صمودها.

(٣) أن تصبح القدس عنوانا من عناوين دعاء المصلين في الجوامع والكنائس وفي كل خطبة جمعة أو موعظة أحد والحض على التبرع للقدس وتقديم الزكاة عن الأموال لأهلها ومقدساتها.

(٤) أن ينعكس البرنامج الوطني الفلسطيني على المستوى العربي والإسلامي بما يتناسب وظروف كل دولة عربية وإسلامية بدءاً من إيجاد لجنة وطنية عليا في كل بلد وانتهاء بالحملات الشعبية في المساجد والكنائس والمحلات التجارية وغيرها.

□ □ □

ولا شك أن نداء بيت الشرق (اشترِ زمناً في القدس) بإنشاء الصندوق الوطني لدعم القدس الشريف يستمد شرعيته وقدسيته من خصوصية مكانة القدس لدينا كعرب ومسلمين ومن ثم فإن كل متبرع لسد العجز السنوي للمؤسسات المقدسية داخل المدينة، يربط نفسه معنوياً وروحياً بالقدس ويسهم في تأمين الاحتياجات الأساسية للمؤسسات المقدسية من مختلف ميادين حياة المدينة سواء كانت الطبية أو التعليمية وغيرها وذلك بهدف رئيسي هو استمرار الدور الذي تقوم به مثل هذه المؤسسات في الحفاظ على عروبة المدينة المقدسة وفي مواجهة كل أشكال التهويد والاستيطان.

خاتمة

مع تحدي إرادة المجتمع الدولي وانتهاكه لكل اتفاقات السلام نصاً وروحاً وشروعه في بناء مستوطنة هارحوما على أرض جبل أبو غنيم الفلسطينية فإن بنيامين نيتانياهو رئيس وزراء إسرائيل يحاول ـ كما سبقت الإشارة ـ تحقيق أحلامه بشأن القدس وهي أحلام تفوق أحلام ديفيد بن جوريون مؤسس إسرائيل الذي لم يكن يحلم إلا بقدس صغيرة تكون عاصمة لإسرائيل في المستقبل.

إن مشروع نيتانياهو في بناء مستوطنة هارحوما يعني في التحليل السياسي الأخير تصفية قضية القدس ولا يسعنا نحن إزاء هذا التحدي إلا أن نفتح ملف القدس لتحديد المسؤولية العربية ـ الإسلامية والدولية حفاظاً على عروبتها ومقدساتها دون استرخاء أو انتظار لبدء مفاوضات الوضع النهائي.

وفي مواجهة مزاعم وتصريحات زعماء إسرائيل ابتداء من بن جوريون إلى نيتانياهو من الأهمية ـ كما سبقت الإشارة أيضاً ـ بلورة إرادة عربية ـ إسلامية واحدة وتكثيف التحرك العربي ـ الإسلامي على الساحة العالمية لتأكيد عروبة القدس وكشف مخطط تهويدها.

والعمل من أجل القدس ليس عملاً موسمياً فالمسؤولية جـ
خطيرة وتتطلب السباق مع الزمن. فالوقت الحالي ليس في صالـ
قضيتنا ومن ثم فالقضية لا بد أن تحظى بأولوية متقدمة على غيره
من المسائل والقضايا والهموم الأخرى.

ولا يكفي أن نحتفل بيوم واحد للقدس على مدار العام وقد تـ
اختيار ٢٨ يونيو ١٩٨٠ يوماً للقدس وهو ذكرى قرار الكنيسـ
الإسرائيلي بإعلان القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

إن في مفكرتنا العربية والإسلامية أياماً عديدة ومشهودة نستطيـ
أن نجعلها أياماً للقدس.

نستطيع أن نختار يوم ٢ مايو ٦٣٦ ميلادية (٢٠ ربيع الثاني ٥
هجرية) يوم دخل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مدينة القدس ليعطي
أهلها العهدة العمرية وينظف بيده الحرم الشريف ويأمر ببناء مسجـ
على الصخرة المشرفة.

نستطيع أن نختار يوم ٢ اكتوبر ١١٨٧ الذي وافق أيضاً ذكرى
ليلة الإسراء والمعراج عندما حرر صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس
بعد أن سيطر الصليبيون عليها ٨٨ عاماً.

نستطيع أن نختار ذكرى سقوط القدس العربية في أيدي
السلطات الإسرائيلية ٧ يونيو ١٩٦٧:

ومن ناحية أخرى نستطيع أن نشجع الجامعات ومراكز البحوث
والدراسات السياسية والاستراتيجية في عالمنا العربي والإسلامي على
إجراء مزيد من تقصي الحقائق حول مسألة القدس وإعداد
سيناريوهات تأخذ في الاعتبار مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية.

ونستطيع أيضاً أن نستحث الملوك والرؤساء العرب والمسلمين [لنحو ٦٠ دولة] أن يبادر كل منهم وبصفة شخصية بعمل مميز بإسمه لصالح القدس وتقتدي مبادراتهم أساساً بمبادرة الخليفة الأموي الخامس عبد الملك بن مروان الذي رصد لبناء مسجد قبة الصخرة خراج مصر لسبع سنين (٦٨٥- ٦٩١م) وعهد إلى اثنين من رجال الاشراف على عملية البناء. وعندما تبقى مما رصد لبناء مسجد قبة الصخرة من مال ١٠٠ ألف دينار أمر عبد الملك بأن تُسبك وتفرغ على القبة والأبواب.

وعلى هذا النهج يمكن رصد بند جديد ثابت في ميزانية كل دولة عربية وكل منظمة عربية لشؤون القدس على غرار ما قام به صندوق الإنماء الاقتصادي العربي عام ١٩٩٤ بتوفير ٣ ملايين دولار للمساعدة في إعمار المقدسات الإسلامية في القدس.

وأخيراً. . . فإن القدس تستحق منا جميعاً المزيد من الوعي بمصيرها وتلك مسؤولية هذا الجيل على وجه التحديد.

ملحق الوثائق

(١) نص وثيقة دفاع المسلمين عن الحائط الغربي لبيت المقدس أمام اللجنة الدولية عام ١٩٣٠.

(٢) بيان الندوة الدولية حول القدس الشريف (القدس مدينة السلام) - القاهرة - (١٢- ١٤ مارس ١٩٩٥).

(٣) نداء القدس - مسلمون ومسيحيون من أجل القدس - بيروت ١٤ - ١٦ يونيو ١٩٩٦.

(٤) لتبقَ القدس عربية - نداء اتحاد الصيادلة العرب - القاهرة ١- ٣ سبتمبر ١٩٩٦.

(٥) بيان وتوصيات الندوة الدولية (القدس: التاريخ والمستقبل) أسيوط - ٢٩ - ٣٠ اكتوبر ١٩٩٦.

(٦) إعلان إسلام أباد بشأن القدس - ٢٥ مارس ١٩٩٧.

(٧) البيان الختامي وتوصيات الدورة (١٦) للجنة القدس - ٢٧ مارس ١٩٩٧.

(٨) قرار مجلس الجامعة العربية بشأن القدس - دورة مارس ١٩٩٧.

(١)

نص وثيقة دفاع المسلمين عن الحائط الغربي لبيت المقدس أمام اللجنة الدولية عام ١٩٣٠

(أ) الوجهة التاريخية:

يدل التاريخ على أن اليهود بعد أن تملكوا فلسطين بحق الفتح طردهم الرومان منها على أثر تدمير الأمبراطور طيطس لمدينة القدس وحكم المسيحيون البلاد بعدئذ لغاية الفتح العربي بقيادة عمر بن الخطاب واستمرت البلاد في حوزة العرب جيلاً بعد جيل، إذا استثنينا مدة تسعين سنة كانت فيها بحوزة الصليبيين. ولم يتعرض العرب لليهود الذين جاءوا إلى فلسطين بل أكرم مثواهم حكام البلاد المسلمون. وفي أثناء هذه المدة الطويلة لم تقع حوادث ما عند البراق، ولم يدع اليهود يوماً من الأيام أي حق في الحائط بل كانوا قانعين بالذهاب إليه للنواح، حيناً بعد آخر، وراضين بالتأكيدات التي أعطيت لهم بأن العرب المتسامحين لن يتعرضوا لهم. إن وعد بلفور الذي أدمج في أحكام صك الانتداب هو السبب في وقوع الخلاف الذي أدى أخيراً إلى إراقة الدماء في فلسطين وحرّض اليهود على تقديم مطالب لم يحلموا بها فيما مضى. فإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، البلاد العربية، التي خسرها اليهود منذ مئات ومئات السنين، لابد أن ينجم عنه اضطرابات وقلاقل لا نهاية لها. ثم خسر

اليهود ثانية البلاد بعد أن استولوا عليها بحق الفتح فاستولى عليها العرب بدورهم ليس من اليهود الذين كانوا قد طردوا من البلاد قبل ذلك بأجيال عديدة بل من البيزنطيين. ولم تكن البلاد التي احتلها العرب في القرن السابع مملكة يهودية بل بلاداً لم يكن لليهود حق فيها على الإطلاق.

(ب) حقوق اليهود في الحائط والرصيف وما جاورهما وصبغة تضرعاتهم:

إن المسألة التي نبحث فيها الآن تدور حول ملك ما زال في تصرف المسلمين منذ قرون عديدة. فالبراق جزء لا يتجزأ من الحرم الشريف وليس فيه حجر واحد يعود إلى عهد الملك سليمان، والممر الكائن عند الحائط ليس طريقاً عاماً ولكنه أنشىء فقط لمرور سكان محلة المغاربة وغيرهم من المسلمين في ذهابهم إلى مسجد البراق ومن ثم إلى الحرم الشريف. والمنطقة التي حوله يقطنها مسلمون من المغاربة ممن جاءوا إلى المدينة المقدسة كحجاج أو يودون قضاء ما بقي من حياتهم فيها. وبالتالي فهذه المحلة إسلامية بحتة. ولن يرضى العرب على الإطلاق بنزع ملكيتها لليهود الذين ترمي غايتهم القصوى إلى إنشاء كنيس في ذلك المكان. وبما أنه ليس لليهود حقوق في ذلك المكان فإن وجودهم عند الحائط في أيام معلومة لا يعني سوى أنه من قبيل التسامح الذي أبداه نحوهم المسلمون والذي يفوق ما أبداه المسيحيون لهم ولذا فلا يستطيع اليهود أن يستعملوا هذا التسامح كوسيلة لتقديم مطالب بحقوق مطلقة كما يحاولون أن يفعلوا الآن، إذ أن السماح لهم بالسلوك إلى الحائط من

قبيل التسامح فقط جليٌّ كل الجلاء في المرسوم الصادر من إبراهيم باشا في سنة ١٨٤٠م.

ومن البيانات والأقوال العديدة التي وردت في مؤلفات السياح والمؤرخين والجغرافيين وغيرهم يتضح جلياً أنه لما كان يسمح لليهود بالاقتراب من الحائط، وما كان ليسمح بذلك دائماً، لم يكن ما يبدونه عند الحائط يتجاوز حد النواح ولم يحاولوا قط إقامة شعائر دينية بالفعل. وفضلاً عن ذلك، كان اليهود في بعض الأحيان لا ينوحون عند الحائط بل يذهبون إلى خارج المدينة للنواح.

ومما قاله فريق المسلمين إن اليهود لم يبرزوا أية مستندات رسمية أو قرارات تأييداً لمدعاهم بأن لهم حق إقامة الصلوات عند الحائط. فالفرمان الصادر سنة ١٨٨٩م، وغيره من الوثائق التي يستندون إليها ليس لها المزية التي بدعونها.

(جـ) الحالة الراهنة:

وقد صرح فريق المسلمين بأن ما ورد في الأحكام بشأن تطبيق الحالة الراهنة في الأماكن المقدسة ليس له علاقة البتة بالبراق. فالقواعد التي وضعت بشأن الأماكن المقدسة ترمي إلى تقرير حقوق كل طائفة من الطوائف المختلفة من مكان مقدس معين. وليست الحالة كذلك فيما يتعلق بالبراق ذلك لأن الحق فيه سواء من جهة ملكيته أو الانتفاع به أو استعماله عائد للمسلمين. والأمر الوحيد الذي يمكن البحث فيه فيما يتعلق بالبراق هو مدى التسامح الذي يستطيع أصحاب البراق إبداؤه، ذلك التسامح الذي لا يمكن أن يتجاوز الحدود التي يعينونها.

وفضلاً من هذا فإن الكولونيل سايمس كان قد اعترف بهذا الأمر عندما مثل الدولة المنتدبة أمام لجنة الانتدابات الدائمة في دورتها التاسعة لسنة ١٩٢٦، (صفحة ١٧٤ من محضر اللجنة)، وجاء بها: «طلب الموسيو يماناكا بعض التفاصيل عن الحادث الذي جرى بسبب نواح اليهود عند الحائط الغربي للهيكل. فأجاب الكولونيل سايمس بأن اليهود قد جرت عادتهم بالتوجه إلى قرب حائط الهيكل الغربي للبكاء على سقوط عظمة إسرائيل. على أنه الموقع الذي يحصل فيه العويل عائد لوقف إسلامي. وبينما أن يسمح لليهود في التوجه إلى هذا المكان فليس لهم من الوجهة القانونية الحق في أن يحدثوا أي شيء يمكن أن يترتب عليه إيجاد أثر في النفس بأن الموقع المشار إليه هو ملكهم. فكل طائفة دينية تسعى بكل ما في وسعها لمنع أية طائفة أخرى من اكتساب أي حق قانوني في ما تعتبره ملكاً لها. وعلى ذلك، فإن المسلمين الذين يملكون الموقع المذكور قد اعترضوا على جلب اليهود كراسي إليه. لأنهم يقولون إن هذه الكراسي قد تصبح مقاعد وإن هذه المقاعد لا تلبث أن تصير ثابتة في الأرض وإنه لا يمضي على المقاعد الثابتة زمن طويل حتى يكون اليهود قد أوجدوا لأنفسهم حقاً شرعياً في هذا الموقع. هذا ومهما كان العطف الذي تشعر به الإدارة نحو هؤلاء اليهود فإن واجبها بصفتها الانتدابية ـ هو احترام الحالة الراهنة. وبناء على ذلك فكلما أحضر اليهود كراسي إلى هذا الموضع أحضر البوليس إلى رفعها، إذ من المقرر أن اليهود يكونون من الوجهة القانونية قد تجاوزوا حقهم. ولو تهاون البوليس في رفع الكراسي لحدثت أمور توجب الأسف

مثل الحوادث التي وقعت في الماضي. فالمسألة لا يتسنى تسويتها إلا بالتراضي بين المسلمين وبين اليهود. وأما الحكومة فستفعل كل ما في وسعها لترويج هذا الاتفاق».

وبناء على ذلك، لا يستطيع اليهود أن يستندوا إلى مبدأ الحالة الراهنة لتأييد أي ادعاء كان يدعون به، والدموع التي أذرفوها في القرون الماضية لا تنيلهم أي حق في ملكية الحائط ولا حق الانتفاع فيه، كمكان يترددون إليه.

(د) قدسية الرصيف الكائن عند الحائط والمكان المجاور له.

إن قدسية الحائط الغربي، الذي هو جزء من الحرم الشريف، لا ينازع فيه منازع وقد ورد ذكر اسراء النبي إلى القدس في القرآن الكريم على الوجه الآتي:

«سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله». ومما يجب ملاحظته في هذا المقام أنه لما أسرى بالنبي محمد إلى القدس أصبح موقع الهيكل القديم، الذي كان موضع احترام وتقديس المسلمين، يعرف بالمسجد الأقصى لتمييزه عن المسجد المكي والمسجد الحرام. لأن مكة المكرمة كانت في ذلك الزمن مناوئة للنبي محمد. وبناء على ذلك أصبحت القدس على الأخص ساحة الهيكل، مدة من الزمن القبلة الأولى للمسلمين، أي أن المسلمين في ذلك الزمن كانوا يولون وجوههم شطر القدس عند الصلاة، وذلك قبل أن يتوجهوا إلى قبلة بيت الله الحرام في مكة.

إن هذه الأمور توضح صريحاً القدسية الخاصة التي للحرم الشريف والمباني التابعة له في نظر المسلمين في جميع أقطار العالم. أما تقديس الحائط والرصيف فآت من أنه محل البراق، نزل فيه النبي ومر به ثم ربط براقه في الحائط نفسه ليلة الإسراء. وبناء على تقديس المسلمين لهذا المحل وقف أصحاب الأملاك المجاورة أملاكهم فأنشئت فيها «زوايا» وبيوت لحجاج المغاربة.

(هـ) الوقف وحكمه الشرعي:

الوقف هو حبس العين عن تمليكها لأحد والتصدق بريعها على جهة أو أكثر من جهات البر. فإذا وقف شخص ريع ملك خرجت ملكيته من يده أيضاً. والنوع الأول من الوقف وهو المباني أو الأراضي الموقوفة للتصدق بريعها على المساجد أو المستشفيات أو سائر طرق الخير، يقسم إلى ثلاث مراتب: أعلاها مرتبة المساجد والمعابد الموقوفة لتأدية الصلاة. وثانيها الزوايا ومدارس العلم التي وقفت للذكر وتعليم القرآن الشريف وتلقي الشريعة. وثالثها الأماكن التي وقفت لتكون مستشفيات للأمراض ورباطا للمنقطعين ونحو ذلك من وجوه الخير. أما النوع الثاني فهو ما وقف، لا لأجل الانتفاع بعينه، بل بثمرته وريعه بدون انقطاع على مسجد أو مستشفى أو رباط وغير ذلك من وجوه الخير. وعلى هذا يمكن وقف المباني والدكاكين والأراضي الزراعية. ومتى وقفت هذه الأشياء يخصص ريعها لجهة من جهات النوع الأول من الوقف.

وفضلاً عن ذلك فلا تجيز الشريعة الإسلامية بيع الوقف ولا تحويله خلافاً لشرط الواقف.

وعلى ذلك فالبراق، لكونه جزءاً من الحرم الشريف، يعتبر وقفاً من المرتبة الأولى من النوع الأول، كما أن الرصيف عند الحائط ومحلة المغاربة وقف من المرتبة الثالثة من النوع الأول لأن أصحابها وقفوها لاستعمال زوار المسلمين وحجاجهم. والشريعة الإسلامية تحظّر على اليهود أن يدعوا بأية حقوق كانت في هذه الأماكن.

إن الوقف لا يسقط بتقادم الزمن إلا إذا كان الغاصب قد اغتصب الوقف لمدة ثلاث وثلاثين سنة على الأقل بلا ممانعة ولا انقطاع. والواقع أن المسلمين تسامحوا مع اليهود، مع مرور الزمن، فإذنوا لهم بالذهاب إلى الحائط للبكاء بنفس الشروط التي أذنوا بها لغيرهم من سكان القدس والأجانب بزيارة الحائط لا يعطيهم أي حق كان سواء في ملكيته أو في الانتفاع بهذا الامتياز في المستقبل.

أما فيما يتعلق بطلب اليهود أن يؤذن لهم بجلب أدوات إلى الحائط كالمقاعد والكراسي والستار إلخ. فطلبهم هذا لا يستند إلى عادة مقررة أو بالأقل إلى عادة جرى عليها اليهود منذ القدم. ذلك لأن العرب، والأتراك من قبلهم، كانوا دائماً يمانعون في إجراء مثل هذه البدع كما يتضح من مرسومي سنة ١٨٤٠م. وسنة ١٩١١م. ومن المكاتبات الكثيرة التي دارت حول هذه المسألة بين المجلس الإسلامي الأعلى وحكومة فلسطين (وثيقتا فريق المسلمين رقم ٩ ورقم ١٠) أن الأنظمة المؤقتة التي أصدرتها حكومة فلسطين لا يمكن اعتبارها بأنها تمنح اليهود أي حق بذلك. وفضلاً عن هذا فإن الدولة المنتدبة في كتابها الأبيض الذي أصدرته في شهر نوفمبر ١٩٢٨ قد

اعترفت صراحة بأن الحائط الغربي والمنطقة المجاورة له ملك المسلمين الخاص.

وليس لليهود أن يدعوا بأن لهم حق ارتفاق. فحق الارتفاق، كما هو معروف قانوناً، لا يتفق مع حجج ومزاعم اليهود إذ أنه يجب أن يكون لمنفعة عقار آخر لا لمنفعة أشخاص. وعلى كل حال لا تستطيع اللجنة أن تمنح اليهود أكثر من زيارة الحائط زيارة مجردة.

وقد قال فريق المسلمين إن كل ما ذكروه بشأن الوقف مبني على أحكام الشريعة الإسلامية وشروحها.

(و) نوايا اليهود الحقيقية:

ليس الغرض من حركات اليهود ومشاغباتهم وضع مقاعد عند الحائط للطاعنين في السن والعجزة للاستراحة عليها فقط. بل إن ما يجب أن نتناوله بالبحث في هذا الصدد تلك الحركات الصهيونية التي ترمي إلى تأمين منافع لليهود ليس لهم فيها أدنى حق. إن غايتهم الحقيقية هي وضع يدهم على الحرم الشريف رغماً عن كل التصريحات والأقوال التي أدلى بها اليهود بأن ذلك ليس ما يصبون إليه.

وقد اعترفت لجنة شو نفسها بأن مخاوف العرب من اليهود في هذا الشأن معقولة (تقرير شو صفحة ٩٧).

إن وعد بلفور هو الذي أثار اليهود لطلب بعض الحقوق التي لا وجود لها في الحقيقة وهم يشعرون، لعدم إمكانهم إبراز أية بيانات على ثبوت إدعاءاتهم ومطالبهم بأنهم يستطيعون الاعتماد على معونة

من الخارج حتى أنهم حاولوا أن يؤيدوا مزاعمهم بالقوة كما وقع أثناء الاضطرابات سنة ١٩٢٩. ولو قالوا أمام اللجنة بأنهم لا يدعون بحق الملكية في الحائط فإنهم يرمون بالحقيقة إلى تحقيق هذه الغاية.

إن مطمح الصهيونية الأساسي هو الاستيلاء على مسجد قبة الصخرة وساحة الهيكل برمتها وإخراج العرب من فلسطين فيحلون عندئذ محلهم. ويود وكلاء فريق المسلمين في هذا المقام أن يستدل بما جاء في دائرة المعارف البريطانية عن الصهيونية (طبعة ١٩٢٦. المجلد ٢٧ ـ ٢٨، صفحة ٩٨٦ ـ ٩٨٧). وهذا ما ورد فيها: «إن من أكبر النتائج التي تلفت النظر والعناية والتي تولدت من العداء نحو الساميين ظهور حركة اليقظة القومية في اليهود بمظهر سياسي، وهي الحركة التي عرفت بالصهيونية... إن اليهود يتطلعون إلى افتداء إسرائيل، واجتماع الشعب في فلسطين، واستعادة الدولة اليهودية، وإعادة بناء الهيكل، وإقامة العرش الداودي في القدس ثانية وعليه أمير من نسل داود».

غير أن ما جاء في دائرة المعارف اليهودية من هذا الصدد أكثر صراحة.

وقد صرح اللورد ملتشت (السر الفرد موند سابقاً) سنة ١٩٢٢، بقوله: «إن اليوم الذي سيعاد فيه بناء الهيكل أصبح قريباً جداً» وصرح بابوتنسكي وزانكويل والبروفسور كلوزنر، أحد أساتذة الجامعة العبرية بالقدس وغيره من كبار زعماء اليهود بمثل هذه التصريحات. وما نشره اليهود من الرسوم والصور في مختلف جرائدهم يكشف القناع

عن نوايا الصهيونيين لإعادة بناء الهيكل حيث يقوم الآن الحرم الشريف.

وهذه الحالة التي أوجدها اليهود في الأرض المقدسة وعلى الأخص في القدس لمصدر خطر دائم يهدد السلام. إن طلب اليهود بنزع ملكية محلة المغاربة لدليل على أن نوايا اليهود الحقيقية هي أن يستولوا تدريجياً على جميع الأماكن المقدسة وأن يصبحوا أسياد البلاد. ولما كانت مطالب اليهود غير مستندة على أية حجة قانونية فمن الواجب ردها. وأفضل حل للمسألة برمتها هو منع اليهود من الاقتراب من الحائط.

(٢)

بيان الندوة الدولية حول القدس الشريف «القدس مدينة السلام»

القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
١٢ـ ١٤ مارس ١٩٩٥

١ ـ انعقدت بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية الندوة الدولية حول القدس الشريف تحت شعار «القدس مدينة السلام» في الفترة من ١١ـ ١٣ شوال ١٤١٥ (١٢ إلى ١٤ مارس ١٩٩٥) والتي عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدولة العربية بهدف تأكيد موقف الأمة العربية والإسلامية والقوى المحبة للسلام الداعم للحق الفلسطيني في قضية القدس الشريف بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وضرورة عودتها إلى السيادة الفلسطينية، وتأكيد دعمها لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في المدينة المقدسة والمحافظة على تراثها الحضاري الديني والسكاني ومقاومة السياسة الإسرائيلية الساعية إلى نزع صفتها العربية ـ الإسلامية عنها، وقد حضر الندوة وشارك فيها لفيف من الشخصيات العامة المرموقة من رجال الفكر وذوي الاختصاص من عدة دول.

٢ ـ وقد حضر افتتاح أعمال الندوة وألقى فيها كلمات كل من: ـ

معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة

الدول العربية ومعالي الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وفضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر الشريف وممثل جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس ورئيس القمة الإسلامية السابعة، معالي الاستاذ عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية ومعالي السيد فاروق القومي وزير خارجية دولة فلسطين وقداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية وسعادة السفير بدر همام الذي ألقى كلمة معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

٣ ـ وعقدت على مدار أيام الندوة الثلاثة حلقات بحث تركزت حول القضايا الرئيسية التالية: ـ

ـ القانون الدولي والقدس.

ـ الأمم المتحدة والقدس.

ـ قضية القدس بعد انتهاء الحرب الباردة.

ـ الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس وأثره على طمس المعالم الحضارية والتاريخية والثقافية والمعالم الإسلامية والعربية لمدينة القدس.

ـ الإسلام والقدس.

ـ المسيحية والقدس.

وغيرها من المواضيع ذات العلاقة بالمدينة المقدسة.

٤ ـ أكد المجتمعون أن مدينة القدس الشريف هي مفتاح السلام والحرب في الشرق الأوسط بوصفها جوهر قضية فلسطين التي هي جوهر النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وإن السلام العادل والشامل لن يتحقق دون عودتها إلى السيادة الفلسطينية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي العربية المحتلة من قرارات واتفاقيات دولية.

٥ ـ أدان المجتمعون الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة المتمثلة في الاستيلاء على الممتلكات والأراضي العربية واستمرارها في بناء وتوسيع المستوطنات في القدس الشريف وباقي الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتغيير التركيبة السكانية لمدينة القدس الشريف واستمرار حصارها المدينة المقدسة وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦ ـ طالب المجتمعون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل على حمل إسرائيل على وقف الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الخصوص والمتعلقة بوقف بناء المستوطنات وتفكيك المستوطنات القائمة بوصفها مخالفة للقانون الدولي وتهدد عملية السلام برمتها.

٧ ـ دعا المجتمعون المجتمع الدولي إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ والذي يقضي بعدم نقل الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس الشريف، وأكدوا على قرارات مؤتمرات القمة العربية والإسلامية بشأن الاجراءات التي تتخذ تجاه أي دولة

تقوم بنقل بعثتها الدبلوماسية إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل وأكدوا أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمعاهدات الدولية والمواثيق والأعراف.

٨ ـ أدان المجتمعون أعمال التنقيب والحفريات وتشويه وإزالة الآثار الإسلامية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشريف وخاصة حول أسوار الحرم القدسي الشريف والتي من شأنها أن تعرض المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة وغيرها من المقدسات والآثار الإسلامية إلى خطر الإنهيار والاندثار، ودعا المشاركون المنظمات الدولية المختصة وخاصة منظمة اليونسكو إلى القيام بالخطوات اللازمة لوقف هذه الأعمال كونها غير قانونية وغير شرعية.

٩ ـ دعا المجتمعون القوى المحبة للسلام والوكالات الدولية والإقليمية المختصة للقيام بحملة لترميم المعالم الدينية والتاريخية والحضارية والثقافية في القدس الشريف وذلك للمحافظة عليها وحمايتها من خطر الاندثار، وتأمين المساكن اللازمة للسكان الفلسطينيين في مدينة القدس الشريف ودعمهم في صمودهم ومقاومتهم عملية التغيير الجغرافي والسكاني والتهويد التي تتعرض له مدينتهم المقدسة.

١٠ ـ دعا المجتمعون إلى القيام بحملة إعلامية على المستوى الدولي بهدف تنوير الرأي العام الدولي ودحض المزاعم الإسرائيلي

المتعلقة بالقدس ومساندة مواقف المفاوض الفلسطيني في المفاوضات القادمة الخاصة بالقدس الشريف والتعريف بعدالة الحق الفلسطيني في مدينة القدس الشريف وضرورة عودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين ضماناً للأمن والسلام في المنطقة.

١١ ـ وأكد المجتمعون أن مساهماتهم في هذا اللقاء قد انصبت على التأكيد على أهمية وضع مدينة القدس الشريف المتميز كمهد للتعايش والتسامح بين مختلف الديانات السماوية وضرورة عودتها كما كانت عبر العصور مهداً للحضارات الإنسانية والمحافظة على طابعها التاريخي والديني والحضاري وهويتها العربية ـ الإسلامية.

١٢ ـ دعا المجتمعون كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم ومساندة مواقف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بشتى الوسائل من أجل نقل جميع السلطات والمسؤوليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

١٣ ـ وقد أكد المجتمعون على أهمية هذه الندوة التي تعد انطلاقاً للتحضير لندوات دولية لإبقاء قضية القدس الشريف في مركز الاهتمام الدولي، حتى تعود القدس إلى أصحابها الشرعيين.

١٤ ـ كما رأى المجتمعون أن تقوم الأمانة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالعمل على سرعة عقد مائدة مستديرة عام ٩٦ تعقد في الولايات المتحدة الامريكية وتضم عدداً محدوداً من الشخصيات العالمية المهتمة بإيجاد حل عادل لقضية القدس الشريف.

(٣)

بيان: نداء القدس
«مسلمون ومسيحيون معاً من أجل القدس»

١٤ـ ١٦ حزيران /يونيو ١٩٩٦، بيروت ـ لبنان

مدفوعين بعذابات القدس، إنساناً وأرضاً مباركة، متضامنين مع لبنان الناهض من محنته أوفر قوة وأصلب وحدة، تلاقينا في بيروت ما بين ١٤ و١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بدعوة مشكورة من مجلس كنائس الشرق الأوسط، والفريق العربي للحوار المسيحي ـ الإسلامي، مرجعيات وقيادات روحية، إسلامية ومسيحية، من الوطن العربي، لنبلغ العالم، أدناه وأقصاه، شعوبه ودوله، صوتنا الواحد، صوت أبنائنا كل المؤمنين العرب، مسيحيين ومسلمين، نابعاً من تاريخنا الواحد، متوجِّهاً بنا إلى مستقبلنا الجامع.

مسألة القدس، عندنا، هي أم المسائل، فلسنا حيالها فِرَقاً، وليس بيننا من يريدها على اسمه. والقدس مسألة لا يجوز إرجاء الحديث عنها ولا تأجيله، فهي قبل كل قضية وفوق كل قضية بيننا وبين الصهاينة الغاصبين لأرض فلسطين.

والقدس شعبها، أبناؤها الفلسطينيون الذين سكنوها جيلاً فجيل، منذ كانت القدس فلم ينقطعوا عنها ولا عرفوا سواها عاصمة، ولا تعرَّفوا إلى أنفسهم خارج تاريخها.

هؤلاء هم من يكابد اليوم عسراً في رزقه أو طرداً من بيته، أو مهانة في حياته، أو مصادرة لأرضه، وقلقنا معهم وعليهم يدفعنا إلى إعلان موقف واحد من قضيَّتهم، قضيتنا جميعاً: قضية القدس.

في هذا الموقف يتراءى الحل في استعادة السيادة العربية استعادة تُعيد وصل القدس بفلسطين، وهي منها بمنزلة القلب، لا في حل سياسي يقطعها عن جسم القدس وشعبها وتراثها وهويتها فالمقدسات تستمر حيَّةً بالمقدسيين الذين يُقيمون فيها عبادة اللَّه، في الصلاة والسجود، وفي الحج والتبرُّك، وإلا غدت المقدَّسات متاحف، فيما هي بيوت للدعاء.

إنه لا توجد سلطة في العالم تملك حق تهويد القدس أو تدويلها، أو نزع صفتها العربية ـ الإسلامية ـ المسيحية عنها. على مستوى العالم، وعلى المستوى العربي ـ الإسلامي ـ المسيحي، فضلاً عن مستوى أية دولة على حدة، لا توجد سلطة، أياً ما كانت، لها حق التصرُّف في هوية القدس المسيحية ـ الإسلامية. وكل قرار من أية جهة محلية أو دولية يمس هذه الهوية باطل لا قيمة له، ولا مشروعية تُستمدُّ منه أو تُبنى عليه.

وإذ نجتمع حول القدس ولها، تستفزنا الوقائع التي تشهد أن إسرائيل لا تكف عن انتزاع الأرض من أصحابها بحجج لا تنهض على حق، ولا تكف عن حجب رخص البناء والإعمار عن أبنائها الفلسطينيين، ولا تكف عن حصار المدينة بما يخنقها ويمنع أبناءها من الوصول إليها بحرية، ولا تكف عن الحيلولة دون الفلسطينيين وممارسة حقهم في التعبير السياسي عن وجودهم، ولا تكف عن

تبديل وجهها السكاني بتوطين من ليسوا منها ودفع أبنائها خارجها، وهذه كلها جرائم تناهض شرائع السماء ومواثيق الأرض وينبغي أن تتوقَّف للتو.

ويثير كوامن الغضب كلّه أن إسرائيل تدفع المقدسيين إلى الهجرة، يستوي في ذلك المسلمون والمسيحيون، وفي ذلك ما يجعل القدس مدينة مصادرة، وهي، في مقدّساتها وتاريخها ودعوتها، ملتقى الجميع.

أمام هذه الوقائع، لا يسعنا ونحن المؤتمنون على أبنائنا وحقّنا وأرضِنا، إلا أن نادي العالم أجمع:

إن ثمّة شعباً، هو الشعب الفلسطيني، مهدَّدٌ في وجوده ومستقبله، فلا تَدَعُوه مستفرداً به في محنته، إن القدس أرضُ لقاء بين أبنائها، فلا تسمحوا أن تصير ساحة ذكرياتٍ أو متحفَ مقدَّسات بلا روح ولا شعب.

إن السلام ثمرة العدل. لا يقوم سلام ولا يدوم على ظلم وقهر. وأخشى ما نخشاه أن تجمع مصالح الدول فتفرض وضعاً يحرم الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف، ويحول دون الإنسحاب الكامل من الجنوب اللبناني وهضبة الجولان السورية.

إننا من موقع التزامنا قضية القدس ندعو:

ندعو مسلمي ومسيحيي العالم أجمع للوقوف إلى جانب الحقوق الفلسطينية المشروعة.

ندعو الكنائس كافة وهيئات العالم الإسلامي ومنظماته جميعاً إلى أن يكون تحرير القدس شاغلها الشاغل، فتصرف لها كل جهد ودعم في كل مجال، إلى أن يزهق الباطل وينتصر الحق.

ندعو دول العالم والأمم المتحدة ومنظماتها والهيئات غير الحكومية إلى مؤازرة المؤسسات الفلسطينية في القدس لتطوير البنية التحتية وتوفير الدَّعم لها بما يمكنها من الاستمرار في تقديم الخدمات الضرورية، في الميادين الصحيَّة والتربوية والاجتماعية والإسكانية.

ندعو الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى توحيد موقفها من قضية القدس باعتبارها أمانة في أعناق العرب والمؤمنين في العالم كله وإلى أن ترتفع في مسؤوليات دفاعها عن عروبة القدس والتعدُّدية الدينية فيها إلى مستوى مكانة هذه المدينة المباركة.

وعلى إسرائيل باعتبارها سلطة محلية، أن تكف عن أيّ إجراء من شأنه إغلاق القدس أمام أبنائها وكل أبناء الشعب الفلسطيني والمؤمنين كافة وتتوقَّف عن كل تدبير يؤول إلى تبديل وجه القدس في بشرها وحجرها، وتقرّ بحقوق الشعب الفلسطيني، فهذه هي أدنى متطلّبات السلام والعدل.

إن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق المقدَّسات االإسلامية والمسيحية وضد حقوق الإنسان العربي في المدينة المقدسة، ما كانت تنفع لولا الدعم والمساندة والتغطية التي توفرها دول وقوى عالمية مختلفة، وعلى هذه الجهات جميعها أن تكف عن مساندة البغي والعدوان، وألا تشارك في تمكين إسرائيل من تنفيذ مخطَّطاتها في الإستيطان والتهويد والتهجير والإبادة ضد المدينة المقدسة.

إننا ـ مسيحيين ومسلمين ـ لا نعترف بشرعية أية ممثّلية أجنبية أو بعثة دبلوماسية لدى إسرائيل تتّخذ من القدس مقراً لها، ونعتبرُ هذا عملاً عدائياً ضد العرب مسلمين ومسيحيين على السواء.

ونحن، في ما يعنينا، سنكون صوت القدس الواحدة، وسنمدُّ يد العون إلى أبنائها في كل ما يثبِّتهم في أرضهم ويقيمهم في الحرية، ويذود عن المقدسات.

سنعمل معاً، مسلمين ومسيحيين، حتى تكون القدس مدينة مصالحة وعدل وسلام للجميع.

القدس مرتقانا إلى السماء

نحن مولودون منها بالروح ونحن شاخصون إليها بالحب، ونحن فيها إلى أن يرث اللّه الأرض ومن عليها.

سلام للقدس، سلام على القدس

وسلام القدس لكل العالم

(٤)

لتبق القدس عربية

نداء اتحاد الصيادلة العرب
(القاهرة ١ـ ٣ سبتمبر ١٩٩٦)

في تحدٍ سافر ـ وغير مسبوق ـ للمشاعر العربية والإسلامية، نجح المتشددون الصهاينة وأعداء السلام في المنظمات والحكومة الإسرائيلية، في دعوتهم لعقد المؤتمر الدولي للصيادلة، في مدينة القدس العربية عام ١٩٩٦، وهو العام الذي يحتفل فيه الصهاينة بزعمهم الألفية الثلاثية لتهويد القدس، ومنذ أن علم اتحاد الصيادلة العرب بالتحرك الصهيوني داخل الاتحاد الدولي للصيادلة وخارجه لإسباغ مشروعية دولية على هذه الدولة، لم تتوقف حركته الواعية للحيلولة دون انعقاد هذا المؤتمر، مرتكزة على أن جميع القرارات الدولية والشرعية الدولية، والمجتمع الدولي، يقف مناهضاً لاغتصاب وتهويد القدس، في الوقت الذي اتخذ فيه اتحاد الصيادلة العرب، وغيره من الاتحادات المهنية الأخرى، كمقر دائم لها، تأكيداً على عروبة القدس، والتزاماً بمقررات الشرعية الدولية، وقرارات الجامعة العربية، وكافة مؤتمرات القمم العربية المتتالية، وبالرغم من أن الاتحادات الدولية المهنية، بما في ذلك اتحاد الصيدلة الدولي، لا يسمح نظامها الأساسي بالدخول في معترك أي صراع سياسي، أو

عقد مؤتمراتها في مناطق متنازع عليها، لما يمثله ذلك من إسباغ مشروعية دولية، على أرض محتلة، إلا أن الضغوط الصهيونية لم تتوقف على كافة المستويات والأصعدة من أجل تمرير انعقاد هذا المؤتمر، يؤكد ذلك ما يلي:

١ ـ إن اتحاد الصيادلة العرب، شرح هذه الحقائق لكافة وفود العالم، خلال انعقاد مجلس اتحاد الصيدلة الدولي في طوكيو باليابان عام ١٩٩٣، وأيدت الوفود تفهما للحقائق التي يرتكز عليها الموقف العربي.

٢ ـ إن اتحاد الصيادلة العرب، واصل جهوده بعقد اجتماع مع مكتب (الفيب) عام ١٩٩٤، في إطار المؤتمر الدولي للصيادلة، وقد أثمرت الجهود إتفاقاً على عدم عقد المؤتمر المذكور بالقدس العربية.

٣ ـ رغم مواصلة اتحاد الصيادلة العرب لجهوده فقد زادت الضغوط الصهيونية، وكانت المفاجأة، هي تراجع الاتحاد الدولي عن ما اتفق عليه في لشبونه عام ١٩٩٤، وإصراره على عقد المؤتمر بالقدس العربية.

وأمام هذا الموقف الذي يفضح حجم الضغوط الصهيونية على المستوى الدولي، قرر اتحاد الصيادلة العرب، في مؤتمره العام الذي عقد في دمشق ١٩٩٥، التحرك إيجابياً على المستويين العربي والدولي، لكشف مخاطر استسلام الاتحاد الدولي للصيادلة أمام الضغوط الصهيونية، ومردود ذلك السلبي على الحقوق العربية، والمقررات الدولية.

ولما كان الأمر لا يتعلق بمؤتمر دولي للصيادلة، وإنما يأخذ

شكل خروج سياسي جامع عن مقررات الشرعية الدولية في سابقة، قد تكون الأولى، لكنها تفتح الباب أمام غيرها من السوابق، بمستوى واسع لاتحادات دولية أخرى، فقد وسع اتحاد الصيادلة العرب من خطواته على النحو التالي:

١ـ قام الاتحاد بعرض الأمر على مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العشرين التي عقدت في مارس ١٩٩٦ بالقاهرة.

٢ـ أقر المجلس الوزاري العربي، رفع الأمر إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي تحسس خطورته وقام بعرضه على مجلس جامعة الدول العربية، في جلسته الطارئة يوم ١٩/٤/١٩٩٦، حيث أكد أعضاء المجلس بالإجماع، وقوفهم مع اتحاد الصيادلة العرب وقرروا ما يلي:

أ ـ تأييد رأي اتحاد الصيادلة العرب.

ب ـ مقاطعة المؤتمر عربياً.

جـ ـ مناشدة الدول الصديقة وحثها على مقاطعة هذا المؤتمر.

د ـ مقاطعة أي مؤتمر يعقد في القدس.

ومع إحساس اتحاد الصيادلة العرب بخطورة الموقف، ومع الدعم القومي الذي تلقاه ممثلاً في قرار مجلس جامعة الدول العربية، فقد قرر عقد جلسة طارئة، ومؤتمر صيدلي طارىء في القاهرة، وفي نفس توقيت عقد المؤتمر المذكور ١/٩/١٩٩٦.

وكان تقدير الاتحاد أن خطورة الدعوة تقتضي تجمعاً أوسع من حدود مؤتمر للصيادلة العرب، وإنما ينبغي أن تتحول إلى مؤتمر يضم

كافة الاتحادات المهنية والعربية، والمنظمات، الشعبية العربية، وقادة الفكر والسياسة والرأي، على أن يتمّ ذلك تحت المظلة القومية العربية التي تمثلها جامعة الدول العربية.

واتحاد الصيادلة العرب، إذ يقدم على ذلك فإنما يدفعه إليه إحساسه العميق بخطورة الموقف الصهيوني الذي استطاع في سابقة خطيرة، أن يحرك تجمعاً مهنياً دولياً ليعقد مؤتمراً عاماً تحت سماء مدينة القدس العربية وهي سابقة، لو تركت دون تحرك عربي واع فإنها يمكن أن تتسع لتشمل منظمات مهنية دولية أخرى.

لذلك يرى الاتحاد أن التصدي لهذا المؤتمر ولمثل هذه الدعوة هي مسؤولية كل العرب لتبقى القدس عربية.

(٥)

البيان الختامي
والتوصيات الصادرة عن الندوة الدولية
«القدس: التاريخ والمستقبل»

اسيوط (٢٩ـ ٣٠ اكتوبر ١٩٩٦)

تجاوباً مع قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٣٣٨ بتاريخ ٢١/٣/١٩٩٦ الذي أكد على عروبة القدس وأدان الممارسات الإسرائيلية تجاه المدينة، دعا مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط إلى ندوة دولية عن «القدس: التاريخ والمستقبل» رداً على المزاعم الإسرائيلية الرامية إلى الاحتفال بمرور ثلاثة آلاف عام على اتخاذ الملك داود القدس عاصمة له وتفنيد هذه المزاعم ودحضها أمام الرأي العربي والعالمي والتذكير بقرارات الشرعية الدولية التي اعترفت بالحقوق العربية الثابتة في المدينة المقدسة منذ احتلالها في عام ١٩٦٧ والتنبيه بالمخاطر والأضرار التي يمكن أن تلحقها المزاعم الإسرائيلية في القدس بعملية السلام وعلى رأس هذه المخاطر تأجيج شرارة الإرهاب والتطرف في منطقة الشرق الأوسط.

وبرعاية كريمة من معالي الأستاذ الدكتور حسين كامل ب الدين وزير التعليم عقدت الندوة يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٩، أكتوبر ١٩٩٦ بمقر جامعة أسيوط تحت رئاسة الأستاذ الدكتور مح رأفت محمود رئيس الجامعة. وقد تنادى لدعوة المركز عدد كبير

الباحثين والمفكرين وأساتذة الجامعات في مصر والدول العربية يتقدمهم معالي الأستاذ فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعالي السفير محمد صبيح مندوب دولة فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية ووفد رفيع المستوى من وزارة الخارجية المصرية يمثله السيد السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية نيابة عن السيد عمرو موسى وزير الخارجية ومشاركة السيد المستشار طلعت حامد ممثلاً للسيد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، كما ساهم في هذه المناسبة معالي الأستاذ كامل الشريف الأمين العام للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة والسيد الأستاذ الدكتور محمد رجائي الطحلاوي محافظ أسيوط والأستاذ الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة وقد ناقشت الندوة أكثر من ثلاثين بحثاً تقدم بها باحثون من جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية وسوريا ولبنان والجماهيرية الليبية.

وقد حيت الندوة في جلستها الافتتاحية الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني وقبوله الشجاع لخيار السلام كما حيت صمود المواطنين العرب في القدس المحتلة في وجه الممارسات الإسرائيلية الرامية لتهويد المدينة وطمس طابعها العربي، والعدوان على مقدساتها الإسلامية والمسيحية ومصادرة الأراضي العربية وهدم منازل سكانها العرب والتهجير القسري لهم من مدينتهم في أبشع صورة من صور التطهير العرقي.

وقد أعرب أعضاء الندوة عن تقديرهم للسياسة القومية الحازمة

وغير المترددة للرئيس القائد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية التى أرضت كبرياء الجماهير العربية وردت عليهم كرامتهم ورفضت أن تقبل غير ما يقبله العرب، ومضت واثقة تقطع الطريق على محاولات ضرب السلام وإجهاضه.

وقد عبر أعضاء الندوة عن هذه المعاني في برقية بعثوا بها إلى السيد الرئيس.

وقد أوصى المشاركون في الندوة في الجلسة الختامية بما يلي:

١ ـ تقدير الموقف الفرنسي العادل الذي تجلى في بيان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في رام اللّه يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ الذي يفتح الطريق لوساطة أوروبية أوسع في عملية السلام ويكسر احتكار قوة دولية وحيدة لرعاية الجهود المبذولة في التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٢ ـ التأكيد على أهمية وضع مدينة القدس الشريف كمهد للتعايش والتسامح الديني بين أبناء الديانات السماوية المختلفة، هذا التسامح الذي بلغ أوج أزدهاره في ظل الولاية العربية ـ الإسلامية على المدينة. ويطالب أعضاء الندوة بالمحافظة على الطابع التاريخي والحضاري وصيانة الهوية العربية للمدينة.

٣ ـ تؤيد الندوة فكرة التحرك الشعبي العربي والإسلامي والمسيحي لدعم «صندوق القدس» الذي دعت إليه جامعة الدول العربية ويطالبون كافة القوى العربية والتجمعات الإسلامية والمسيحية بالمسارعة بدعم هذا الصندوق وتعزيز موارده وتوجيه هذه الموارد للتمكين للوجود العربي في المدينة أرضاً وسكاناً وعمراناً.

٤ـ تشجيع الهجرة الفلسطينية إلى القدس ورفض كل محاولات التهجير القسري للعرب إلى خارجها ومناشدة كل قوى السلام في العالم للضغط على إسرائيل لوقف سياسات التطهير العرقي الموجهة ضد عرب القدس.

٥ ـ إحياء دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية الخيرية في العالم العربي للقيام بمسؤولياتها في دعم صمود المواطنين العرب في القدس لمواجهة محاولات إذابة الوجود الفلسطيني وكسر الهيمنة الإسرائيلية وتوجيه نشاط هذه المؤسسات لرعاية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في القدس وخاصة للمدارس العربية ومؤسسات رعاية الأطفال الفلسطينيين والمرأة الفلسطينية في القدس وفي المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٦ ـ تقدير الموقف المصري الرسمي الرامي إلى رأب الصدع العربي وتوحيد موقف الدول العربية تجاه قضية السلام وإقرار الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقّه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

٧ ـ البناء على الأراضي الخالية المملوكة للسكان الفلسطينيين في مدينة القدس ووضع يد العرب عمرانياً عليها قبل أن تجور عليها السياسات الإسرائيلية التوسعية والاستيطانية ودعوة الأثرياء ورجال الأعمال وشركات المقاولات العربية للإسهام في هذا المشروع القومي الرامي إلى التشبث بكل أمل لبقاء الوجود العربي في المدينة المقدسة.

٨ ـ تأييد الحوار والانفتاح على كل القوى المحبة للسلام

ودعوتها لمناصرة الحق الفلسطيني في القدس بما في ذلك جماعات أنصار السلام والأحزاب العربية في إسرائيل نفسها وفي الولايات المتحدة الأمريكية والكونجرس الأمريكي ودول الاتحاد الأوروبي وأفريقية ودول أمريكا اللاتينية وذلك للضغط على إسرائيل لاتخاذ موقف منصف من القدس.

٩ ـ تطوير الآليات والخيارات وأوراق الضغط العربية على إسرائيل لإجبارها على العودة إلى مائدة المفاوضات والالتزام بتعهدات حكوماتها السابقة بالاتفاقات المبرمة مع العرب على نفس المبادىء التي ارتضاها الطرفان في أوسلو ومدريد وعلى رأسها مبد الأرض مقابل السلام والدخول فوراً في مباحثات المرحلة النهائية من المفاوضات لحسم القضايا المعلقة وفي مقدمتها قضية القدس وقضايا اللاجئين والمستوطنات والمياه.

١٠ ـ الاستمرار في التلويح بممارسة الضغوط الاقتصادية وربط التطبيع مع إسرائيل بالتقدم في عملية السلام، وتخليها عن حيازة السلاح النووي وقبولها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل باعتبار أن احتكار إسرائيل لهذه الأسلحة يهدد السلام ويؤدي إلى تسابق محموم نحو امتلاك دول المنطقة لهذا السلاح.

١١ ـ تتوجه الندوة بالتحية والتقدير لعدد من الرموز الروحية والفكرية والسياسية الذين ساندوا الحقوق العربية في القدس وعلى رأس هؤلاء فضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر وقداسة الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية

والمفكر الفرنسي روجيه جارودي والأب بيير وغيرهم ممن يضيق المقام بذكر أسمائهم.

١٢ - يوصي المشاركون بتجميع بحوث الندوة ووثائقها ومناقشاتها في كتاب يصدر عن مركز دراسات المستقبل ويوزع على المؤسسات ومراكز البحوث والجامعات وكل المهتمين بقضية القدس وأن تكون مادته العلمية تحت تصرف وزارات التعليم والجامعات والطلاب في الوطن العربي.

إن مركز دراسات المستقبل الذي يتيه شرفاً بتنظيمه لهذه الندوة، وانطلاقاً من مسؤولياته الحضارية والعلمية والثقافية ومن إيمانه بأن المستقبل جنين يتشكل في رحم التاريخ ليتوجه إلى كل الذين شاركوا في هذه المناسبة العلمية والقومية بالتحية والتقدير، متطلعاً إلى تعاون أوثق مع كل المؤمنين بتقدم الأمة العربية وازدهارها، ويمد يده لكل الخبراء والباحثين والمثقفين والمراكز العلمية الشقيقة على امتداد وطننا العربي لكي يشاركوا معه في المهمة الجليلة التي أخذها على عاتقه من أجل بناء غدٍ أفضل لنا ولأجيالنا من بعدنا.

(٦)
إعلان إسلام أباد بشأن القدس

٢٥ مارس ١٩٩٧

في نهاية اجتماعات قادة الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمعين بالعاصمة الباكستانية إسلام أباد في الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي صدر الإعلان الخاص بقضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي ـ الإسرائيلي من ست نقاط بالنص التالي:

● نؤكد دعمنا لعملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ جميع الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية، وكذلك جميع الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها وفق الأسس التي انطلقت على أساسها في مؤتمر مدريد، وكذلك طبقاً لقرارات الأمم المتحدة خاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ وصيغة الأرض مقابل السلام والتي تضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في الرابع من (يونيو) ١٩٦٧ م، بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري. وكذلك جنوب لبنان وبقاعه الغربي المحتلان منذ الرابع عشر من مارس ١٩٧٨م. وندعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها التي قدمتها خلال المفاوضات، واستئناف المفاوضات على المسار السوري من النقطة التي انتهت

عندها، وندعو كذلك إلى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

● نؤكد أن مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ونطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن القدس خاصة القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) والقرار ٢٦٧ (١٩٦٩) والقرار ٢٧١ (١٩٦٩) والقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) والقرار ٤٧٦ (١٩٨٠) والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) وقرار الجمعية العامة رقم ٥١/٢٢٣ (١٩٩٧). ونطلب من الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لمصادرتها الأراضي الفلسطينية وإقامتها المستوطنات الجديدة خاصة في جبل أبو غنيم في الجنوب الشرقي من مدينة القدس الشريف. وعلى عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس خلال المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة.

● نؤكد عزمنا الثابت على تعزيز تضامننا مع الشعب الفلسطيني ومواصلة دعم مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية في مفاوضاتها من أجل تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتثبيت سلطتها على جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف وإيجاد الحلول العادلة والدائمة لجميع القضايا وفي مقدمتها قضية القدس الشريف

واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه وفق قرارات الشرعية الدولية.

● نشيد بالجهود المستمرة لجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب رئيس لجنة القدس ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي السابع الهادفة إلى تعزيز صمود أبناء مدينة القدس الشريف في مواجهة التحديات وعودة المدينة إلى أصحابها الشرعيين.

● ندين بشدة استمرار إسرائيل في سياستها التوسعية الاستيطانية في مدينة القدس الشريف وسائر الأراضي الفلسطينية والعربية والمحتلة ونعتبر هذه السياسات والإجراءات متنافية مع جميع الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة خاصة قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م وانتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وتشكل تهديداً خطيراً لعملية السلام وندعو المجتمع الدولي لحمل إسرائيل على الالتزام التام بتنفيذ جميع الاتفاقيات والتعهدات المبرمة في إطار عملية السلام وفق الجدول الزمني المحدد لها ورفع الحصار عن مدينة القدس ووقف تنفيذ جميع القرارات والاجراءات والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيطان اليهودي ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وسحب هويات المواطنين المقدسيين وأعمال الحفر حول الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

● تدعو الدول الأعضاء لإعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل وجعلها تتواكب مع التقدم الذي يتم إحرازه في عملية السلام حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام.

(٧)

البيان الختامي وتوصيات الدورة (١٦) للجنة القدس

ـ الرباط ـ ٢٧ مارس ١٩٩٧

أقرت لجنة القدس التي عقدت دورتها السادسة عشرة بالرباط يوم 27 مارس 1997 بدعوة من العاهل المغربي رئيس لجنة القدس ورئيس القمة الإسلامية السابقة التوصيات التالية:

1) تؤكد دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية وكذلك جميع الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها وفق الأسس التي انطلقت على أساسها في مؤتمر مدريد وذلك طبقاً لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 242، 338 و425 وصيغة الأرض مقابل السلام والتي تضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في الخامس من حزيران ـ يونيو 1967 بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه الغربي المحتلين منذ الرابع عشر من آذار ـ مارس 1978 وتدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها التي قدمتها خلال المفاوضات، واستئناف المفاوضات على المسار السوري من النقطة التي انتهت عندها، وتدعو كذلك إلى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية

الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

2) تؤكد أن مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزّأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة لقرارات الشرعية الدولية، وتطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن القدس وخاصة القرار 252 (1968) والقرار 267 (1969) والقرار 465 (1980) والقرار 476 (1980). والقرار 478 (1980) والقرار 1073 (1996) وقرار الجمعية العامة رقم: 223/51 (1997).

3) تؤكد استمرارها في التضامن مع الشعب الفلسطيني ومواصلة دعمها لمواقف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق انحساب القوات الإسرائيلية الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتثبيت سلطتها على جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف، وإيجاد الحلول العادلة والدائمة وفق قرارات الشرعية الدولية لكل القضايا وفي مقدمتها قضية القدس الشريف واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه.

4) تدين بشدة استمرار إسرائيل في سياستها التوسعية الاستيطانية في مدينة القدس الشريف وسائر الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتعتبر هذه السياسات والاجراءات متنافية مع جميع الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة، وخاصة قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وانتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، وتشكل تهديداً خطيراً لعملية السلام. وتدعو

المجتمع الدولي لحمل إسرائيل على الالتزام التام بتنفيذ جميع الاتفاقيات والتعهدات في إطار عملية السلام وفق الجدول الزمني المحدد لها، ورفع الحصار عن مدينة القدس ووقف جميع القرارات والإجراءات والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في عمليات الاستيطان اليهودية ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وسحب هوية المواطنين المقدسيين، وأعمال الحفريات حول الحرم القدسي الشريف، وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

5) تطالب إسرائيل بالوقف الفوري لأعمال الاستيطان في مدينة القدس وخاصة المستوطنة الجديدة على جبل أبو غنيم، وأية إجراءات أخرى تهدف إلى تغيير الوضع السياسي والجغرافي والقانوني والتاريخي للقدس الشريف، وبالالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، والرفع الكلي للحصار الاقتصادي المفروض على المناطق الفلسطينية.

6) تشيد بالجهود المستمرة لجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب رئيس لجنة القدس ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي السابع الهادفة إلى تعزيز صمود أبناء مدينة القدس الشريف في مواجهة التحديات، وإلى عودة المدينة إلى أصحابها الشرعيين، وتحيي مبادرة جلالته إنشاء بيت المال للقدس الشريف. وإذ تسجل أن النظام الأساسي لبيت المال قد تم إقراره، تلتمس من جلالته اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية كي يبدأ بيت مال القدس الشريف أعماله.

7) تحث الدول الإسلامية التي شرعت في اتخاذ خطوات تجاه

العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام، وفقاً للمبادىء التي أقرها مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، والاتفاقيات الأخرى المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتلتمس اللجنة من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس ورئيس القمة الإسلامية السابعة، توجيه رسائل إلى قادة الدول الإسلامية يدعوهم فيها إلى تضافر جهودهم من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ مضمون ما جاء في الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة والسابعة من هذه التوصيات.

8) توصي اللجنة بوضع الأموال الموجودة في صندوق القدس ووقفيته فوراً تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية، وذلك نظراً للظروف التي تمر بها مدينة القدس والهجمة الاستيطانية ومؤامرة تهويد المدينة المقدسة.

9) تدعو الفاتيكان والكنائس الشرقية وغيرها من الكنائس المسيحية إلى المشاركة في العمل على مقاومة تهويد مدينة القدس الشريف وتقديم الدعم لسكانها العرب لمقاومة إجراءات التهويد وللحيلولة دون اقتلاعهم من مدينتهم.

10) توصي اللجنة بدعم طلب المجموعة الدولية في الأمم المتحدة عقد اجتماع للجمعية العامة على صيغة «متحدون من أجل السلام» (UNITED FOR FEACE).

11) تطلب من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إجراء الاتصالات اللازمة بالمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة من أجل دراسة السبل الكفيلة بالمحافظة على التراث الحضاري والثقافي والديني في مدينة القدس الشريف وتعزيز صمود أهلها ومؤسساتها.

وتعرب اللجنة عن تقديرها العميق وشكرها الجزيل للمملكة المغربية ملكاً وحكومة وشعباً على ما خصّت به الوفود المشاركة في أعمال هذه الدورة من حسن الاستقبال وبالغ الحفاوة وكرم الضيافة.

(٨)

قرار مجلس الجامعة العربية بشأن القدس

دورة مارس ١٩٩٧

إن مجلس الجامعة، بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة بشأن القدس،
- وعلى قرارات مؤتمرات القمة العربية،
- وعلى قراراته السابقة بشأن القدس،
- وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وتأكيداً لأهمية وضع مدينة القدس باعتبارها جوهر قضية فلسطين،
- واستذكاراً لقرار الأمم المتحدة، ومنظماتها المتخصصة المتعلقة بوضع المدينة المقدسة،

واضعاً في الاعتبار بأن تكون بنود هذا القرار بمثابة منهاج عمل لتحرك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولرئاسة المجلس،

يقرر

١ ـ التأكيد على عروبة القدس، وتثبيت وجود المؤسسات الوطنية القائمة فيها وتمكين وفود الدول من زيارة بيت الشرق،

والمطالبة بإعادة فتح المؤسسات التي أغلقتها سلطات الاحتلال.

٢ ـ دعوة الدولتين راعيتي عملية السلام الضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وأهمها قراري مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) و٤٧٦ (١٩٨٠) اللذين يعتبران الاجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس لاغية، وباطلة.

٣ ـ العمل على عقد اجتماع للجمعية العامة لبحث قضية الاستيطان في القدس على أساس صيغة «الاتحاد من أجل السلام» والطلب من الأمم المتحدة، والجهات الدولية المعنية، الضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن المدينة، وتمكين المواطنين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين من اداء شعائرهم الدينية، وكذلك منع إسرائيل من مواصلة حفرياتها التي تهدد المسجد الأقصى.

٤ ـ الحفاظ على الوجود العربي في مدينة القدس وتقديم كافة أنواع الدعم للمواطنين العرب في مدينة القدس وجوارها العربي عن طريق إقامة مشاريع انتاجية، وتنفيذ برامج سكانية، وتكثيف عمليات البناء العربي في المدينة من أجل تحقيق أغلبية عربية فيها.

٥ ـ الإدانة بشدة للحكومة الإسرائيلية، لاتخاذها قرار البدء في إقامة مستوطنة يهودية في قلب القدس (في رأس العامود ـ وفي جبل أبو غنيم) واعتبار ذلك انتهاكاً للاتفاقات المبرمة في إطار عملية السلام، وتحدياً صارخاً للشرعية الدولية، وتنكراً لكافة القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة.

٦ ـ حث الدول العربية التي شرعت في إقامة علاقات مع إسرائيل على اتخاذ كافة الاجراءات بما في ذلك إغلاق المكاتب

والبعثات، حتى تنصاع إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية وتلتزم بالقرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين وقضية القدس بوجه خاص.

٧ ـ إدانة الممارسات التي قامت بها القوات الإسرائيلية، من هدم بيوت، ومآوي عرب الجهالين، وانتزاع أراضيهم وطردهم منها لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم التي أقيمت على أراضيهم.

٨ ـ الترحيب بالبيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشجب قرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على خطط البناء في جبل أبو غنيم، واعتبار القدس خاضعة للمبادىء المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وخاصة مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.

٩ ـ دعم توصية لجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني بوضع الأموال الموجودة في صندوق وقفية القدس فوراً تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وذلك نظراً للظروف التي تمر بها مدينة القدس، ولمواجهة مؤامرة تهويد المدينة والهجمة الاستيطانية عليها.

١٠ ـ اعتبار يوم إعلان إسرائيل ضم القدس ٦/٢٨ يوماً سنوياً للتعبير عن رفض هذا القرار بمختلف الوسائل، وفي مقدمتها القيام باضراب عربي شامل لمدة خمس دقائق والقيام بحملة اعلامية واسعة لمواجهة السياسة الإسرائيلية، الهادفة إلى تجريد المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الإقامة على أرضهم وفي مدينتهم، باستعمال شتى الوسائل والاجراءات غير القانونية.

١١ ـ اتخاذ الاجراءات المناسبة، التي تؤدي إلى إفشال أي

مخطط إسرائيلي يتعلق بالقدس في مؤتمر المدن التاريخية سواء عن طريق الاتصالات مع مجلس إدارة منظمة المدن التاريخية في مدينة كيوتو باليابان، أو عن طريق الاتصالات مع المسؤولين البولنديين مقر الدورة المقبلة للمؤتمر.

١٢ ـ دعوة كافة الدول العربية والإسلامية التي لها مدن تاريخية، لتقديم طلبات للعضوية في منظمة المدن التاريخية، ضماناً للحفاظ على الحقوق العربية بالقدس.

١٣ ـ استمرار التنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامية فيما يتعلق بأوضاع المدينة المقدسة، وما يجري لتهويدها، والعمل معاً لعقد ندوة حول القدس التي أقرها المجلس في دورته السابقة بقراره رقم ٥٥٨١/ج تاريخ ٩/١٥/ ١٩٩٦.

١٤ ـ الطلب من الأمين العام القيام بالاتصالات اللازمة مع المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة، لدراسة الوسائل الكفيلة بالمحافظة على التراث الحضاري والثقافي والديني لمدينة القدس الشريف.

مقالات أحمد يوسف القرعي حول القدس
بجريدة الأهرام

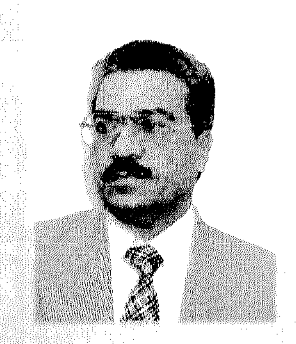
- نداء القدس.. والمزايدات الانتخابية الإسرائيلية ـ ٢٠ يونيو ١٩٩٢.
- القدس.. عندما تدخل المفاوضات.. ٩ يوليو ١٩٩٤.
- القدس... والقمة الإسلامية.... ٨ ديسمبر ١٩٩٤.
- القدس.. ومسلسل قوانين الكنيست... ٥ يناير ١٩٩٥.
- مصر.. وعضوية لجنة القدس... ١٢ يناير ١٩٩٥.
- القدس.. وهالة الاحتفالات التاريخية.... ٣٠ مارس ١٩٩٥.
- القدس في الخطاب السياسي العربي... ٦ أبريل ١٩٩٥.
- القدس.. وقبل أن يبدأ العد التنازلي للمفاوضات... ١٣ أبريل ١٩٩٥.
- القدس بين الشركة والمسيرة والجهاد... ١٨ مايو ١٩٩٥.
- القدس.. وسيناريو غائب.... أول يونيو ١٩٩٥.
- القدس... ٣.... ٣١ أغسطس ١٩٩٥.
- القدس... ومرحلة المواجهة الجديدة... ٧ سبتمبر ١٩٩٥.

- القدس.. ووعد بلفور جديد.... ٩ نوفمبر ١٩٩٥.
- القدس... وكيف تظل قضية ساخنة.. ٧ ديسمبر ١٩٩٥.
- القدس زهرة المدائن... وقمة المدن.. ٤ يناير ١٩٩٦
- القدس ١٩٩٦ وتقرير المصير.... ١١ يناير ١٩٩٦
- القدس... لن تكون مجرد دائرة انتخابية.. أول فبراير ١٩٩٦.
- القدس... وموقف أفريقي حاسم.... ٧ مارس ١٩٩٦
- القدس... وورقة عمل عاجلة... ٢٨ مارس ١٩٩٦
- القدس من بن جوريون إلى نيتانياهو... ٦ يونيو ١٩٩٦
- القدس في أجندة القمة العربية... ٢٠ يونيو ١٩٩٦
- القدس... القدس.:. القدس... ٢٩ أغسطس ١٩٩٦
- دفاعاً عن القدس... ١٣ سبتمبر ١٩٩٦
- القدس وتعبئة رأي عام حولها... ٣ أكتوبر ١٩٩٦.
- عريضة الدفاع عن القدس... من يكتبها؟... ١٠ أكتوبر ١٩٩٦
- القدس من جنوب الوادي إلى الاسكندرية... ٣١ أكتوبر ١٩٩٦
- القدس وأهمية الوعي بعروبتها... ٥ ديسمبر ١٩٩٦
- الجامعة العربية ومبادرة مركز القدس... ١٢ ديسمبر ١٩٩٦
- القدس وتعبئة المسانده الشعبية حولها... ١٩ ديسمبر ١٩٩٦
- ١٩٩٧ . [illegible] مارس ١٩٩٧
- القدس من إسلام اباد إلى الرباط... ٢٧ مارس ١٩٩٧
- صمود القدس... الأرض والإنسان... ٣ أبريل ١٩٩٧.

- القدس في الفكر السياسي العربي.... ١٠ أبريل ١٩٩٧.
- الشباب... وقضية القدس... ٢٤ أبريل ١٩٩٧.

وفي مجلة السياسة الدولية

- دبلوماسية القمة الإسلامية وتحديات العمل المشترك ـ العدد ٨٧ - يناير ١٩٨٧.
- الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى ـ العدد ٩٥ ـ يناير ١٩٨٩.
- القدس وتحديات السنوات العشر ـ العدد ١٠١ ـ يوليو ١٩٩٠
- القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث القادمة ـ العدد ١٢٣ ـ يناير ١٩٩٦.



المؤلف في سطور

أحمد يوسف القرعي

- كاتب صحفي بجريدة الأهرام
- مدير تحرير مجلة السياسة الدولية
- نال جائزة المقال التحليلي من نقابة الصحفيين عام ١٩٨٦

من مؤلفاته:

- قضايا الشباب والمتغيرات الدولية المعاصرة
- ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا
- الحركة النقابية الدولية المعاصرة

4

:uted by Idea Adv.

CENTRE D'ÉTUDES مركز الدراسات
EURO-ARABE العربي - الأوروبي
23, Rue Washington - 75008 PARIS
Tel. : 49 53 95 80 - Fax. 49 53 02 60